



التغطية الإخبارية للانتخابات البرلمانية في الصحافة العراقية
اليومية لعام 2010

The News Coverage of the 2010 Parliamentary Elections in the Daily Iraqis Press

إعداد الطالب

أحمد بكر محمد الحداد

بإشراف

الأستاذ الدكتور تحسين منصور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في الإعلام

كلية الإعلام

جامعة الشرق الأوسط

تموز 2011

تفويض

أنا الطالب أحمد بكر محمد الحداد أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي المعنونة
بـ(التغطية الإخبارية للانتخابات البرلمانية في الصحافة العراقية اليومية لعام 2010) للمكتبات أو
المؤسسات أو الهيئات عند طلبها.

الاسم: **أحمد بكر محمد الحداد**

التوقيع: 

٢٠١١ / ٨ / ١٣

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها التغطية الإخبارية للانتخابات البرلمانية في الصحافة العراقية

اليومية لعام 2010، وأجيزت بتاريخ 2011/7/11

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د: حلمي ساري..... رئيساً للجنة المناقشة

أ.د: تحسين منصور..... مشرفاً

د: حاتم علونة..... ممتحناً خارجياً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ

خُبْرًا

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمَ

أية من سورة الكهف

الشكر والتقدير

يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير والثناء والعرفان إلى الأستاذ الدكتور تحسين منصور الذي أشرف على هذه الرسالة بإرشادي وتوجيهي نحو الطريق الصواب، وتقديم المشورة لي والنصيحة بمتابعتي، وإعطاء توجيهاته السديدة والقيمة.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أخي الكريم والسخي الدكتور رشيد بكر الحداد الذي دعمني وسعى في مواكبتني خطوة بخطوة فهو الأب الرشيد الذي قدم لي كل التسهيلات والدعم والإرشاد؛ وهذه الأبيات الشعرية أهديتها إلية أكراماً وتقديراً له:
سر يا قلم واكتب من المدح ما طاب

في إلي عنهم جزيل المدح يستاهلونه.

خوي ومزيون الرجا فيهم ما خاب

الروح والقلب فدى لهم لو يطلبونه.

كما وأشكر كل من قدم لي العون والشكر والعرفان موصول إلى أساتذتي الإجلال الذين شرفوني بقبول مناقشة رسالتي وأطمع بالحصول على آرائهم السديدة لاستكمال شروط عملي وورصانتهم، كما أشكر كل من مد يد العون والتشجيع لي.

والشكر والعرفان إلى أساتذتي الذين درسوا في جامعة الشرق الأوسط لما قدموه لي من التوجيهات الدالة والنافعة لموضوع دراستي.

الباحث

الإهداء

إلى روح أمي وأبي رحمهما الله.....

داعياً الله العليّ القدير.....

أن ينفعني بدعائهما.....

وان يسكنهما فسيح جنانه.....

إنه مجيب الدعاء.....

والى أخي العبيد رشيد الحداد الذي دعمني وسعى على علمي.....

والى كل إخواني وأخواتي، وخاصة (رشيدة، ورقية، وأسماء، ومحمد)....

لتحملهم أعبائي الكثيرة أهدي لهم ثمرة جهدي المتواضع.....

أ.....	قرار لجنة المناقشة.....	
ب.....	آية من القرآن الكريم.....	
ج.....	اشكر والتقدير.....	
د.....	الإهداء.....	
هـ.....	فهرست المحتويات.....	
ط.....	فهرس الجداول.....	
ي.....	فهرس الملاحق.....	
ك.....	الملخص باللغة العربية.....	
ل.....	الملخص باللغة الإنجليزية.....	
م.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....	8_1.....
ن.....	1. تمهيد.....	2_1.....
هـ.....	2. مشكلة الدراسة.....	3.....
و.....	3. أسئلة الدراسة.....	4.....
ز.....	4. أهداف الدراسة.....	5.....
ح.....	5. أهمية الدراسة.....	6_5.....
ط.....	6. مصطلحات الدراسة.....	8_6.....
ي.....	7. حدود الدراسة.....	8.....
ك.....	8. محددات الدراسة.....	8.....

66_9.....	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....
23_10.....	المبحث الأول: النظريات المستخدمة والدراسات السابقة.....
13_10.....	1:1: نظرية ترتيب الأولويات.....
16_13.....	1:2: نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام.....
22_17.....	1:3: الدراسات السابقة.....
23.....	1:4: التعليق على الدراسات السابقة.....
35_24.....	المبحث الثاني: مراحل الصحافة العراقية.....
31_24.....	2:1: تطور الصحافة العراقية.....
32_31.....	2:2: الصحف العراقية الجديدة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.....
33.....	2:3: تصنيف الصحف العراقية اليومية ما بعد عام 2003.....
35_34.....	2:4: صحيفة الدستور.....
35.....	2:5: صحيفة الصباح.....
66_36.....	المبحث الثالث: مراحل الحياة السياسية في العراق.....
37_36.....	3:1: تاريخ البرلمان العراقي.....
39_37.....	3:2: الحياة البرلمانية في العهد الملكي (1924_1958).....
40_39.....	3:3: العهد الجمهوري.....
2003.....	3:4: فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق والمراحل السياسية التي مر بها منذ 2003
59_40.....	ولغاية 2010.....
61_59.....	3:5: تغطية الصحف العراقية للحملة الانتخابية.....
63_61.....	3:6: مفهوم المشاركة السياسية.....

64_63.....	3:7: أنواع الانتخابات
64.....	3:8: مفهوم الأحزاب السياسية
65_64.....	3:9: دور الأحزاب في المشاركة السياسية
66_65.....	3:10: مفهوم الحملة الانتخابية
76_67.....	الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)
67.....	3:1: منهجية الدراسة
68_67.....	3:2: مجتمع الدراسة وعينتها
73_68.....	3:3: أداة الدراسة
74.....	3:4: أسلوب القياس
74.....	3:5: اختبار صدق الأداة الدراسة
76_74.....	3:6: ثبات أداة الدراسة
76.....	3:7: المعالجة الإحصائية للبيانات
90_77.....	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
80_77.....	4:1: المضامين المتعلقة بالانتخابات
82_81.....	4:2: فئة المصدر
84_83.....	4:3: فئة اتجاه كتاب الخبر
86_85.....	4:4: فئة الأشكال الإخبارية
88_86.....	4:5: فئة نوع التغطية الإخبارية
90_88.....	4:6: فئة العناصر التيبوغرافية

116_91.....الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

114_91.....5:1 مناقشة تساؤلات الدراسة

116_114.....5:2 التوصيات

128_117.....5:3 قائمة المراجع

132_129.....5:4 الملاحق

ملحق رقم(1):كشاف تحليل المضمون.

ملحق رقم(2):استمارة تحليل المضمون.

ملحق رقم(3):أسماء المحكمين.

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
.1	معامل ثبات تحليل الصحيفتين	75
.2	التوزيعات التكرارات والنسب المئوية لفئة المضامين والقضايا الانتخابية	77
.3	نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر الصحيفة على فئة المضامين والقضايا الانتخابية	79
.4	التوزيعات التكرارية والنسب لفئة مصادر الخبر	81
.5	نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر الصحيفة على فئة مصادر الخبر	82
.6	التوزيعات التكرارية والنسب لفئة اتجاه كتاب الخبر	83
.7	نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر الصحيفة على فئة اتجاه الخبر	84
.8	التوزيعات التكرارية والنسب لفئة الإشكال الإخبارية	85
.9	نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر الصحيفة على فئة الإشكال الإخبارية	86
.10	التوزيعات التكرارية والنسب لفئة نوع التغطية الإخبارية	86
.11	نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر الصحيفة على فئة نوع تغطية الإخبارية	87
.12	التوزيعات التكرارية والنسب لفئة العناصر التيبوغرافية	88
.13	نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر الصحيفة على فئة العناصر التيبوغرافية	90

فهرس الملاحق

132_129	الملاحق	
130_129	كشاف تحليل المضمون	.1
131	استمارة التحليل	.2
132	أسماء المحكمين	.3

التغطية الإخبارية للانتخابات البرلمانية في الصحافة العراقية اليومية لعام 2010

إعداد الطالب

أحمد بكر محمد الحداد

بإشراف

الأستاذ الدكتور تحسين منصور

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على المضامين (الموضوعات) التي حظيت باهتمام صحفي (الدستور، وال صباح)، فضلا عن الأشكال الإخبارية، والمصادر، ونوع التغطية، والعناصر التيبوغرافية. التي استخدمتها في التغطية الإخبارية. وفيما إذا كانت من ضمن أولويات هذه الصحف وضع أجندة إعلامية واضحة وهادفة تتعلق بموضوع الانتخابات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة تحليل المضمون لوصف المحتوى الظاهر، وتضمنت استمارة التحليل ست فئات رئيسه ملحق بها (27) فئة فرعية وتم إجراء اختبار الثبات باستخدام معادلة هولستي للتحقق من ثبات الأداة، وبلغت نتيجة الاختبار (85.18%). وتكونت عينة الدراسة من (60) عدداً من صحفي (الدستور، وال صباح) اليوميين بمعدل (30) لكلاً من الصحفيين ولمدة شهر واحد من فترة 2010/2/7 ولغاية 2010/3/7 بتطبيق أسلوب الحصر الشامل.

ولغايات تحليل البيانات، تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة (التكرارات، والنسب المئوية، واختبار مربع كاي)، وتوصلت الدراسة إلى تحديد المضامين الأكثر في التحليل، حيث احتلت في فئة المضامين والقضايا الانتخابية (فئة العملية التنظيمية والرقابية الأمنية والمفوضية العليا للانتخابات) على المرتبة الأولى فبلغ تكراراتها (157) بنسبة 25.3% وكانت الفروق لصالح صحيفة الصباح التي بلغت قيمتها (30.324) عند مستوى الدلالة (0.000).

وفي فئة المصادر الإخبارية جاءت بالمرتبة الأولى (فئة المصادر الذاتية والخاصة بالصحيفة) التي بلغ تكرارها (405) تكراراً بنسبة 65.2%، فكانت لصالح الصباح بلغ قيمتها (5.000) عند مستوى الدلالة (0.025)، وفي فئة موقف كتاب الصحيفة جاءت فئة (محايد) الترتيب الأول بلغ تكراراتها (204) وبنسبة 32.8%، فكانت الفروق أكثر لصالح الدستور بلغت قيمتها (9.490) بمستوى الدلالة (0.002)، بينما جاءت في فئة الأشكال الإخبارية بالمرتبة الأولى (فئة الأخبار الصحفية) بلغ تكراراتها (386) تكراراً وبنسبة 62.2%، بلغت قيمتها (14.186) بمستوى الدلالة (0.000). جاءت لصالح الصباح، وجاءت فئة (التغطية التفسيرية) في فئة نوع التغطية الإخبارية بالمرتبة الأولى بلغ تكراراتها (291) تكراراً وبنسبة 46.9% ظهرت الفروق لصالح الصباح بلغت قيمتها (4.209) بمستوى الدلالة (0.040). وجاءت (فئة عناوين الفقرات والثانوية) المرتبة الأولى في فئة العناصر التيبوغرافية بلغ تكراراتها (354) تكراراً بنسبة 57.0% بلغ قيمتها (15.469) بمستوى الدلالة (0.000) لصالح الصباح.

وقد أوصى الباحث في النهاية بالعديد من التوصيات المهنية والأكاديمية التي تسهم مستقبلاً في رفع كفاءة التغطية الإخبارية للصحيفتين في مجال الانتخابات.

The News Coverage of the 2010 Parliamentary Elections in the Daily Iraqis Press

**Prepared by
Ahmed B.M .ILhadad**

**Supervisors
Prof.Tahseen Mansur
Abstract**

The study aimed to identify the contents(themes) that received an interest of Addustour and Alsabah newspapers besides different shapes of news, sources and the type of coverage and elements of Altibogreveh used in news coverage and whether among these newspapers priorities to set the media agenda clearly and purposefully regarding elections.

The study relied on descriptive analytical approach using content analysis tool to describe the appeared content and the analysis form included six major categories with the extension of (27) sub-category and test stability was done by using the Holsta equation to check the stability of the tool and the test result stood (85.18%). The sample of the study consisted of 60 issues from the daily newspapers of Addustour and Alsabah with the rate of(30) for each newspaper per month from the period 7/2/2010 until 7/3/2010 applying the method of complete enumeration and for the purposes of data analysis , appropriate statistical tests was used(duplicates and percentages and the chi square test).

The study found to determine the contents in the analysis where it occupied the election issues(The category of the regulatory process security and regulatory and the electoral commission) first place bringing the recurrence of (157)) by 25.3%. The differences were for Alsabah newspaper with (30.324) at the level of significance (0.000) In the category of news sources which came the first(category of self-source

and those related to the newspaper) which was repeated (405) by 65.2% and it was in favor of AlSabah newspaper and the total value (5.000) at the level of significance (0.025) and in the category of the position of the book of the newspaper ,the category came as (Neutral)in the first order. Total redundancy (204) and by 32.8% and differences were more for Addustour newspaper the value (9.490) ,the level of significance (.002),while came the category of news shapes the firs (General News Releases , total redundancy (386) and by 62.2% the value (14.186) ,the level of significance (0.000) for Al-Sabah newspaper and the explanatory coverage category came as the first and total redundancy (291) and by 46.9% for AlSabah newspaper, the value (4.209) ,the level of significance (0.040) and came (the category of paragraphs and the secondary)as the first in the category of Altibograveh elements with total redundancy (354) by 57.0% of total value (15.469) the level of significance (0.000) for AlSabah newspaper.

The researcher recommended many recommendations:

professional and academic that contribute in the future in raising the efficiency of the news coverage of the two newspapers in the field of elections.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1. تمهيد

يحمل عالمنا اليوم في فضائه الكثير من التقدم التقني الإعلامي بتقنياته الحديثة ووسائطه التفاعلية المتعددة، فعلى الرغم من كل التسهيلات التي تقدم من قبل وسائل الاتصال الحديثة من حيث تشغيلها واستخداماتها في وقتنا الحاضر للمستهلك، وصلت حدودها الدنيا والعليا تغزو كل بيت وكل رأي عام أو مرفق حيوي، وما يزال عالم الصحافة المطبوعة المهنة الأقدم من بين تلك الوسائل الإعلام والمسموعة ثابتاً على خاصيته في التأثير ما بين جمهور قرائه يرجع ذلك إلى أن جميع الوسائل الإعلامية الأخرى تعتمد على الكلمة المنطوقة والمرئية الآنية في نقل الأحداث سواء كانت مؤثرة أم غير مؤثرة، بينما الصحافة بوجه العموم التي تعتمد على الكلمة المطبوعة يكون تأثيرها أعمق وأدق في نقل الخبر المبني على المعلومة. لأنها قادرة على إطلاق عقل القارئ إلى التفكير في الأحداث من خلال التأمل، وتبني الفكرة بشكل معين مع إمكانية الاستشهاد بالنص المكتوب، واخضاعه للنقد والتعقيب، مما يغني موضوع النقاش ويسهم في الكشف عن الحقيقة، كما أن فرصة "الصحيفة" بتحليل الخبر تكون أكبر، وذلك عائد إلى كونها تصدر في اليوم الذي يلي الحدث، مما يعطي فرصة لجمع المعلومات وتحليلها وعرضها في صفحات الجريدة بتسلسل منطقي تمكن القارئ من الفهم والاستيعاب (أبو عياش، 2008، ص 1-).

فهي الأقدر على الاحتفاظ بالمعلومات التي لديها أطول مدة ممكنة، وهي الوسيلة الوحيدة التي يستطيع القارئ أن يعرض نفسه عليها في الوقت الذي يناسبه ويتفق ظروفه وفي قدرتها على التصرف في المادة التي تضمنها في أي حجم وأية تفاصيل تظهر الحاجة إليها، وتستخدم

بنجاح أكثر مع الجماهير المتخصصة بألفاظها وعباراتها بحيث يتوافر لها صفة القدرة على قيادة القارئ، كما تنقل صورة المجتمع في كافة ملبساته وظروفه خبراً أو تحقيقاً أو مقالاً (المهدي، 2007، ص 9-10).

وتأسيساً على ما تقدم نجد أن الصحافة العراقية قد انشغلت للفترة مابين (2010/2/7_2010/3/7) بتغطيتها الإخبارية للانتخابات البرلمانية العراقية، حيث مارست الصحافة وظيفتها الأساس في الإخبار والإعلام والتوعية والتنقيف وتلاقح الآراء فضلاً عن ممارستها دور الرقيب ونقل المعلومة الإخبارية لقراءها المستهدفين. فكان لكل صحيفة أسلوبها الخاص في التغطية مما جعلها تتفاوت في أخبارها عن بعضها البعض وتلتقي في نقاط أخرى، ويعتمد ذلك على حجم التغطية والمضامين والمساحة والمصادر التي حُددت للانتخابات في الصحيفتين التي استخدمت كعينة لبقية الصحف، وكمجتمع للبحث في مجال دراستنا الخاصة بتغطية النشاط الانتخابي. إذ ما علمنا أن هذه الممارسة قد سبقتها ممارسة عام 2005، حيث أفرزت نتائج سلبية حادة من بينها توزيع السلطات على أسس طائفية مما شكل إساءة بارزة للمفهوم الديمقراطي في تحديد أنماط العمل التشريعي لخدمة المجتمع نظراً لوجود تدخلات خارجية ساهمت في صناعة المشهد السياسي العراقي على الصورة التي هو عليها الآن. لذا فإن هذه الدراسة أريد لها أن تتناول بالرصد والتحليل اهتمام الصحافة اليومية العراقية ممثلة بصحيفتي "الدستور" و"الصباح" بالشؤون السياسية من خلال تحليل مضمون المواد الصحفية السياسية في مواد الرأي والمواد الإخبارية؛ لما لهذا الموضوع من أهمية مجتمعية وعلمية تفيد في التعرف على مكانة وحجم الاهتمام بهذا النمط من الصحافة.

2. مشكلة الدراسة:

شهد العراق فترة ما بعد الاحتلال تحولات منهجية سياسية واقتصادية واسعة انعكست على الحياة السياسية؛ أهمها الدخول في مسار التحول الديمقراطي، وما أفاد به من اتساع نطاق الحريات الإعلامية والثقافية المزعومة، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تحليل موقف الصحافة العراقية اليومية موضوع دراستنا متمثلة بصحيفتي "الدستور، والصبح" بمدى اهتمامها بالتغطية الإخبارية للانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2010، ومدى انعكاساتها في السياسات التحريرية وفي طبيعة المضامين الإخبارية السياسية التي تناولتها الصحف واتجاهاتها. لذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة عائديه الملكية للصحيفتين اللتان حددت فيها التغطية لدى تناولها العملية الانتخابية، حيث تمثل ملكية صحيفة الدستور اتجاهاً مستقلاً يملكها القطاع الخاص بالكامل، فيطلق عليها (صحيفة مستقلة) أي أنها لسان حال كتابها، أما صحيفة الصباح فتعود ملكيتها إلى الحكومة العراقية، بحيث تتطابق سياسة الصحيفة مع اتجاهات سياسات الحكومة فيطلق عليها (صحيفة حكومية) أي أنها لسان حال الحكومة، وبالتالي فإن التغطية الإخبارية سوف تختلف باختلاف ملكية الصحيفتين باعتبار الأولى (خاصة)، والثانية (حكومية) وكل هذا بحسب اختلاف وجهات النظر والآراء والأفكار والاتجاهات التي تقف وراء طبيعة الرسالة اللتان كانتا تعملان على إيصالها في أسلوبهما الخاص في الأداء والطرح من ناحية (نوع التغطية، والمضامين، والأشكال التحريرية، والمصادر، وغيرها من الأنماط الصحفية الأخرى التي خصصت في التغطية الإخبارية للانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2010.

3. أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:-

س1: ما المضامين والموضوعات التي حظيت باهتمام صحيفتي الدراسة لدى تناولها الانتخابات البرلمانية العراقية؟ وهل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى (0.05) حول هذه المضامين؟

س2: ما المصادر التي اعتمدت عليها صحيفتي الدراسة في تغطية الانتخابات العراقية؟ وهل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى (0.05) حول هذه المصادر؟

س3: ما موقف كتاب صحيفتي الدراسة فيما يتعلق بالتغطية الصحفية للانتخابات؟ وهل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى (0.05) حول هذه المواقف؟

س4: ما الأشكال الصحفية المستخدمة في صحيفتي (الدستور وال صباح) لدى تناولها القضايا المتعلقة بالانتخابات البرلمانية؟ وهل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى (0.05) حول الأشكال الإخبارية؟

س5: ما نوع التغطية الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة حول الانتخابات العراقية؟ وهل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى (0.05) حول الأنواع الإخبارية؟

س6: ما العناصر التيبوغرافية المستخدمة في تغطية القضايا الانتخابية العراقية من حيث: الصور والرسوم، الإطارات، الألوان والعناوين؟ وهل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى (0.05) حول العناصر؟

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة التعرف إلى:-

- أ.المضامين التي حظيت باهتمام صحيفتي الدراسة عند تناولها موضوع الانتخابات العراقية.
- ب.المصادر التي اعتمدها صحيفتا الدراسة الخاصة بالانتخابات البرلمانية العراقية.
- ج.موقف كتاب صحيفتي الدراسة فيما يتعلق بالتغطية الصحفية للانتخابات البرلمانية العراقية.
- د.الأشكال الصحفية التي استخدمت في صحيفتي(الدستور وال صباح) عند عرضها للقضايا المتعلقة بالانتخابات البرلمانية.
- هـ.نوع التغطية الصحفية في كل من الخبر والتقرير التي خصصت في صحيفتي الدراسة عن الانتخابات العراقية.
- و.العناصر التيبوغرافية التي استخدمت في القضايا الانتخابية العراقية من حيث:الصور والرسوم، والإطارات، والألوان، والعناوين.

5.أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:-

1. يشكل موضوع الانتخابات في العراق قضية جدلية على المستويين الرسمي والشعبي حيث تؤيد بعض الآراء حق الشعوب في اختيار الممثل الصالح، وبعضها ما زال متمسكاً بخلفيته السياسية الأمر الذي يجعل التغطية الإخبارية لكل اتجاه منهما مختلف عن الآخر، ومن هنا تأتي الأهمية من معرفة أهمية التغطية الإخبارية لموضوع الانتخابات.
2. للبحث أهميته ومبرراته كونه بحثاً جديداً في ميدانه إذا لم تجر في العراق دراسات مماثلة في حدود علم الباحث حول التغطية الإخبارية للانتخابات البرلمانية في العراق.

3. محاولة الوصول إلى مقترحات تسهم في رسم السياسات التحريرية لكل صحيفة.

6. تعريف مصطلحات الدراسة:

(1). **التغطية الإخبارية:** وتشمل عملية جمع الوقائع من خلال الملاحظة، والتحليل، والتفكير والتأكد من صحة الوقائع التي تعطى للقارئ والمستمع عندما يتم تجميعها في قصة إخبارية فكرة جيدة عن ما حدث؛ وهي كذلك عملية الحصول على بيانات وتفاصيل حدث معين والمعلومات المتعلقة به، والإحاطة بأسبابه ومكان وقوعه التي تجعل لحدث مالكا للمعلومات والعناصر التي تجعله صالحاً للنشر (إدريس، 2007، ص 27).

ويقصد بها كافة الأخبار التي وردت في الصحف العراقية والمتعلقة بمسألة الانتخابات البرلمانية العراقية من فترة 2010/2/7 ولغاية 2010/3/7 .

(2). **الانتخابات:** هي المظهر الرئيسي للمشاركة السياسية من قبل الشعب لاختيار ممثليهم في المجالس المختلفة عن طريق التصويت، وهي الطريقة الوحيدة لتنفيذ الديمقراطية الليبرالية التمثيلية في ظل تزايد أعداد السكان، وعدم إمكانية تطبيق الاجتماع الكامل لأفراد الشعب (عبد الفتاح، 2008، ص 41).

ويقصد بالانتخابات النيابية في هذه الدراسة هي التي تمت في 2010/3/7 لاختيار أعضاء المجلس النيابي الثاني ما بعد الاحتلال ليمثل الشعب.

(3). **البرلمان:** هي كلمة من أصل فرنسي، تستخدم في اللغات المختلفة بمعنى المجالس النيابية العليا التي تمثل السلطة التشريعية في البلاد مثل: مجلس الأمة، مجلس الأعيان، مجلس الشعب المجلس الوطني، المجلس النيابي، ويتكون البرلمان من النواب والشيوخ، وقد يكون مجلساً واحداً، ومجلس النواب موسع، وأعضاؤه أقل سناً من أعضاء مجلس الشيوخ الأضيق نطاقاً وأعضاء مجلس النواب أكثر عدداً ونشاطهم في دوائهم الانتخابية وتحت قبة البرلمان

ومجلس الشيوخ بمثابة أداة التهئية والاتزان لسياسة الحزب الحاكم والحكومة والتشريع (الخياط، 2008، ص100).

ويقصد بالبرلمان العراقي السلطة التشريعية، وهم مجموعة من الأفراد تصدر القوانين والتشريعات الهامة للدولة، يطلق عليهم باسم النواب، جرى اختيارهم بواسطة الانتخابات من قبل المواطنين الناخبين بطريقة التصويت المباشر بنظام القائمة المفتوحة بتاريخ 2010/3/7.

(4). **الصحافة العراقية:** والمقصود بهذا المصطلح الصحافة المطبوعة (الورقية) العراقية اليومية متمثلة بصحيفتي (الدستور والصبح) كعينة دراسة ممثلة عن بقية الصحف العراقية في التغطية الإخبارية للانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2010.

(5). **صحيفة الدستور العراقية:** صحيفة سياسية عراقية يومية مستقلة غير خاضعة لأي حزب أو حركة سياسية تأسست بعد احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية وصدر عددها الأول بتاريخ 21-6-2003 بتمويل ومجهود فردي من قبل مالكها ورئيس مجلس إدارتها ورئيس تحريرها (باسم الشيخ) فهي مشروع صحفي عراقي يساهم في رقد الرأي العراقي والصحافة العراقية بكل ما هو جديد، لنتميز عن غيرها في أنها تقدم لقرائها صحافة حقيقية ناصعة من غير شوائب، ولكي تساهم في إيصال صوت الحق إلى المواطن، وشعارها الرئيس هو (الدستور خيمة كل العراقيين)*.

(6). **صحيفة الصباح:** صحيفة سياسية يومية، وهي جزء من شبكة الإعلام العراقي المملوكة للدولة والممولة من المال العام، تأسست الصباح بتاريخ 2003/5/17 بعد احتلال العراق من

* مقابلة شخصية مع رئيس مجلس إدارتها ورئيس تحريرها (باسم الشيخ) في مكتبة، بعمان، أجري اللقاء

قبل القوات الأمريكية بموجب الأمر رقم (66) الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة، ثم انتقلت إدارتها إلى الحكومة العراقية التي تقوم بتعيين رؤساء تحرير الصباح، خلافاً للأمر (66) الذي ما زال ساري المفعول في أن يتم تعيين رئيس تحريرها من قبل مجلس النواب العراقي.* (محمد، 2010، ص83).

7. حدود الدراسة:

(1). **الحد المكاني:** ويقصد به المكان الذي تصدر به صحيفتي (الدستور، والصباح) اليوميين في العراق اللتان قامتا بالتغطية الإخبارية للانتخابات البرلمانية لعام (2010).

(2). **الحد الزمني:** ويقصد بها الإطار الزمني الذي تغطي بها الدراسة مدة زمنية محددة من (2010/2/7 ولغاية 2010/3/7)، وهي الفترة التي سلطت الصحيفتان الضوء عليها بكثافة حول الانتخابات البرلمانية العراقية بتغطيتهما الإخبارية.

(3). **الحدود الموضوعية:** يكرس المجال الموضوعي للدراسة في تغطية الانتخابات البرلمانية في الصحف العراقية لعام (2010) وتمثل هذه التغطية في كافة فئات تحليل المضمون التي سيحللها الباحث خلال الفترة المشار إليها أعلاه المذكور في الحد الزمني.

8. محددات الدراسة:

- (1). اقتصرت هذه الدراسة على استمارة تحليل المضمون المصممة لهذه الغاية.
- (2). نشير هنا إلى الصحافة العراقية المطبوعة اليومية والمتمثلة بصحيفتي (الدستور، والصباح) لعام 2010 كعينة عن بقية الصحف الأخرى للتغطية الإخبارية.
- (3). العينة التي سيقوم الباحث بتحليلها.

*أنظر موقع (www.alsabaah.com)، كان مدون رئيس تحريرها صحيفة الصباح (عبد الزهرة زكي) تم

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

قسم الباحث الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث الأول يتضمن: الإطار النظري والدراسات السابقة، ويتكون من النظريات المستخدمة التي تتعلق بموضوع الدراسة، والدراسات السابقة القريبة على وجه العموم لموضوع دراستنا والمبحث الثاني: سوف يتضمن مراحل تطور الصحافة التي مرت بها ونشأتها بالعراق وصولاً إلى تعريفات الصحف التي خصصت للدراسة متمثلة بصحيفتي (الدستور، وال صباح) والمبحث الثالث: سوف يتطرق إلى المراحل السياسية التي شهدتها العراق ابتداءً من أول برلمان نشأ في البلاد في العهد الملكي مروراً بالعهد الجمهوري وصولاً إلى فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي، والتي مرت بستة مراحل منذ عام 2003 ولغاية 2010، والمراحل هي: (المرحلة الأولى: ما تسمى بإعادة الأعمار والمساعدة الإنسانية، والمرحلة الثانية: سلطة الائتلاف المؤقتة، والمرحلة الثالثة مرحلة مجلس الحكم الانتقالي، والمرحلة الرابعة: انتخابات 2005، والمرحلة الخامسة: مرحلة حكومة المالكي التي استمرت في الحكم لمدة أربع سنوات من عام 2006، وانتخابات مجالس الحكم المحلي حتى انتخابات البرلمانية عام 2010، والمرحلة السادسة: العام الذي جرت فيها الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2010، والتي سلت الباحث تحليله من هذا العام على الفترة التي جرت فيها الانتخابات التشريعية، ولمدة شهر من تاريخ 2010/2/7 ولغاية 2010/3/7 لمعرفة المضامين والقضايا التي تناولتها والنظام التشريعي التي قامت عليها الانتخابات البرلمانية من خلال التغطية الإخبارية التي قامت بها صحيفتي الدراسة في رسم سياساتها التحريرية واتجاهاتها.

المبحث الأول: النظريتان المستخدمتان والدراسات السابقة:

استند الباحث إلى نظريتي ترتيب الأولويات (Agenda-Setting Theory)، والاعتماد على وسائل الإعلام (Dependency Theory).

1:1: نظرية ترتيب الأولويات، (Agenda – Setting Theory):

المدخل للنظرية:

تعد نظرية ترتيب الأولويات (الأجندة) من النظريات الاتصالية الهامة التي سلط الباحث الضوء عليها لمعرفة ماذا سيعتمد من أهميتها في دراسته، فوجد مضامينها مناسبة شكلاً ومضموناً مع موضوع بحثه لما لها من تأثير في تشكيل أفكار وآراء الجمهور، حيث تتضمن الفكرة الأساسية للنظرية: هي "أن هنالك علاقة وثيقة بين الطريقة التي تعرض بها وسائل الإعلام الإخبارية أو الصحافة بشكل عام، أي التي تتضمن الصحف والإذاعة والتلفزيون الموضوعات في أثناء حملة انتخابية، وبين ترتيب أهمية الموضوعات كما يراها هؤلاء الذين يتابعون الأخبار"، فمدى اهتمام الصحيفة بقضايا معينة وإبرازها والتركيز عليها شكلاً ومضموناً تتوقع الصحيفة أن تكون تلك القضايا في مقدمة اهتمامات الصحيفة نتيجة لقراءة الصحيفة (إسماعيل، 2003، ص272).

بمعنى أن فكرة النظرية تؤدي مثلما يحدد جدول الأعمال في أي لقاء ترتيب الموضوعات التي سوف تُناقش بناءً على أهميتها أستعير اسمها من فكرة جدول الأعمال الذي يبحث في اللقاءات والاجتماعات (عويس، عبد الرحيم، 1998، ص34).

ولذا فإن وسائل الإعلام لها جدول أعمالها الخاص التي تحدد الأكثر أهمية والأهم والأقل أهمية من الموضوعات والأحداث.

وتتلخص الفكرة الأساسية لوضع الأجندة بأن هناك علاقة إيجابية قوية بين تركيز وسائل الإعلام على قضايا معينة وحجم الأهمية التي يعيها الجمهور لنفس القضايا، فوضع الأجندة وفقاً لبعض التفسيرات ليست إلا توجيهاً من وسائل الإعلام للجماهير نحو الحقائق السائدة (Palmgreen, Clark, 1977, p337)

إن النظرية لها "إمكانية تأثير وسائل الإعلام على الجمهور من أبرزها ما تناوله الباحث لونغ (Long) في عام 1958 في إطار مفهوم ترتيب الأولويات، فوجد أن الصحافة هي اللوب المحرك والعامل الأول في وضع الأجندة والقضايا المحلية، باعتبارها تمارس دوراً حيوياً كبيراً في تحديد ما يتحدث عنه معظم الناس، وينظرون إليها بوصفها السبيل لحل المشكلات والقضايا ومعالجتها" (winner, 1982, p254).

ويرى "برنارد كوهين" في الستينيات أن الصحافة قد لا تنجح في تعريف الناس كيف تفكر؟ ولكنها تنجح أكثر في تعريف القراء ماذا يفكرون فيه؟ ومثل هذه الأفكار هي التي استعادت مفهوم القوة غير المحدودة لوسائل الإعلام، حيث يشير هذا المفهوم إلى الدور المؤثر لوسائل الإعلام في تحريك اهتمام الجمهور بالقضايا والموضوعات لتتنفق في ترتيبها مع الترتيب الذي تضعه وسائل الإعلام لأهمية هذه القضايا والموضوعات (عبد الحميد، 1997، ص274).

برزت هذه النظرية في السبعينيات من القرن الماضي، والتي افترضت أن وسائل الإعلام لا تقدر أن تقدم جميع الموضوعات والقضايا التي تقع في المجتمع، وإنما يختار القائمون من هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة، مما يثير اهتمام الناس تدريجياً ويجعلهم يفكرون فيها ويدركونها ويقلقون بشأنها، وبالتالي تشكل هذه الموضوعات أهمية أكبر نسبياً لدى الجماهير من تلك التي لا تطرحها وسائل الإعلام (مكاوي، والسيد، 1998، ص288).

ونظرية ترتيب الأولويات (تحديد الأجندة) تفيد بـ"وجود علاقة إيجابية بين ما تؤكد وسائل الإعلام في رسائلها، وبين ما يراه الجمهور هاماً"، أي أن دور وسائل الإعلام يسهم في ترتيب الأولويات عند الجمهور، ومن ثم فإن وسائل الإعلام بهذا المعنى تقوم بمهمة تعليمية مثل هذا التأثير هو نتيجة ثانوية للتدفق الطبيعي للإخبار (أبو أصعب، 1999، ص219).

ويقول (حسن، 1991، ص98) أن هذه النظرية تهتم على وجه التحديد بالقضايا والإخبار السياسية من بين محتويات وسائل الإعلام عبر فترة زمنية قصيرة أو ممتدة، وتنتهي غالباً الدراسات القائمة على هذه النظرية إلى وجود مستوى عالٍ من التشابه بين كمية الاهتمام المعطاة لقضية معينة من قبل وسائل الإعلام وبين مستوى أهمية هذه القضية لدى الجمهور الذي تعرض لهذه الوسائل، ولا تعني هذه النتائج أن وسائل الإعلام لها قدرة هائلة على حمل الجمهور لاعتناق وجهة نظر معينة، ولكن وسائل الإعلام تنجح في حمل الجمهور على اعتبار بعض القضايا أكثر أهمية من قضايا أخرى، أي أن أولويات الاهتمام لدى وسائل الإعلام تصبح هي ذاتها أولويات الاهتمام عند الجمهور.

وأشارت (عبد، 2004، ص104) أيضاً نحو نظرية ترتيب الأولويات، وتقول بأنها قد اهتمت "بدور الإعلام في تكوين الرأي العام"، وتحولت بهذا الموضوع من الأطر النظرية العامة إلى مجال الدراسات والبحوث، كما اجتهدت هذه النظرية في الإجابة على كثير من الأسئلة والإشكاليات المرتبطة بهذا الدور مثل هل الصحافة من وسائل الإعلام التي تعكس النقاش وبالتالي الرأي العام؟ وما هي حدود حرية وسائل الإعلام في اختيار وطرح القضايا؟ وما هي الآثار المتوقعة للإعلام على الفرد في المجتمع، بحيث تسعى نظرية ترتيب الأولويات (وضع الأجندة) إلى:

أ. الطرق التي تجمع وتختار بها وسائل الإعلام الأخبار والموضوعات من خلال ما يعرف بعملية حارس البوابة Cate Keeper أو ما يطلق عليه البعض صناعة الإخبار.

ب. نتائج ترتيب الأولويات.

ج. تأثير ترتيب الأولويات على ما يفكر فيه الناس بغض النظر عن أهمية الموضوعات المقدمة.

وحيث تقرر وسائل الإعلام تخصيص معظم الوقت والمساحة في التغطية الإخبارية لقضية ما فإن هذه القضية سوف تكتسب أهمية قصوى لدى الجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل.

1:2: نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام (Dependency Theory):

تعتمد فكرة نظرية الاعتماد على أن استخدام الأفراد لوسائل الإعلام لا يتم بمعزل عن تأثير المجتمع الذي يعيش داخله، وأن قدرة الإعلام على التأثير تزداد عندما تقوم هذه الوسائل بوظيفة نقل المعلومات بشكل مستمر ومكثف (الردماني، 2009، موقع إلكتروني).

لأن النظرية تنظر إلى وسائل الإعلام بعمق لكونها القادرة على تحقيق كم كبير من التأثير المعرفي، والسلوكي، والعاطفي. ويتضح أكثر حين تقوم هذه الوسائل بوظيفتها في عرض الأخبار والتقارير، والأحداث والمعلومات بحرفية وبصورة متميزة وجذابة، وذلك من أجل إشباع حاجة الفرد لفهم ما يدور حوله في المجتمع الداخلي والخارجي أو القيام بدور فعال في هذا المجتمع، بمعنى آخر يزداد اعتماد الفرد على الوسيلة الإعلامية كلما زاد إدراكه بإمكان الحصول منها على إشباعات معينة في حالة البحث عن وسيلة معينة (الحديدي، 2006،

ص53_54).

أولاً: مفهوم الاعتماد:

ظهر مفهوم الاعتماد على وسائل الإعلام في السبعينيات من القرن الماضي، كان ذلك حينما قام صاحب كتاب نظريات وسائل الإعلام ومؤسساً نظرية الاعتماد على وسائل إعلام، وهما "ديلفين، وساندر روكيتش" إلى ملء الفراغ الذي خلفه نظريات الاتصال السابقة، وأهمها نظرية "الاستخدامات والاشباع" التي أهملت تأثير وسائل الإعلام، وركزت على المتلقي وأسباب استخدام وسائل الإعلام، فكان منهج المؤلفان يأخذان منهج النظام الاجتماعي العريض لتحليل تأثير وسائل الإعلام، فكان اقتراحهما: هو الاندماج بين الجمهور ووسائل الإعلام والنظام الاجتماعي العريض فكانت البداية الأولى لهذه النظرية (الهيبي، 2010، ص133).

ويرى باحثو النظرية أن هناك اعتماداً متبادلاً بين الإعلام الجماهيري، والنظام الاجتماعي الذي ينشأ فيه، فقد لاحظت "ساندرا بول روكيتش" إحدى مؤسسي النظرية ومطورها أن شمولية نظرية الاعتماد ودقتها تجعلها إحدى النظريات الإعلامية القلائل التي يمكن أن تساعد في فهم تأثيرات الإعلام واستخداماته (الردماني، مرجع سابق).

ونظرية الاعتماد على وسائل الإعلام تقوم على "علاقة اعتمادية، بحيث تكون هذه العلاقة بين منظومة وسائل الإعلام بشكل أجمالي مع أحد أجزائها مثل الصحافة، الإذاعة، التلفزيون" (أبو أصبع، 2006، ص164).

ومن جانب آخر نجد أن تحديد الدور الاجتماعي لوسائل الإعلام وكيفية استخدام الأفراد لوسائل الإعلام ترتبط بعلاقات الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام والنظم الاجتماعية الأخرى، فالفرد لا يستطيع السيطرة على نشر الرسائل الإعلامية المختلفة، لأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار علاقة وسائل الإعلام كنظام قائم مع النظم الأخرى فهنا يحدد ما ينشر وما لا ينشر (عبد الحميد، 2004، ص204).

ثانياً: ركائز النظرية:

كشرطين أساسيين حتى يكون هناك اعتماد متبادل بين الجمهور ووسائل الإعلام؛ تقوم نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام على ركيزتان هما:

أ. الأهداف:

تعتمد نظرية الاعتماد في أهدافها على موارد يسيطر عليها الأفراد أو الجماعات تعمل على مساعدتهم في تحقيق أهدافهم الشخصية أو الاجتماعية، فإذا قامت وسائل الإعلام بتحقيق وظائف مهمة للمجتمع زاد اعتماد المجتمع على وسائل الإعلام فإذا قامت وسائل الإعلام بعمل الوظائف المناط بها، وتمكنت من إشباع حاجات الجمهور زاد ذلك من اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام (مكاوي، السيد، مرجع سابق، ص 314).

ب. المصادر:

تعد وسائل الإعلام وسيلة يسعى إليها الأفراد والجماعات لتحقيق أهدافهم فهي مصدر لتحقيق تلك الأهداف وتقوم وسائل الإعلام بثلاثة أنواع من الوظائف (ديفلين، روكيتش، 1989، ص 414_415):

النوع الأول: جمع المعلومات: ويقصد جمع المعلومات من مصادرها أو مناطق حدوثها ثم إرسالها للمؤسسة الإعلامية لصياغتها بأسلوب جيد، فالمندوب الصحفي يجمع جميع المعلومات الهامة، ويأتي كاتب السيناريو بمعلومات حقيقية أو خيالية تهدف إلى المرح والاسترخاء.

النوع الثاني: تنسيق المعلومات: ويقصد بذلك تنسيق المعلومات، ويعني تحويل المعلومات غير المنقحة التي جمعها إلى مواد منقحة بأسلوب صحفي مناسب، والقصد منها تقوم المؤسسة الإعلامية بجمع هذه المعلومات، وفي معظم الأحيان تكون مستقبلية من أكثر من مصدر كالمراسلين ووكالات الأنباء فتبدأ بتنقيحها ثم فرزها حتى تخرج بصورة إعلامية مناسبة.

النوع الثالث: نشر المعلومات وتوزيعها بصورة جماهيرية: وهي التي يسيطر عليها نظام وسائل الإعلام، وهو نشر المعلومات أو القدرة على أخراج المعلومات إلى جمهور كبير. ويستخدم مصطلح "المعلومات" هنا بوجه عام للإشارة إلى إنتاج وتوزيع كل أنواع الرسائل وإلى أن الفروق التقليدية التي توحى بأن الأخبار شيء يتعلق بالمعلومات، في حين أن التسلية ليست كذلك، فهي فروق مضللة، وتفترض مثل هذه الفروق أن الناس يجمعون شيئاً فشيئاً المعلومات التي توجه إنشائهم للمعاني وأعمالهم بصفة أساسية من الإخبار.

ثالثاً: آثار الاعتماد على وسائل الإعلام:

مؤسس النظرية "ملفين ديفلير وساندرا بول روكيتش" رصدوا مجموعة من النتائج والآثار عند اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام وتم تقسيم ذلك على ثلاثة فئات أساسية (مكاوي، السيد مرجع سابق، ص 326-329):

أ. الآثار المعرفية: وتشمل على الغموض في تكوين الاتجاهات وترتيب الأولويات واتساع المعتقدات وفي توضيح أهم القيم المطلوب ترويجها والحفاظ عليها.

ب. الآثار الوجدانية: وتشمل على الفتور العاطفي واللامبالاة، والخوف والقلق، والدعم المعنوي والاعتزاز.

ج. الآثار السلوكية: وتشمل على سلوكيين وهما التنشيط والخمول.

وبناء على ذلك ستوظف هذه النظريتان في الدراسة، بأدراج عدد من الفئات من خلال استمارة تحليل المضمون بهدف الكشف عن الصحافة اليومية من خلال التغطية الإخبارية في تبني القضايا والمضامين المتعلقة بالانتخابات العراقية وهذه الفئات ستتضمنها الاستمارة هي: الموضوعات، ومصادرها المعلومات، نوع التغطية الإخبارية، والأشكال التحريرية إضافة إلى العناصر التيبوغرافية.

1:3: الدراسات السابقة:

أجرى الباحث مسحاً استطلاعياً للدراسات المتعلقة في مجال الدراسات الإعلامية ذات الصلة بمجال الدراسة (المحلية، والعربية، والأجنبية)، والذي تعنى ببحث وتحليل عملية توظيف مصادر الإخبار داخل التغطية الإخبارية الخاصة بالانتخابات البرلمانية العراقية. وقد أتضح من معالم المسح إلى عدم وجود دراسات قريبة على وجه العموم لموضوع دراستنا، حيث لم تجر أي دراسة أكاديمية تحليلية نقدية لأداء الصحافة العراقية المطبوعة في موضوع هذه الدراسة سابقاً على حد علم الباحث، تتعلق بتحليل مضمون تغطية الصحف اليومية المطبوعة (الدستور، وال صباح) للانتخابات البرلمانية حتى أعداد الدراسة، لذلك حاول الباحث استعراض دراسات قريبة من موضوع دراستنا تشمل تغطية إخبارية، ودراسات أخرى خاصة بالانتخابات.

(1): الدراسات المحلية:

أولاً: دراسة الدليمي. (2008)، بعنوان: "اتجاهات التغطية الإخبارية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة تحليلية". وقد أجريت الدراسة على صحيفتين يوميتين في الأردن هما العرب اليوم والرأي، وخلصت الدراسة إلى هناك تحول سلبي في صورة الولايات المتحدة الأمريكية كما قدمتها الصحف المدروسة في فترة الدراسة، وقد زاد حجم التحول في التغطية الإخبارية بعد الحرب نحو الأسوأ، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أبداء الصحافة الأردنية اهتماماً كبيراً باحتلال العراق وأعطته أولوية عالية جداً في تغطيتها.

ثانياً: دراسة الشخلي. (2010)، بعنوان: "تغطية الصحافة الإلكترونية العراقية لانتخابات مجالس المحافظات: دراسة تحليلية لصحيفتي الدستور والزمان": ويتحدد هدف الدراسة في معرفة الطريقة التي تمت بها التغطية والقضايا التي طرحتها الصحيفتين خلال فترة

الدراسة، مع بيان مدى قدرة هاتين الصحيفتين على التوعية بالبرامج السياسية التي يطرحها المرشحون للانتخابات ومدى مساهمة هاتين الصحيفتين في العملية الانتخابية من خلال تحليل مضمون تغطية الصحافة العراقية الإلكترونية، والمتمثلة بصحيفتي (الدستور، والزمان) اليومييتين للأحداث الجارية، حيث أظهرت النتائج التحليلية بأن صحيفتي الدراسة اقتصرتا على أشكال تحريرية كانت: (الخبر، المقال) والباقي كان استخدمها في تغطيتها الصحفية نادر. أما فيما يخص الانتخابات فهناك قراءات حديثة بهذه الصدد كقوانين الانتخابات في الدول العربية" (قسم الدراسات الانتخابية والقانونية في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات)".

وأظهرت النتائج النهائية من خلال صحيفتي الدراسة في تغطيتها للانتخابات أنها اختلفت في مواضع واتفقت في مجال أخرى، ولكن ركزت في معالجتها الصحفية على موضوع المرشحين وموضوع الأحزاب السياسية.

(2): الدراسات العربية:

أولاً: دراسة ياسين. (2007)، بعنوان: "النظام الانتخابي وتمثيل الأحزاب والتيارات السياسية في مجلس الشعب المصري (1984_2005)": هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم النظم الانتخابية المختلفة التي طبقت في مصر منذ انتخابات مجلس الشعب في عام 1984، وحتى انتخابات عام 2005، ومحاولة التعرف بشكل مقارن على قدرة هذه النظم الانتخابية على تمثيل مختلف الأحزاب والتيارات السياسية، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج المؤسسي_القانون، وأيضا على المنهج المقارن، هدفهما الأول لتحليل القضايا القانونية وتأثيرها على تمثيل الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة بالمجلس، والمنهج الثاني لأجراء المقارنات بين النظم الانتخابية

المختلفة التي طبقت في مصر في فترة الدراسة، وحجم تمثيل الأحزاب والتيارات السياسية المتنوعة بالمجلس في ظل هذه النظم المختلفة.

وختمت الدراسة نتائجها كان من أبرزها، أن النظام السياسي يقوم على أساس انتخاب الشعب لمن يمارسون السلطة نيابةً عنه، فإن الديمقراطية تتطلب أن يكون البرلمان مكوناً من مختلف العناصر والاتجاهات الموجودة في المجتمع، ويتحقق ذلك فإنه يلزم اختيار النظام الانتخابي الأكثر قدرة على تمثيل الشعب، وأن توضع الضمانات التي تكفل حرية الانتخابات ونزاهتها ومنع تشويه نتائجها أو التأثير فيها.

ثانياً: دراسة عريقات. (2008)، بعنوان: "دور التلفزيون الأردني في توعية الشباب أثناء الانتخابات البرلمانية عام 2007": أن أهمية هذه الدراسة قد تناولت جانب من جوانب العلاقة القائمة مابين وسائل الاتصال الجماهيرية والحياة السياسية في المجتمع الأردني، وقد استخدمت دراسة وصفية استندت إلى أسلوب مسح جمهور وسائل الاتصال وأسلوب التحليل المحتوى للرسالة التي قدمها للتلفزيون الأردني أثناء الحملة الإعلامية للتلفزيون الأردني لانتخاب عام (2007)، وقد كانت أكثر الوسائل التي تعرض لها الشباب أثناء الحملة الإعلامية لصالح المهرجانات الانتخابية 40,8%، وجاء التعرض للتلفزيون الأردني في الترتيب السابع 21,3%. وأظهرت الدراسة أن التلفزيون الأردني كان له دوراً ضعيفاً في توعية الشباب أثناء الانتخابات البرلمانية، فقد جاءت درجة اعتماد الشباب على التلفزيون الرسمي في معرفة الشأن المحلي متوسطة. كانت نسبة من تابعوا برنامجين من الشباب كانت (32,8%) و(18,5%) على التوالي من مجمل العينة أما الدوافع المعرفية عند الشباب الناتجة عن متابعتهم للبرنامجين كان المتوسط الحسابي بدرجة متوسط. وهذا يبين إن التلفزيون الأردني لم

يكن مصدراً للمعرفة لدى فئة الشباب عينة الدراسة، كما بينت نتائج التحليل المضمون لبرنامج (صوتك وطن) الأقرب إلى توعية الشباب وجذبهم للمشاركة.

ثالثاً: دراسة ماضي. (2009)، بعنوان: "الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية": حملت الدراسة في طياتها مفهوماً عن الانتخابات الديمقراطية وآلياتها ونظمها التي تتعامل معها، كما تناولت الدراسة طبيعة الانتخابات التي أجريت في عدد من الأقطار العربية من حيث مقاصدها ووظائفها، ومن حيث الكيفية التي تمت بها هذا الانتخابات، إضافة إلى دراسة خاصة بالديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، أسفرت نتائج الدراسة إلى ظهور أبعاد للانتخابات تركتها في تلك الأقطار العربية، فعلى صعيد البعد السياسي: ما شهدتها العقود الثلاثة الماضية، في الوطن العربي، من إجراء انتخابات على المستويين البرلماني والمحلي، وإجراء انتخابات مباشرة لاختيار رئيس الدولة، في بعض الأقطار العربية، وعلى الرغم من ذلك لم تفض تلك الانتخابات بمجملها، إلى تداول سلمي للسلطة أو إلى انتقال ديمقراطي حقيقي، أو حتى حدوث تغيير حقيقي في صلب الأنظمة السياسية وطبيعة عملية صنع القرار السياسي. كما لم يتمكن الناخبون في أي قطر عربي من اختيار ممثليهم بمحض إرادتهم، إلا من خلال برلمان حقيقي يمثل فئات المجتمع، ويعبر عن آمالها ومطالبها بشكل حقيقي بعيداً عن نفوذ السلطة القائمة، أو على مستوى رئاسة الدولة في انتخابات تنافسية حقيقية، بلا قيود تعجيزية. أما في البعد النظري لمفهوم الانتخابات: ضرورة توفر الإطار الدستوري والقانوني الذي تُجرى في سياقه الانتخابات، من حيث تمكين المواطنين من انتخاب من يكفلونه تحمل إحدى السلطات الدستورية لمدة محددة، وفق إرادتهم الحرة، ودون وصاية من فرد، أو قلة، مهما تكن صفتها ومكانتها. وهذا هو شرط الفاعلية

يضاف إلى هذا الشرط الجوهرى شرطان يتكاملان معه، ويشكلان ضماناً لتحقيق مقاصد الانتخابات الديمقراطية، وهما شرطا الحرية والنزاهة.

(3): الدراسات الأجنبية:

أولاً: دراسة **يونج سون وسنج كيم**. Young Jun SonadSung Taekim. (2001): ركزت الدراسة في تناولها للانتخابات الرئاسية الأمريكية للأعوام 1984 و1988 و1992 على التوعية الانتخابية من جامعة ميتشغان، وجدت الدراسة أن الحملات الانتخابية من خلال التغطية التلفزيونية كوسيلة اتصال مباشره كانت مصدراً مهماً وسريعاً للمعرفة والمعلومات السياسية بالنسبة للناخبين، وخاصة للأعوام 1988 و1992، ووجدت الدراسة أن التلفزيون يأتي في مقدمة وسائل الاتصال الجماهيري من حيث القوه في إيجاد المعرفة السياسية بالنسبة للمقترعين.

ثانياً: دراسة **ميرا سترفوك وجاك ميكلويد** Mira Sotirovic and Jack McLeod (2004): سلطت الدراسة الضوء في أشارت إلى أن البرامج ذات العلاقة بالحملات الانتخابية التي عرضت من خلال التغطية التلفزيونية كانت لها تأثيراً قوياً في إيجاد المعرفة والفهم السياسي لدى الأفراد، وهي دراسة تؤكد على التلفزيون كوسيلة اتصال ذات تأثيرات معرفية على الجمهور والأفراد.

ثالثاً: دراسة **أماي بوشر**، Amy Basher (2006): سلطت الدراسة اهتمامها بتحليل مضمون التغطية الإخبارية لصحيفة النيويورك تايمز للانتخابات أعضاء مجلس النواب بولاية نيويورك عام 2000، مستخدمة الدراسة خصائص تحليل المضمون الكمي والكيفي للتعرف على الإطار الذي شكلته التغطية الإخبارية لشخصية "هيلاري كلينتون" خلال انتخابات مجلس النواب، فقد أظهرت الدراسة من خلال استعمالها بعض المفاهيم المقتبسة من التراث الخاص بالانتخابات

السياسية التوصل إلى نتائج مهمة، حددت بثلاثة أطر أساسية كانت مسيطرة على تغطية الصحيفة هي: إطار التقاليد الصحفية المتبعة مع السيدات الأول، وإطار النشاط السياسي وإطار الأنماط المثالية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، حيث استخلصت نتائج الدراسة بخلاصة أثبتت إن إطار النشاط السياسي هو أكثر الأطر بروزاً للسيدة هيلاري كلينتون مقارنة بالأطر الأخرى.

رابعاً: دراسة مركز بيو للأبحاث "Pew Research Center" (2008): "تغطية وسائل الإعلام الأمريكية لحرب العراق والانتخابات الرئاسية عام 2008"، هدفت الدراسة لمعرفة تغطية وسائل الإعلام الأمريكية لسباق الانتخابات الرئاسية الأمريكية وحرب العراق، ووفقاً للبحث فإن كمية التغطية الإعلامية ونوعها بخصوص حرب العراق وانتخابات 2008 الرئاسية لم يرتبها حسب ما يريد الجمهور الأمريكي، حيث تجاوزت نسبة التغطية الإعلامية العامة للهجرة والنزاع الفلسطيني التغطية الإعلامية الأمريكية لحرب العراق، بالرغم من أن المصلحة الأمريكية في حرب العراق تقريباً ضعف أي قصة أخرى.

وتشير الدراسة إلى أن الرأي الأمريكي سعى إلى زيادة المعلومات عن الانتخابات الرئاسية، فالمواطنون غير راضين عن التغطية المقدمة.

وخلصت الدراسة إلى قصور التغطية الإعلامية لانتخابات عام 2008، وأوضحت نتائج الدراسة، أن: (76% من الأمريكيين يبحثون عن مزيد من المعلومات عن مواقف المرشحين و57% من الأمريكيين يبحثون عن مزيد من المعلومات حول المناقشات الرئاسية، و54% الأمريكيين يبحثون عن مزيد من المعلومات عن المرشحين وخلفياتهم)).

ويأمل الباحث بعد استعراضه للدراسات السابقة أن يستفيد منها في الإطار النظري والمنهجي لدراسته، كما أنها ستستخدم للمقارنة مع نتائج الدراسة الحالية.

1:4: التعليق على الدراسات السابقة:

لقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في معرفة ما يمكن دراسته وتحليله خلال البحث، وما لم يتم التطرق إليه في هذه الدراسات، وكذلك زاد في معرفة وأدراك الباحث في موضوع الصحافة المطبوعة العراقية وتطورها، وأيضاً في معرفة ما مدى الاستفادة من هذا التطور وكذلك في موضوع الانتخابات، وبالتحديد الخاص بالشأن العراقي.

المبحث الثاني: مراحل الصحافة العراقية:

2:1: تطور الصحافة العراقية:

أولاً: الطباعة في العراق:

جاء تطور فن الطباعة للعراق متأخراً بعض الشيء، ويعود ذلك بسبب الظروف التي مر بها العالم العربي تحت الحكم العثماني، فكانت أول مطبعة تأسست في العراق هي مطبعة السلام أسسها في بغداد عام 1830 الميرزا باقر التفليسي، وأول كتاب طبع فيها هو كتاب (دوحة الوزراء) المعروف بـ(جلشن خلفاء في تاريخ العراق)، ثم تلتها مطبعة كربلاء استقدمت من إيران في عهد الوالي محمد رشيد عام 1856 ثاني مطبعة تدور في العراق تخصصت بطبع الأدعية، ورسائل دينية، وكتب مقامات الالوسي، وكانت هذه المطبعة حجرية، ثم أنشئت في عام 1861 مطبعة التبريزي الحجرية المجلوبة من إيران أيضاً، لم ترسخ الطباعة أصولها في العراق، إلا حين جلب الآباء الدومنيكيون إلى ديارهم في الموصل عام 1856 مطبعة حروف كاملة المعدات، وامتازت المطبعة بأنها أنشأت قبل غيرها من المطابع العراقية مسبكاً لصب الحروف (الحميد، 1976، ص11).

وبعد إغلاق مطبعة دار السلام ظلت بغداد بلا مطابع إلى عام 1861 أي يقارب الثلاثين سنة حتى أسس في تلك السنة أحد أكابر الفرس، ويدعى الميرزا عباس مطبعة حجر، وهكذا نجد أن مطابع العراق الأولى كانت فارسية أو مطابع رهبان، وفي عام 1863 أول مطبعة أنشأها عراقي هي المطبعة الكلدانية بالموصل، ولكنها توقفت بعد افتتاحها بثلاثة سنوات بسبب وفاة القائم عليها، وأول مطبعة حروف نشأت في بغداد هي مطبعة (الولاية) عام 1869، وكانت هذه المطبعة تعرف أيضاً باسم مطبعة (زوراء) الصحيفة التي أمر الوالي بإصدارها، وهي أول مطبعة عراقية تدور بالبخار، وفي السنة نفسها قبيل الحرب العالمية الأولى تأسست مطبعة

رسمية أخرى في بغداد هي مطبعة (الفيلق)، حيث قامت بطبع المطبوعات العسكرية، أما المطابع الرسمية الأخرى التي تأسست في العراق حتى خروج العثمانيين منها فهي: (مطبعة الولاية بالموصل عام 1875، ومطبعة كركوك عام 1881)، ولما قامت الحرب الأولى صادر الأتراك مطبعة الآباء الدومنيكيون بالموصل وضموها إلى مطبعة الولاية، ولم تنشأ خلال تلك الحرب أية مطبعة في العراق، أما الطباعة الحديثة فقد عرفها العراق في فترة ما بين الحربين (صابات، 1985، ص 36).

ثانياً: نشوء الصحافة في العراق:

كان العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ساحة صراع بين المصالح الأجنبية وفي مقدمتها المصالح الأوربية، وكان بولاياته ثلاث، بغداد، الموصل، والبصرة جزءاً هاماً من الإمبراطورية العثمانية لموقعة الجغرافي، والطريق الفاصل بين الهند وأسيا قبل افتتاح قناة السويس عام 1869، فانهمكت المصالح الأجنبية في تعزيز نفوذها وأطماعها، فسيرت وسائل النقل النهريّة في الخليج العربي والرافدين، وأقامت الاتصالات البرقية، وأرسلت المستشرقين وبعثات التنقيب عن الآثار ولجان وساطة في الصراع العثماني الفارسي الذي كان يستخدم أرض العراق ساحة للصراع، وكانت الإستراتيجية البريطانية تركز في إدارة مصالحها الاستعمارية والتجارية والسياسية على شبة القارة الهندية، فقد وجدت الإمبراطورية البريطانية أن العراق هو أقصر الطرق إلى هنالك ومنها إلى الشرق الأوسط، وكانت ألمانيا في الوقت نفسه تحاول توسيع نفوذها بمد خط السك الحديد ليربط برلين ببغداد (شكر، 2010، ص 21).

بدأت الإمبراطورية العثمانية تعي ضرورة تطوير أنظمتها الإدارية وربط ولاياتها بوسائل اتصال أفضل، وقد مد الانكليز بموافقة العثمانيين خط برقي بين استانبول وبغداد، بينما كان الخط البرقي بين البصرة والهند عاملاً، وفي عام 1863 تم ربط وسائل الاتصال البرقية

العراقية والتركية والهندية والفارسية بنقطة الفاو، أقصى جنوب العراق، وافتتحت في بغداد مكاتب للبرق والبريد(شكر،مرجع سابق، ص21-22).

ويذكر(حسون،1973، ص17) بأن أول صحيفة عراقية ظهرت هي صحيفة(جرنال العراق) والتي نشرت في مجلة "النجم" الموصلية من قبل رزوق عيسى رئيس تحرير مجلة "المؤرخ" عام 1934، بأنها وردت في بعض أسفار الإفرنج والانكليز الإشارات والتلميحات صدور إنشائها على يد الوالي داود باشا الكردي عام 1816، والتي كانت تطبع بمطبعة حجرية وتنتشر باللغتين العربية والتركية، التي تذاق فيها وقائع القبائل وأنباء القطر العراقي وأخبار الدولة العثمانية وقوانين البلاد، وأوامر ونواهي الوالي والإصلاحات الواجب إجراؤها، وأسماء الموظفين، وإلى غير ذلك من الحوادث كانت توزع على قواد الجيش وكبار الموظفين أعيان المدينة وأشرفها، وكان يعلق منها نسخ على جدران دار الإمارة ليطلع على ما فيها من تهمة الوقوف على "إخبار الدولة" ولكن ليس هناك من يثبت وجود هذه الصحيفة.

ويبين(بطي،1976،ص11) أسم جورنال، وهو الأقرب إلى الحقيقة (حين قال أن لفظة"جورنال" تعني (السالنامة)، وهي السجل الرسمي وليس الجريدة، ونعتقد أنها أشبه بما هو معروف اليوم في الجرائد الرسمية التي تنشر قوانين وأوامر الدولة، وفي العراق نسميها(الوقائع العراقية) أو(الجريدة الرسمية).

ويذكر(شكر،مرجع سابق، ص32) بأن العراق عرف الصحافة عندما جاء مدحت باشا والياً عثمانياً على بغداد في 30 نيسان عام1869، وبدأت بوضوله بعض معالم التغيير، حيث أصطحب معه عدد من المساعدين، بينهم أحد الصحفيين، وعامل مطبعة، لتشغيل المطبعة التي جلبها الوالي من باريس، وبعد شهرين من وصوله، صدرت أول صحيفة عراقية تحمل أحد أسماء بغداد المشهورة (الزوراء)، وحررها الصحفي التركي أحمد مدحت "الصحفي الذي

اصطحبه مدحت باشا معه، وفي 15 حزيران 1869 صدر العدد الأول من (زوراء) بدون أَل التعريف وبأربع صفحات اثنتان منها باللغة التركية، واثنتان باللغة العربية التي واصلت صدورها سبعة وأربعين عاماً، وأعلنت: "هذه الغزاة التي تطبع في الأسبوع مرة كل ثلاثاء وهي حاوية لكل نوع من الإخبار والحوادث الداخلية والخارجية قيمتها عن مدة سنة (70) غرشاءً، وعن مدة ستة أشهر (40) غرشاءً، وكل نسخة منها في (60) باراة داخل الولاية، ويضاف عليها إلى سائر المحال والأمكنة أجرة البوستة والذي يرغب أخذها، أما سنة أو ستة أشهر فليراجع مركز الولاية".

وتوضح (الزوراء) معنى كلمة (غزته) فنقول (أنه كلام المسطر لعامة أفراد الناس الذي يعلمهم ما حدث من الوقائع وما أشتهر في العالم من الغرائب والصناعات، ومن جملة فوائد الغزاة أيضاً أنها تعلن أحوال العالم وتخبر عن السياسة الجارية (بولتيقه) الجارية بين الدول المعظمة، وقد سميها زوراء لمناسبة ولاية بغداد، وها نحن نرجو من مطالعيها وقارئها وراغبيها أن يغضوا الطرف عما يجدره من نقصان فيها لأن كل شيء ناقص في بدايته، وبالتدرج يصل إلى الكمال كحالات الهلال، وهذا هو من اقتضاء الطبيعة كما لا يخفى (الراوي، 1978، ص10-11).

لقد مرت الصحافة العراقية بإدوار هامة أدت إلى تطورها وانتشارها من حيث الشكل والمضمون وهي كما يقول (بطي، 2006، ص13-14):-

أولاً: الكفاح من أجل الاستقلال: تقدم بعض المثقفين الذين شاركوا في الثورة العربية بعد عودتهم إلى بغداد بطلب السماح لهم بإصدار صحف يومية وأسبوعية في بغداد والبصرة والنجف والموصل.

ثانياً: ثورة العشرين في الفرات: استقطبت صحف الثورة الأقلام الحرة الشابة، فكانت كل من صحيفة الاستقلال والفرات والاستقلال النجفية، نواة للصحافة الوطنية في تلك الفترة.

ثالثاً: تأسيس الحكم الأهلي: صدرت مباشرة العشرات من الصحف السياسية اليومية والثقافية الخاصة، وكلسان حال للتجمعات السياسية التي تشكلت آنذاك في بغداد.

رابعاً: انبثاق الحياة الحزبية 1924-1930: وهي المرحلة الأولى، ثم ازدهرت الصحافة أكثر ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقيام الأحزاب الوطنية حيث لعبت صحف (الأهالي) للحزب الوطني الديمقراطي، و(الاستقلال) لحزب الاستقلال القومي، وبعض صحف أحزاب اليسار دوراً في تعميق الوعي الديمقراطي في صفوف الشعب العراقي.

خامساً: اشتداد المعارك السياسية في البلاد.

سادساً: انتشار المدارس وفتح الكليات والمعاهد العالمية.

ويقدم(الفهد، 1981، ص94) لمحة تاريخية عن أهم الصحف البارزة التي ظهرت في العراق ما بعد صحيفة الزوراء ففي عام 1885 ظهرت صحيفة (الموصل)، وفي البصرة صحيفة البصرة عام 1895، وبعد ذلك بفترة طويلة قام حزب الاتحاد والترقي العثماني بتأسيس صحيفة (بغداد) في عام 1908، وفي عام 1909 أنشأ عبد اللطيف ثنيان صحيفة أسبوعية جريئة باسم (الرقيب) وفي عام 1910 أسس صادق الأعرجي صحيفة (الرصافة)، وبعد الحرب العالمية الأولى صدرت صحيفة (العرب)، وفي عام 1917 تلتها صحيفة (العراق) التي أسسها رزوق غنام ومن الصحف الرسمية الهامة هي صحيفة (الوقائع العراقية) التي صدرت في عام 1923 والتي كانت تتولى آنذاك نشر القوانين والأنظمة الحكومية ودوائر الدولة ، فكان ورئيس تحريرها كاظم دجيلي، وفي العام نفسه أسس معروف الرصافي صحيفة (الأمل)، وبعد ذلك بثلاثة أعوام أسس محمد مهدي الجواهري صحيفة (الفرات). وتعدد صدور الصحف بعد ذلك

بعد تأسيس الحكومة العراقية منها صحيفة (الثغر) التي أسسها شاكر نعمة في البصرة عام 1933 تم صحيفة (الزمان) التي أنشأها توفيق السمعاني في بغداد عام 1936، وبعد ذلك صحيفة (الأحرار) لصحابها لطفي بكر صدقي صحيفة (الوطن) لعزیز شریف، ثم صحيفة (الحرية) لقاسم حمودي، وبعدها صحيفة (الفجر الجديد) لمحمد طه الفياض.

ثالثاً: حرية الصحافة العراقية النسبية لثلاث فترات:

يقول (بطي، مرجع سابق، ص 14-15) بأن الصحافة في العراق عاشت الحرية النسبية لثلاث فترات:

الأولى: الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية واندحار النازية والفاشية، عندما أجاز وزير الداخلية (سعد صالح) للأحزاب السياسية الوطنية بإصدار صحف لهم فكانت منها: (صحيفة الأهالي _ والاستقلال _ الأحرار _ السياسية _ العصبية _ الرأي العام؛ للجواهري _ الأساس) وغيرها العشرات من الصحف التي صدرت في ذلك الوقت.

والثانية: كانت بين عامي (1953_1954)، وذلك في أعقاب انتفاضة تشرين 1952، ومن أهم الصحف التي صدرت في تلك الفترة هي: (صحيفة الدفاع، واليقظة، وإخبار المساء اليسارية، والجريدة لـ (فائق السامرائي)، والمواطن لمحمود الدرة، والحياد لصديق البصام، وجريدة الجبهة الشعبية).

أما الفترة الثالثة: فكانت في السنوات الأولى من ثورة 14 تموز عام 1958، فقد صدرت صحف مهمة منها: (البلاد، صوت الأحرار، اتحاد الشعب للحزب الشيوعي العراقي، والمواطن المعبرة عن الحزب الوطني الديمقراطي، جماعة محمد حديد، 14 تموز اليسارية لصاحبيتها المحامية نعيم الوكيل، والأهالي للجادرجي، والرأي العام للجواهري، الثبات اليسارية لصاحبها محمود شوكت) وعشرات غيرها من الصحف التي كانت تعمل في تلك الفترة.

ومع انطلاقة الصحافة العراقية بعد انتصار ثورة 14 تموز عام 1958 تمتع الأكراد بحرية مماثلة في إصدار صحفهم الخاصة في بغداد، ومدن كردستان العراق، حيث صدرت صحيفة أسبوعية سياسية باسم "روز كاري" باللغتين العربية والكردية لصاحبها صالح الحيدري، وهي من الصحف اليسارية، وجريدة "توروز" في السليمانية، وجريدة "أزادي" للحزب الشيوعي العراقي صدرت في أربيل باللغة الكردية، "صوت الأكراد" بالعربية والكردية، وصادر الحزب الديمقراطي الكردستاني صحيفة يومية سياسية باسم (خة بات) _ النضال لرئيس تحريرها إبراهيم أحمد، في عهد العارفين صدرت جريدة الحزب المركزي (التآخي) في بغداد تميزت الصحافة العراقية عن باقي الصحف العربية خلال مسيرتها الطويل بجرأتها وصدقيتها كونها صحافة رأي وفكر أكثر من كونها صحافة عامة، حيث تميزت بالإصدارات العديدة والحصول على حق الامتياز في كل العهود السياسية التي مرت بها البلاد في فترة ما بعد ثورة 14 تموز لعام 1958، حيث تشير الإحصائية إلى عدد الصحف التي صدرت في أنحاء العراق بالاعتماد على مصادر تاريخها المطبوعة، وصل عددها نحو أكثر من 2000 صحيفة ومجلة. وفي بغداد وحدها تشير الأرقام إلى أكثر من ألف مطبوع ومجلة ودورية ونشرة خاصة، وجزئية تابعة لمؤسسات ووزارات الدولة (بطي، مرجع سابق، ص 15_16).

أما الصحف التي صدرت بعد قيام الثورة فهي (الجمهورية) ممثله لفكر حزب البعث العربي الاشتراكي. صدر عددها الأول في 17 تموز عام 1958، وفي كركوك صدرت (البشير) بنفس العام، أما في بغداد فقد صدرت (صوت الأحرار ذات الاتجاه اليساري، والرقيب، والاستقلال، والرأي العام)، والتي تميزت الأخيرة بالجرأة والنقد فعُطلت. وبعد قيام ثورة 8 شباط من عام 1963 صدرت صحيفة (الجماهير) التي تولى رئاسة تحريرها طارق عزيز، حيث كانت تتسم بطابعها الفكري والقومي ذو نهج بعثي، و(الثورة) المعادية للييسار، و(الطلیعة). وفي 28

نيسان من عام 1964 صدر قانون جديد للمطبوعات ألغى امتياز جميع الصحف التي كانت تصدر قبل التاريخ، وبمقتضى هذا القانون أصبح امتياز الصدور لا يمنح إلا إلى هيئة ما لا يقل عن خمسة أشخاص غير موظفين اثنان منهم صحفيان على الأقل، يشكلون مجلس إدارتها وتوزع المسؤوليات بينهم وتكون حصصهم متساوية، وعندما قامت ثورة 17 تموز 1968 وتسلم حزب البعث العربي الاشتراكي مقاليد السلطة والحكم في البلاد، وضعت يدها على صحيفة الجمهورية وصحيفة الثورة، ثم ألغى قانون رقم (206) لسنة 1968 جميع امتيازات الصحف والمجلات الصادرة في العراق، وسمحت الحكومة العراقية الوطنية بظهور عدد من الصحف منها: (الفكر الجديد) الأسبوعية التي صدر عددها الأول في 19 أيار عام 1972، والتي تعود عائدتها إلى الحزب الشيوعي العراقي. وخلال عام 1976 صدر العدد الأول من (العراق) صحيفة يومية سياسية لسان حال كل الأكراد العراقيين كما تقول. وقد حلت هذه الصحف محل (التآخي) صحيفة الحزب الديمقراطي الكردستاني التي توقفت عن الصدور وكان يصدر في العراق خمس صحيفة يومية كلها بالأوفست وهي (صحيفة الثورة) صحيفة حزب البعث العربي الاشتراكي و(الجمهورية) وهي الحكومة العراقية، و(العراق) وهي صحيفة الحزب الديمقراطي الكردستاني و(طريق الشعب) وهي صحيفة الحزب الشيوعي العراقي، و(بغداد أوبزرفر) وتصدر باللغة الانكليزية بالحجم النصفى " التابلويد". وملحق بالصحف الرسمية صحيفتين هما بابل، والقادسية) هذا إلى جانب مجلتي أسبوعيتين هي مجلة (ألف باء) ومجلة (الإذاعة والتلفزيون) (صابات، مرجع سابق، ص 122_123).

2:2: الصحف العراقية الجديدة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق:

بعد أحداث 2003 واحتلال العراق غرق البلاد بعدد كبير من الصحف الجديدة التي لم تعرفها الصحافة العراقية من قبل، ونبين كافة الصحف التي استمرت بالصدور والتي منها اختفت هي:

طريق الشعب، والاتحاد، الصباح، الصباح الجديد، الدستور، الزمان، نداء المستقبل، الزوراء، الشعب، فجر بغداد، المؤتمر، الدعوة، الديمقراطية، النبأ، التجمع، المجد، الحرية، الكلمة، الجريدة، الساعة، المنار، العراق الجديد، المستقلة، الحوار، الأيام، كل جديد، السلام، الأحرار، حزبوز في زمن العولمة، الحقيقة، الحدث، الخيمة، التضامن، الوطن، الطليعة، الصدى، صدى الحل، العدالة، النور، الملتقى، اليقين، الاستقلال، البلاط، المساء، الجماهير، السماوة، العهد الجديد، التآخي، بهرا، الجماعة، الأهالي، الحدياء اليوم، الاتجاه الآخر، طريق كوردستان، دجلة، دار السلام، الهدف، الشعر الشعبي، الشراع، عيون الفن، الوئام، بلاغ الشرعية، الشمس، البيضاء، بلدي، بغداد، بغداد اولين، صدى الأمة، البيان، 9نيسان، المدار، العمل الإسلامي، الأسواق، سومر، بدرخان، صوت الطليعة، الأوقات، أضواء، الوسط، الرحاب، السياسة اليوم، البركان، الاقتصاد الجديد، البورصة، اللواء، الشاهد، القبس، الهلال، العالم بين يدك، الناطور، الأنباء، فتي العراق، الحدياء، الرقيب، العودة، التيار، نون، النهار، المتحد الديمقراطي، الشعب، نقطة ضوء، الجهات، الاتجاه، حياة الشرق، بلا اتجاه، ضفاف واسط، الوسيلة، تلعفر اليوم، الأفق، الفاصل، الشرقية اليوم، بالمقلوب، الراية، الأنيق، شمس الحرية، المدى، إخبار الأسبوع، الفيصل، نورا، المستقبل، الزمن الآن، الصحف، البصائر، الإخبار، الوفاق الوطني، صدى تلعفر، نهج الحرية، نداء الأمة، الإنقاذ، المستقبل الحر، نصف الدنيا، الصياد، السياسة والقرار، زمام، الشيوعية العمالية، صباح الحب، الوطن العراقية [M1]، الواقع، الرأي العام، روتانا، عشتار العراقية صوت المعوقين، قرّة قوش، آخر الأحداث، المواجهة، القاسم المشترك، صبا، شبكة الإخبارية، الفنون، البشير، كل شيء، السلطة الرابعة (بوابة نركال، 2009، موقع إلكتروني).

2:3: تصنيف الصحف العراقية ما بعد عام 2003:

يصنف (سنجاري، 2006، ص 517) الصحافة العراقية الحالية ما بعد الاحتلال الأمريكي إلى نوعين: الأولى (صحافة مستقلة) تتبع أشخاصاً أو جهات أو شركات خاصة، يشوبها عدم الالتزام بأي قواعد أو حدود لنقل المعلومات ونشرها، وتتسم بالضعف التقني عموماً والثانية (صحافة حزبية) يمكن اعتبارها امتداداً لصحافة المعارضة العراقية في الخارج، وهذا الصنف من الصحافة مثقل بالأيديولوجيا وإرث الأحزاب وشعاراتها التي لم تتخلص منها بكل ما تحمله من رتابة وضعف في الشكل والمحتوى، فهي تضع صور زعمائها في الصفحة الأولى وتنقل أخبار القادة واستقبالاتهم وتوديعهم لزوارهم والمهنيين لهم في مختلف المناسبات إضافة إلى صياغة الإخبار بالطريقة الشعراوية المملة، ومراعاتها التوازنات السياسية، والنقل غير المهني للأحداث والانتقاء المقيد بفكر الحزب للمواد والإخبار. ولم تعد الصحف الحزبية خاصة والصحف بصفه عامة تلقى رواجاً لدى القراء بسبب ظهور عشرات الصحف الخاصة وانتشار الإذاعات والمحطات التلفزيونية، وبظهور الانترنت، ودخول صحف عربية وعالمية إلى السوق العراقية، وملل ويأس العراقيين من التحسن السريع للأوضاع الأمنية والاقتصادية فأصبحت الصحف العراقية عموماً ذات جمهور صغير، وخصوصاً أن الثقافة السائدة ثقافة شفوية. أما بالنسبة "للصحافة الحكومية" (مصادرها المطلعة) تقول بأنها جزء من الصحافة الحزبية المتعددة في العراق، فهي بالعلن تمول وتدعم من قبل الحكومة العراقية الحالية بقيادة سلطة حكومة حزب الدعوة وفي الخفاء يباشر بإدارتها الاحتلال الأمريكي، لأن الحكومات المتوالية منذ 2003 ولغاية 2010 لا تمتلك أي قرار مستقل واحد تتفرد فيه دون الرجوع للاحتلال الأمريكي للموافقة بتشكيله وإصداره فهي: "صحافة احتلال" مسيرة لا مخيرة.

4:2: صحيفة الدستور العراقية (المستقلة):

تأسست صحيفة الدستور العراقية بعد دخول المحتل الأمريكي بقواته إلى العراق، وصدر عددها الأول بتاريخ 2003/6/21 كصحيفة سياسية يومية مستقلة غير خاضعة لأي حزب أو حركة سياسية وبمجهود فردي من قبل مالكيها، ورئيس مجلس إدارتها (باسم الشيخ) بصفته رئيس تحريرها، حيث تعد صحيفة الدستور مشروع صحفي عراقي يساهم في رفق الرأي العراقي والصحافة العراقية بكل ما هو جديد، فجاءت الدستور كمؤسسة إعلامية منفردة تتميز عن غيرها كونها ذات تمويل ذاتي لا يساهم فيه إلا رئيس مجلس إدارتها كي لا تكون هناك املاءات خارجية، ولكي تقدم لقراءها صحافة حقيقية ناصعة من غير شوائب، تساهم في إيصال صوت الحق إلى المواطن وشعارها الرئيسي هو (الدستور خيمة كل العراقيين).

صمدت الدستور في أصعب الظروف المالية والاقتصادية التي مرت على العراق على عكس الكثير من الصحف التي ظهرت في نفس الفترة الزمنية كصحف يومية، وما لبثت أن تلاشت مع كوادرها، كونها صحفاً مدعومة من عدة جهات ضعيفة التمويل والإطالة بالمنافسة، إلا أن صحيفة الدستور وبالرغم من كل التحديات التي واجهتها، استمرت بالنمو شيئاً فشيئاً حتى صارت اليوم مؤسسة كبيرة تتكون من عدة مديريات، وهي: مديرية الإدارة، إدارة الحسابات إدارة الإخبار، إدارة الملاحق، إدارة القسم الفني، إدارة المطبعة، إدارة الإعلانات، إدارة قسم الصحيفة الإلكترونية، وتعمل هذه المديريات بجهد خاص متكافئة يداً بيد، لكي تصل بالصحيفة إلى المستوى الذي يليق بالصحافة العراقية المقروءة وأربع صفحات للملاحق الرياضي اليومي، وأربع صفحات للملاحق الأسبوعية التي تصدر يومياً، ليكون العدد الإجمالي للصحيفة (24) صفحة يومية متنوعة ومتفرقة تشمل جميع نواحي الحياة مابين السياسة والأدب والثقافة والفنون والرياضة والاقتصاد والتاريخ والصحافة الساخرة والصحافة

المتخصصة بالأطفال لتلبي احتياجات البيت العراقي بمختلف أعمارهم، وتحتوي الدستور على ثمانية ملاحق يومية متناوبة وملونة وهي: ملحق بغداديات، ملحق المتفرج، ملحق الرياضة ملحق الديرة، ملحق شورجه، ملحق جريدتي، ملحق الرجوع القريب.

أسم الدستور اليوم مميز في الإعلام العراقي، وما هو إلا انعكاس للجهود والمثابرة الحقيقية التي عكف عليها العاملون فيها من رئيس مجلس إدارتها إلى أبسط موظف يعمل في المؤسسة ليتكون هذا الجهد الخالص والعالي، ويشكل هذه النتائج الحقيقية*.

2:5: صحيفة الصباح العراقية (الحكومية):

جريدة سياسية يومية، وهي جزء من شبكة الإعلام العراقي المملوكة للدولة، والممولة من المال العام، تأسست بموجب الأمر رقم (66) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، ثم انتقلت إدارتها إلى الحكومة العراقية التي تقوم بتعيين رؤساء تحرير الصباح خلافاً للأمر (66) الذي ما زال ساري المفعول في تعيين رئيس تحريرها من قبل مجلس النواب العراقي، فقد صدرت الصباح في 2003/5/17 وبثمانية صفحات، ثم باثنتي عشرة صفحة، ثم استقرت بـ (34) صفحة يومياً، ومن ضمنها ملاحق متخصصة: منها الملحق الرياضي، ومجمع مدني وأفاق أستراتيجية، وملحق فنون (جاسم، 2009، ص 103).

* قابل الباحث للمرة الثانية رئيس تحريرها (باسم الشيخ) بمكتبة بعمان، أجري اللقاء بتاريخ 2011/1/20.

* الصحيفة لها موقع إلكتروني يمكن الدخول إليه على هذا الرابط www.daraddustour.com.

المبحث الثالث: مراحل الحياة السياسية في العراق:

3:1: تاريخ البرلمان العراقي:

لم يعرف العراق مجلساً وطنياً أو برلماناً أو جمعية وطنية حتى نهاية العهد العثماني، وهي الفترة التي يؤرخ لها بدخولها القوات البريطانية عام 1914 إلى العراق. وهذا لا يعني ذلك عدم وجود محاولات بسيطة في هذا الجانب، فمنذ تسلم الحكم عبد الحميد الثاني الدولة العثمانية شرع بإدخال إصلاحات على تلك الدولة، ولعل تأثره بالتطورات القادمة من غرب الدولة كان لها الأثر الواضح في تقليده أسس العالم المتحضر، فكان من بين تلك التطورات كان أقرار الدستور في 23 كانون الأول من عام 1876، والذي كان من بين بنوده إنشاء "مجلس المبعوثين"، والذي تشكل في 4 آذار عام 1877 عن طريق الانتخاب في أقاليم الدولة العثمانية تمثل المبعوثين فيه ثلاثة نواب من بغداد هم: مناحيم دانيال، وعبد الرزاق الشيخ قادر، ورفعت بن الحاج أحمد أغا، وقد سافر هؤلاء إلى أسطنبول لحضور افتتاح المجلس الذي جرى في آذار 1877 واجتمع المجلس مرتين فقط سنة 1877، غير أنهم لم يبقوا هناك مدة طويلة سوى شهر واحد ثم عادوا إلى بغداد، على أثر صدور من الإرادة السلطانية العثمانية في 13/2/1878 "فرماناً بإلغاء العمل بالدستور وتعطيل المجلس لأجل غير مسمى (الوردي، دت، ص 14_18_35).

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، ودخول العراق في مرحلة الاحتلال البريطاني نشطت الحركة الوطنية فيه للمطالبة بأن تمارس الأمة بنفسها عن طريق نوابها المنتخبين من قبلها وتأسيس الدولة العراقية الحديثة بدستور سن الملامح للحياة النيابية العراقية، ففي ذلك الوقت (نشر الدستور ووثق في صفحات إحدى الجرائد الرسمية سنة 1925. فقبل نشره بدأ الأعداد لأجراء انتخاب أول مجلس نيابي عراقي سُمي (بالمجلس التأسيسي) حيث أجريت الانتخابات

في 1925/6/8، أما أعضاء المجلس الآخر (مجلس الأعيان) فقد عينهم الملك ودعي المجلسان للذان سميًا بـ (مجلس الأمة) إلى الاجتماع في 1925/7/16، ويعتبر أول جلسة برلمانية في تاريخ العراق* (واحد، 2008، ص 2).

3:2: الحياة البرلمانية في العهد الملكي (1924_1958):

(1). المجلس التأسيسي: أول مجلس نيابي تشكل في العراق بعد خروجه من عنق الاحتلال البريطاني بسيادة ملكية عراقية كان ولا بد في تكوين الدولة من وجود "مؤسسة" تقود، وتقوم على عائقها تهيئة وترتيب الشأن السياسي للبلاد، لذلك حاولت الدولة العراقية (تحت سخط وضغط شعبي) إجراء انتخابات عامة لاختيار أعضاء المجلس التأسيسي كأول نواة شرعية للدولة، فقد مضت الحكومة في أتمام عملية الانتخابات، على الرغم من المعارضة والمقاطعة الواسعة بسبب آلية الانتخاب من جهة، والإحساس العام المضاد للحكومة لعلاقتها بالبريطانيين من جهة أخرى تمكنت الحكومة من إنجاز انتخاب "المنتخبين الثانويين"، إلا أنها لم تستطع إكمال المرحلة إلى النهاية حسب الدستور، مما اضطرها إلى تقديم استقالتها إلى الملك الذي كلف بدوره حكومة ثانية لمواصلة العمل، إذ تم انتخاب المجلس التأسيسي من 100 عضو قسم إلى (70 من المدن، و 20 من العشائر، إضافة 10 مقاعد للأقليات الأخرى) (واحد، 2009، ص 55). وبعد الانتهاء من أقرار القانون الأساسي، باشر المجلس التأسيسي عمله: وهي مناقشة مسودة قانون السلطة التشريعية، الذي تم إقراره في 2 آب 1925، وقد تضمن النص القانوني القيام بتشكيل مجلسين للسلطة التشريعية: يتكون من مجلس النواب ومجلس الأعيان، شريطة أن

* جريدة الوقائع: أول جريدة رسمية عراقية تأسست عام 1923؛ خصصت لنشر التشريعات العراقية، والأنظمة والقوانين، والأوامر لموظفي الحكومة العراقية والمواطنين والمجتمع الدولي (موقع ويكيبيديا، الوقائع العراقية).

ينتخب الشعب (مجلس النواب) على أساس الانتخاب على مرحلتين بطريقة غير مباشرة الأولى: يتم من خلالها انتخاب ما يسمى "المنتخبين الثانويين"، والمرحلة الثانية: يتم من خلالها انتخاب النواب من قبل "المنتخبين الثانويين" ومن الطبيعي أن السلطة الحاكمة استهدفت من وراء هذا القانون السيطرة على عملية الانتخاب، والمجيء بأشخاص يريدون المنسوب السامي، وهم طبقة من الإقطاعيين وأدوات طيعة بيد البريطانيين، أما (مجلس الأعيان) فيتم تعيين أعضائه من قبل الملك، ويجري تعيينهم من بين الوزراء والنواب السابقين وبتاريخ 1925/7/16 صدرت إرادة ملكية بتعيين 20 شخصية من السياسيين، والضباط، ورجال الدين، والملاكين العقاريين وكبار الإقطاعيين أعضاء في أول مجلس الأعيان (الحمداني، 2006، ص1).

(2): الأساس القانوني للحياة النيابية في العراق في العهد الملكي:

يعتبر الدستور العراقي لسنة 1925 الأساس القانوني الأول للحياة البرلمانية في العراق، حيث شكل أول برلمان من خلاله وسمي بـ (مجلس الأمة) في العراق، وللوقوف على القواعد الدستورية لذلك المجلس نستعرض المواد التي تخص تشكيل ووظيفة "مجلس الأمة"، فمن أحكام الدستور العراقي لسنة 1925 يتضمن: (المادة 28): أن السلطة التشريعية منوط بمجلس الأمة مع الملك ومجلس الأمة يتألف من مجلسي الأعيان والنواب، وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها وإلغائها. (المادة 31): تختص بمجلس الأعيان الذي يتألف من عدد لا يتجاوز العشرين عضواً يعينهم الملك. (المادة 32): تعد بموجب التعديل الدستوري لسنة 1934 أصبح العدد لا يتجاوز ربع مجموعة النواب ومدة العضوية في مجلس الأعيان 8 سنوات، ويجوز إعادة تعيين العضو السابق. (المادة 36): تختص بالترشيح لمجلس النواب (فصل الدستور على أنه يتألف الترشيح بالانتخابات بنسبة واحد من كل عشرين ألف نسمة من الذكور. (المادة 37): تشمل طريقة انتخاب النواب، وتعين بقانون يراعي أصول التصويت السري، كما

نص على تمثيل الأقليات غير الإسلامية. (المادة 48): ينص الدستور على أن النائب يعتبر ممثلاً للبلاد العراقية عامة لا لمنطقته التمثيلية خاصة (تريب، 2006، ص114).

ولكن عندما جاء نوري السعيد قام بحل هذا البرلمان نتيجة الفوضى والجدل الناتجة من القرار المثير للجدل بانضمام العراق إلى حلف بغداد، حيث نظمت انتخابات برلمانية ثانية عام 1954، ولكنها كانت زائفة في نظر المراقبين السياسيين، حيث منع نوري سعيد خصومة السياسيين من الاشتراك، وحل هذا البرلمان عند قيام عبد الكريم قاسم عام 1958 الذي أطاح بالملكية في العراق (ويكيبيديا، مجلس النواب العراقي، موقع إلكتروني).

3:3: العهد الجمهوري: بعد قيام ثورة تموز/1958، لعبت الظروف دوراً كبيراً في تعطيل الحياة النيابية بشكل عام بالرغم من الوعود الحكومية بإجراء الانتخابات لاختيار مجلس وطني، حيث مارس مجلس الوزراء صلاحيات واختصاص السلطة التشريعية في البلد*.

استمرت تلك الحالة حتى بداية الثمانينيات القرن الماضي، حيث أصدرت الحكومة العراقية التي تتكون من (مجلس قيادة الثورة) الذي يتكون من 9 أعضاء، وكان رئيس المجلس هو رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة، حيث كان الرئيس "صدام حسين" يشغل هذا المنصب ويعتبر المجلس الهيئة الرئيسية في العراق لاتخاذ القرارات المهمة والمصيرية، ويعتبر أيضاً أعلى سلطة في الدولة. القانون رقم 55 لسنة 1980 الخاص (بالمجلس الوطني). وكان أول رئيس له سعدون حمادي، وآخر انتخابات "المجلس الوطني" كانت في مارس 2000، حيث ينتسب أعضائه إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، أما بالنسبة للسلطة التنفيذية في العراق فكانت تتمثل من مجلس الوزراء، والتي يتم اختيارها من قبل مجلس قيادة الثورة. والسلطة

* أنظر دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، وزارة الإرشاد 1960، ص254_256.

القضائية تنقسم إلى محاكم العامة، الخاصة بقضايا الشخصية للمواطنين والمحاكم الخاص بالقضايا أمن الدولة (المعرفة، سياسة العراق، موقع إلكتروني).

أن إصدار ذلك القانون يعتبر ضمن الإطار العام لمسيرة الحياة النيابية في العراق، وللتعرف على أهم بنود هذا القانون التي تخص الدراسة ونورد منة المواد الثلاثة الآتية (قانون رقم 55 لسنة 1980 الخاص بالمجلس الوطني:

المادة 1: يتكون المجلس الوطني من أعضاء لا يقل عددهم عن 250 عضواً.

المادة 2: اختيار الأعضاء عن طريق الانتخاب الحر المباشر بالاقتراع العام السري.

المادة 3: يمثل عضو المجلس الوطني مجموعة الشعب في الجمهورية العراقية؛ وبشكل عام كانت تلك المرحلة باكورة الحياة النيابية العراقية (واحد، مرجع سابق، ص 56).

3:4: فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق والمراحل السياسية التي مر بها منذ 2003 ولغاية 2010:

بعد الحرب على العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في 9/4/2003 من البلاد بمراحل عديدة، وتم تحديد المراحل الانتقالية التي دارت على العراق عقب غزو البلاد واحتلاله والمتمثلة بستة مراحل ابتداء من دخول الاحتلال وحتى انتخابات 2010.

المرحلة الأولى: من الاحتلال قد شهدت حكماً أمريكياً مباشراً بواسطة الحاكم العسكري الأمريكي للعراق الجنرال (جاي غارنر)؛ (فقده عينه جورج بوش بأن يكون مشرفاً على ما يسمى بـ (مكتب إعادة الأعمار والمساعدات الإنسانية) المعروف اختصاراً

بـ (ORHA)، أسسها بوش في 20 كانون الثاني 2003 بمثابة مكتب للتخطيط ويشرف على ثلاثة مجالات للعمل، ولكل واحد منسق مدني وهذا المجالات هي: العون الإنساني، والإدارة المدنية، وإعادة البناء ولكنه لم يستمر بضعة أسابيع، أي من (4/9) ولغاية استلام بول بريمر في

2003/5/13)، فقد تم تجاوز هذه الوحدة بعد إنشاء سلطة الائتلاف المؤقتة التي تم تبديلها بهذا الاسم، وتعيين بول بريمر رئيساً لها والتي كان ارتباطها مباشراً برامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي)) (تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، الشرق الأوسط، 2004، ص1).

المرحلة الثانية:

وهذه المرحلة أيضاً شهدت حكماً أمريكياً ، ولكن بمشاركة شكلية من جانب قوى ما تسمى بالعراقية اتسمت هذا المرحلة التي دامت نحو عام بتحديد صورة العراق النمطية التي جرت رسمها من جانب الدوائر السياسية والإستراتيجية الأمريكية والغربي عموماً منذ نحو عقدين من الزمان وما يزيد على ذلك. ولمعرفة الصورة ما يسمى "بالعراق الجديد": وهي مرحلة الإستراتيجية الأمريكية التي قامت وفقاً لنظرية "الفوضى الخلاقة"، وتطبيقاً لها في العراق تفكيك الدولة ومؤسساتها وإعادتها طبقاً للتصورات الأمريكية، وهو الأمر الذي كان كارثة حقيقية لا على الصعيد العراقي بل على كافة الصعد المختلفة ، حيث ألحقت أضراراً بالغه وخسائر بشرية جسيمة ومادية كبيرة، والتي كانت وراء التعجيل باندلاع الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والدولية (أحمد، مسعد، 2007، ص130).

المرحلة التي تشكلت بها (سلطة الائتلاف المؤقتة) وتعرف هذا السلطة باختصار (CPA)، وقد ابتدأ حكم هذه السلطة للعراق من 21 نيسان 2004 إلى 28 حزيران 2004، وقد استند سلطة الائتلاف المؤقتة في حكمها للعراق على قرار مجلس الأمن المرقم 1483 (2003) والذي يتيح لها حسب قوانين الحرب والاحتلال العسكري المتفق عليها في الأمم المتحدة بسط سيطرتها على السلطات الثلاث في العراق التشريعية والتنفيذية والقضائية. وقد تولى السفير (بول بريمر) إدارة السلطة الائتلافية المؤقتة باسم "مدير سلطة الائتلاف المؤقتة" وكان إلى جانبه لفترة السفير جون غرينستوك ممثلاً للمملكة المتحدة البريطانية، وأصدرت السلطة

قرارات وقوانين خطيرة بشأن البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية العراقية، ووثقت هذه القرارات بجريدة "الوقائع العراقية" في أكثر من مجلد باللغتين العربية والانكليزية* (العلاف، 2009، موقع إلكتروني).

المرحلة الثالثة:

مرحلة مجلس الحكم الانتقالي: هو ثالث هيئة إدارية تشكلت حسب التسلسل الزمني في العراق لقوات الاحتلال الأمريكي، تم الاتفاق عليها في اجتماعي (لندن، والناصرية) للإعلان عنه، وقد تشكل مجلس الحكم بقرار من سلطة الائتلاف المؤقتة في 12 تموز 2003، ومنح صلاحيات جزئية في إدارة شؤون العراق، وكانت سلطة الائتلاف لاتزال تمتلك الصلاحيات الكاملة حسب قوانين الحرب والاحتلال العسكري، ففي 13/7/2003 أعلنت سلطة الائتلاف المؤقتة رسمياً عن قيام مجلس حكم يضم 25 عضواً من مختلف المذاهب السياسية والدينية والعرقية. فكانت رئاسة المجلس تتم بصورة متناوبة من قبل رؤساء الكتل المشاركة، ولمدة شهر واحد، تسلم ثلاثة عشر من الشيعة وخمسة من أكراد وخمسة من السنة ومسيحي وتركماني وثلاثة نساء، وأول من اعترف بمجلس الحكم إيران وأرسلت وفداً رسمياً لتقديم التهاني وتابعها في ذلك الجامعة العربية، وعدداً من الدول الأخرى، وعلى المستوى الدولي فقد أعلنت فرنسا وألمانيا وروسيا أن مجلس الحكم لا يعتبر ممثلاً شرعياً للعراق وامتد فترة الصلاحيات المحددة لمجلس الحكم من 12 تموز 2003 حتى الأول من حزيران سنة 2004

* أنظر جريدة الوقائع العدد (3979) الصادرة في 17/6/2003 تجد: نص نظام سلطة الائتلاف المؤقتة (رقم 1) المقدم من بريمر باعتباره، كمدير النظام، وانسجاماً مع قرار مجلس الأمن، وأيضاً القرار (1483) لسنة (2003) وبناءً على قوانين وأعراف الحرب.

حين تم حله في 2004/7/9 بعد (تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة) برئاسة إياد علاوي واختير غازي مشعل عجيل الياور رئيساً للجمهورية، وتضم الحكومة المؤقتة 33 عضواً تتألف من رئيس وزراء ونائب رئيس وزراء و31 وزيراً، بينهم 6 وزيرات وخمس وزراء دولة، وان قرابة ثلث الوزراء هم من أعضاء مجلس الحكم الانتقالي السابق بالإضافة إلى عدة خبراء لا ينتمون إلى أي تنظيم سياسي. إلا إن السلطة الفعلية كانت بيد قوات الاحتلال الأمريكية وممثليها في العراق السفير بول بريمر، والذي ابقى بيده سلطة حق نقض (الفيتو)، على أي قرار يتخذه المجلس في حالة عدم اقتناعه به (بصراوي، 2009، موقع إلكتروني).

المرحلة الرابعة:

نظام الانتخاب لعام 2005:

تختلف الأنظمة الانتخابية في النظم الديمقراطية لكل بلد حسب خصائص هذه الدولة السياسية وأولوياتها وتكويناتها الديني والعربي.

ويقصد بالنظام الانتخابي: بأنة الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات العامة إلى مقاعد للمرشحين أو الأحزاب (الفقيه، 2010، ص1).

بشكل مبسط يقوم بتحويل الأصوات المدلى بها في انتخاب عام إلى مقاعد مخصصة للأحزاب والمرشحين، وتتضمن متغيرات عدة منها: الصيغة الانتخابية بمعنى هل يعتمد صيغ الأغلبية أم صيغ التمثيل النسبي، والصيغة الحسابية المستخدمة لحساب المقاعد، وحجم الدائرة، كذلك تؤثر الجوانب الإدارية في العملية الانتخابية مثل توزيع أماكن الاقتراع، واختيار المرشحين، وتقسيم الدوائر، وتسجيل الناخبين، والقائمين على إدارة الانتخابات، وشكل بطاقات الاقتراع وطريقة فرز البطاقات وغيرها، تأثيراً كبيراً في النتائج ويمكنها أن تقوض المميزات الكامنة في نظام ما إذا لم يتم الاهتمام بها. كما تعد الأنظمة الانتخابية من الوسائل السياسية

التي تساعد على نحت هيكل النظام السياسي، حيث يمكن من خلالها التأثير على الخارطة الحزبية وعدد الأحزاب كذلك تتأثر نتائج النظام الانتخابي بنمط الديمقراطية من حيث كونها راسخة، انتقالية أو جديدة؛ وبنية المجتمع وتبايناته على الصعد الفكرية والدينية والأثنية والعرقية والإقليمية واللغوية أو الطبقية؛ ووجود منظومة أحزاب راسخة أو قيد التكون؛ وعدد الأحزاب "الجديّة"؛ والتركز الجغرافي لأنصار حزب معين أو انتشارهم في منطقة واسعة (إسماعيل، 2010، ص 1).

فقد أشار نظام الانتخاب لعام 2005 أن يتم اختيار أعضاء المجلس النيابي عن طريق الاقتراع المباشر والسري، والبالغ عددهم 275 عضواً نيابياً، وأن العراق سيكون منطقة انتخابية واحدة، وسيتم توزيع جميع المقاعد الخاص بالمجلس النيابي على الكيانات السياسية بطريقة "التقاسم الانتخابي" من خلال (التمثيل النسبي)*.

ويعتمد في الصيغة المستخدمة لتوزيع المقاعد على حساب أولي يستخدم الحصص البسيطة (كوتا) وعلى حساب أخرى تالية تستخدم أكبر المتبقي وهو ما حددته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في النظام رقم 13 لسنة 2005 في نظام توزيع مقاعد مجلس النواب، وتقديم الترشيح بطريقة القائمة المغلقة من قبل الكيانات بصورة منفردة أو بشكل ائتلافات حسبما حددته إجراء المفوضية المستقلة* (اللامي، 2005، موقع إلكتروني).

1. العراق منطقة انتخابية واحدة: ويعنى أن العراق كله منطقة واحدة من حيث أن كل مرشح لا يقتصر على منطقة بل سيكون على مستوى العراق بأكمله، وأن القائمة التي تتضمنها أسمة

*أنظر موقع النظام الانتخابي العراقي لعام 2005:

سيصوت عليها في المنطقة الانتخابية التي تشمل كل العراق.

2. اعتماد نظام التمثيل النسبي: ويقصد نظام تصويت مصمم لأحداث نتيجة تمثل أدق وجه ممكن، أي الدعم النسبي الممنوح إلى سمه معينه في المرشحين"هذه السمة: هي الانتماء الحزبي في الانتخابات العامة".(المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية).

3. القائمة المغلقة ضمن التمثيل النسبي: يقصد به"أن يقدم الكيان السياسي قائمة بمرشحيه وبعد المصادقة عليها من قبل المفوضية وانتهاء مهلة تقديم القوائم الانتخابية والائتلافية لايمكن للكيان السياسي أن يغير بترتيب الأسماء الواردة في القائمة وتعلن الأسماء الفائزة من المرشحين في القائمة حسب عدد الأصوات التي حصل عليها الكيان وبالترتيب العددي الوارد في القائمة نزولاً، وهذا معناه أن الناخب الاعتيادي يصوت لرقم القائمة الانتخابية وهو لا يعرف أعضاء هذه القائمة لأن هذا النظام الانتخابي لا يسمح للناخب اختيار اسماً دون غيره من القائمة عملاً بنظام الاختيار الحر(القائمة المفتوحة) حيث ينفرد الحزب أو الكيان السياسي باختيار مرشحيه وينفرد أيضاً في اختيار ترتيب مرشحيه في القائمة ولا خيار أمام الناخب إلا باختيار القائمة كاملة، لهذا يواجه نظام القائمة المغلقة انتقادات واعتراضات شديدة من قبل الناخبين وعامة الجمهور(عبد اللطيف،2010،موقع إلكتروني).

4. توزيع المتبقي بطريقة الباقي الأقوى: والمقصود بموجب هذه الطريقة يتم تقسيم مجموعة الأصوات الصالحة على عدد المقاعد المتوفرة للحصول على المعدل الانتخابي، ومن ثم يتم تقسيم عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب على هذا المعدل، ويحصل من خلاله على عدد من المقاعد يتناسب من نتيجة التقسيم هذه المعادلة تعرف باسم(Hare) كوتاء،(ومن إيجابيات هذه الطريقة:هي احتساب الأصوات المتبقية، حيث يتم توزيع هذه المقاعد المتبقية

من المرحلة الأولى من التوزيع على الأحزاب حسب طريقة الباقي الأكبر)(الكاسم،العاني،1991،ص47-51).

بدأت هذه الفترة الانتقالية، والتي يقصد بها الانتقال التدريجي بالعراق إلى ما يسمى بحكومة وبرلمان دائمين، بانتخابات البرلمان العراقي المؤقت، والذي مايسمى أيضا الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة في 30 كانون الثاني 2005، تم بموجبها اختيار أعضاء المجلس وعددهم 275، وكانت المهام الرئيسية لهذه الحكومة هي الأعداد إلى ما يقال الانتخابات العراقية لاختيار برلمان وحكومة دائمية في العراق مدتها 4 سنوات والتصديق على مسودة الدستور الذي كتب من قبل ما يسمى بالجمعية الوطنية العراقية في الحكومة العراقية الانتقالية، وقد تم التصديق على مسودة الدستور في 15 حزيران 2005 في استفتاء شعبي تم أقرار المسودة بمثابة الدستور العراقي الدائم. وكان العرب السنة قد قاطعوا الانتخابات العامة التي أجريت في يناير/ كانون الثاني لعام 2005، لانتخاب الجمعية الوطنية العراقية الانتقالية، وهو ما قلل من تمثيلهم في الجمعية الوطنية، وكانت الحكومة الانتقالية أول حكومة ذات أغلبية شيعية بقيادة إبراهيم (الجعفري)، وأول حكومة يتولى الأكراد بقيادة- جلال الطالباني-رئاسة الجمهورية على أثر مقاطعة السنة انتخابات كانون الثاني لعام 2005، مما حدا بالشيعية والأكراد الفائزين بأغلبية الأصوات إلى توجيه دعوات إلى شخصيات يقال بأنها سنية إلى الاشتراك في حكومة النظام الجديد المزعومة. اقر البرلمان العراقي التشكيلة الحكومية الجديدة بأغلبية 180 صوتا ومعارضة خمسة أصوات وغياب 90 عضواً، وكان توزيع الحقائق الوزارية تغلب عليها طابع المحاصصة الطائفية والعرقية(ويكيبيديا، الحكومة العراقية الانتقالية،موقع إلكتروني).

وفي المحصلة النهائية لانتخابات 2005 تم تخصيص (230) مقعداً للمحافظات على أساس التمثيل النسبي بنظام القائمة المغلقة، مقسمة البلاد إلى ثمانية عشر دائرة انتخابية موازية لعدد المحافظات، وتم توزيع المقاعد بين المحافظات على أساس عدد السكان، كما كان يجري في العراق على مر تعاقب الحكومات في بغداد، إلا أن الانتخابات الأخيرة لم تشمل مناطق العراقية الشمالية لأنها كانت تتمتع بحكم ذاتي تحت حكم وبرلمان كردستاني، وقد طرأت تحركات سكانية كبيرة في السنوات المنصرمة نتيجة الصراع السياسي الدامي والأوضاع الأمنية المضطربة والمساوية التي عصفت بالبلاد خلفت بعد الاحتلال الأمريكي منذ 2003 حتى عام 2005، وما بعدها إلى تغير في ديمغرافية مناطق العراق بأسرها، فاعتمدت على نظام البطاقة التموينية في الإحصاء. بالإضافة إلى ذلك تم التنافس على (45) مقعداً على أساس التمثيل النسبي على المستوى الوطني، وكان تخصص هذه المقاعد "التعويضية" بين المحافظات مقعداً للغاية، حيث لم يستوعب معظم الناخبين هذه العملية، ما جعلها مثيرة للجدل، وتم تخصيص المقاعد التعويضية للأحزاب التي حصلت على الكثير من الأصوات على المستوى الوطني لكن ليس بما يكفي في أي محافظة واحدة للفوز بمقعد، ومكافأة الأحزاب بأكثر دعم على المستوى الوطني (عبد اللطيف، 2010، ص 150-151).

المرحلة الخامسة

مرحلة حكومة السلطة الرابعة: بقيادة نوري المالكي والتي شكلت في الشهر الخامس من العام 2006، ومن ابرز الأحداث التي جرت في هذه المدة تدهور الوضع الأمني والتهجير والقتل الطائفي والتي كان امتداد للحكومة السابقة في عام 2005. والتي تعاضمت التمرسات المذهبية خصوصاً بعد أحداث تفجير مرقدي الأماميين علي الهادي وحسن العسكري في سامراء

بتاريخ 2006/2/22، واحتدمت النزاعات والخلافات الكردية_التركمانية_العربية بخصوص (كركوك) ناهيك عن بعض الاحتكاكات والتشنجات العربية_الكردية حول حدود ما يسمى "بالفدرالية"، كما تكرست الاصطفافات المسيحية والكلدو_أشورية وغيرها، إضافة إلى شرائح دينية وقومية أخرى وإقرار قانون الأقاليم في أواخر عام 2006، وتوقيع اتفاقية الإذعان (صوفا) بين الحكومة المنصبة والأمريكان في أواخر عام 2008 (شعبان، 2009، ص 144-154).

أما أحداث في فترة 2007 نلفت الأنظار إلى أمرين أولهما: مشروع "بايدن" الذي قد وافق عليه مجلس النواب الأمريكي بالأغلبية، وأصدر في سبتمبر 2007 مشروع غير ملزم بتقسيم العراق والثاني: أن بايدن لا يفسر القرار على أنه تقسيم العراق، بل يعتبر ذلك مجرد عملية نقل للسلطات إلى حكومات المناطق مع بقاء الصلاحيات للحكومة المركزية نتج عن هذه الاستراتيجية (تفتيت العراق)، وتشكل الواقع السياسي في العراق من كيانات صغيرة نسبياً يعجز أي منهما عن الانفراد بالحكم (فهمي، أحمد، 2010، موقع إلكتروني).

ثم انتهت هذه المرحلة بانتخابات المجالس المحلية بتاريخ 2009/1/31، والتي جرت في أربع عشرة محافظة، فقد أتبعته هذه الانتخابات نظام التمثيل النسبي ولكن هذه المرة باستخدام نظام القائمة المفتوحة عوضاً عن القائمة المغلقة، فكان الفوز في الجنوب قائمة دولة القانون العائدة إلى ائتلاف نوري المالكي، وكان سبب الفوز دخولهم بشعارات مزيفة طلت على الناخبين بأنهم قادمون لتوفير الأمان والإصلاح والمصالحة السياسية، أما بخصوص "الحكم الذاتي وكركوك"، فكانت خارج خارطة الانتخابات خصوصاً كركوك لأسباب استثنائية اختلفت الكتل السياسية حول ديمغرافية المنطقة وتعدادها السكاني وتعتبر هذه الانتخابات "تمهيدية" لشرعنه الانتخابات 2010.

وهذه الحقبة دامت أربع سنوات لم تتجح في مسك زمام أمور البلاد بل على العكس زادت من عمق الطائفية والتفرد السلطوي والأنزلاقات التي أثرت على البلاد باتفاقية أودت به إلى الهاوية والمصير المجهول.

المرحلة السادسة: انتخابات 2010:

الفرع الأول: ما قبل الانتخابات:

شهدت الفترة التي سبقت الانتخابات حالة انشقاق سياسي واضح بين مختلف الفصائل والتيارات السياسية الموجودة بالعراق على تنوعها، وكذلك داخل الطيف الواحد، فداخل النطاق الشيعي حدثت انشقاقات دفعت برئيس السلطة الرابعة "نوري المالكي" إلى تشكيل كتل انتخابي تحت أسم (ائتلاف دولة القانون) ضم حزب الدعوة الذي ينتمي إليه المالكي وحوالي 30 حزباً وتياراً آخر معظمها من الفصائل السياسية الصغيرة في العراق، لينفصل المالكي بذلك عن ما يسمى (ائتلاف العراق الموحد) الذي خاض عام 2005 ككتلة شيعية واحدة ضمت غالبية الأحزاب والقوى الشيعية الكبيرة ومتوسطة التأثير؛ في حين حاولت قوى أخرى الخروج عن معيار الطائفية في تشكيل تحالفها الانتخابية، وهو ما سعت إليه (القائمة العراقية) حيث ضمت قوى لها أصول شيعية لكن بطابع علماني مثل تيار ايباد علاوي، وجبهة الحوار الوطني السنية، وغيرها من قوى وتيارات متنوعة الهوية الطائفية (راشد، سامح، 2010، ص35).

وهذه التطورات حملت معها إشارات حراك سياسي داخل وبين التحالفات السابقة، وأهم دلالات تلك الإشارات أن الطائفية الطاغية علي الوضع العراقي برمته منذ عام 2003 لم تعد هي العامل الوحيد المتحكم في توجهات وقرارات القوى السياسية العراقية، حيث دخلت عوامل أخرى مثل التطلعات الشخصية لرموز تلك القوى، والحسابات البرجماتية الخاصة بكل منها، وتتبدى تلك التطلعات بوضوح في رغبة رئيس الحكومة الحالي نوري

المالكي في الاستمرار بموقعه علي رأس السلطة العراقية، مما حدا به إلى تشكيل ائتلاف انتخابي منفصل عن نطاقه الشيعي التقليدي السابق، تجنباً لتخلى القوي الشيعية الكبرى عنه واختيار رئيس آخر للحكومة بعد الانتخابات. بينما تتجسد الحسابات البرجماتية في قرار جبهة الحوار الوطني (السنية) خوض الانتخابات والانضمام إلي القائمة العراقية، وكانت معظم الفصائل السنية قد قاطعت انتخابات عام 2005 وما سبقها من مظاهر سياسية لعملية تشكيل ما تسمى "بالعراق الجديد". قبل أن تقوم بعض تلك الفصائل بمراجعة مواقفها وتقييم مكاسب وخسائر التمسك بمبدأ عدم المشاركة في مظاهر واستحقاقات سياسية تجرى تحت وطأة الاحتلال (راشد، سامح، 2010، موقع إلكتروني).

فقد دخلت الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2010 أزمت كثيرة، ناهيك عن المخاض العسير التي عاصرتة الكتل السياسية في البرلمان قبل إصدار قانون الانتخابات الرقم 26 الصادر في 9 كانون الثاني 2009، تم فيه تعديل قانون الرقم 16 الصادر في أيلول 2005*.

وحالما بدأت النقاشات حول تعديل قانون الانتخابات للعام 2005، ظهرت اختلافات كبيرة في وجهات النظر بين الكتل السياسية في مجلس النواب. اختلف المشرعون على وجه الخصوص حول النظام الانتخابي، واعتماد نظام القائمة المفتوحة أم المغلقة، وحول الكيفية التي سيتم التعامل من خلالها مع المخاوف بشأن من له الحق في التصويت في "كركوك"، وهي مخاوف

* أنظر موقع مجلس النواب يبين القرار الصادر بتاريخ 2009/2/19، الخاص بالمواد القانونية رقم (26)

لسنة 2009: الذي صدر لتعديل قانون الانتخابات رقم (16) 2005 .

http://www.uniraq.org/documents/ElectoralMaterial/020310/Presidential%20Decree%20on%20Amendments_AR.pdf

* نشر النص مسبقاً في صحيفة الوقائع العراقية بتاريخ 23/5/2005 رقم العدد (4010).

برزت بوقوع تلاعبات ديمغرافية في قوائم سجلات الناخبين من طرف جماعات عرقية متباينة، وفي الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، أي بعد عدة أسابيع من النقاشات المكثفة تم التوصل إلى اتفاق في مجلس النواب إذ صوت ما مجموعه (141) نائباً لصالح إجراء تعديلات على قانون الانتخابات، وفي تحرك غير متوقع بعد عشرة أيام تلت هذه التصويت، أعلن طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية عن عزمه استخدام حقه في نقض القانون بحجة أن توزيع مقاعد مجلس النواب بحسب المحافظات غير منصف بحق الناخبين المقيمين خارج البلاد وداخلة. وبعد أسابيع من النقاشات المحترمة عقد مجلس النواب جلسة في وقت متأخر من ليلة 6 كانون الأول عام 2009، وصوت بالإجماع لصالح قانون الانتخابات المنقح الجديد بشموله القانون لتوزيع المقاعد بين المحافظات وتوضيح إجراءات عملية الاقتراع للعراقيين المقيمين في الخارج*.

وبين (البصري، 2010، ص 7) قانون الانتخابات المعدل تضمن أحكاماً جديدة شملت الآتي:

(1). أصبح العراقيون بالإمكان الإدلاء بأصواتهم أما لصالح أحزاب سياسية أو ائتلافات أو مرشحين أفراد وفقاً لنظام القائمة المفتوحة بدوائر انتخابية متعددة التمثيل الذي يسمح بتمثيل مباشر وشفافية أكبر. (والمقصود بنظام القائمة المفتوحة: بأنه نظام يتيح للناخب بموجب هذا النظام اختيار قائمة الحزب المفضل لديه أو المرشح المفضل لديه من قائمة الحزب، وفي هذه الحالة يفوز مرشحوا القائمة حسب الأصوات الفردية التي حصلوا عليها.

(2). ارتفاع عدد المقاعد النيابية من (275) مقعداً إلى (325) مقعداً بنسبة مقعد واحد لكل

(100.000) ألف نسبة، ووفقاً لإحصائيات وزارة التجارة للمحافظات لعام 2005 على أن

* النص مأخوذ من موقع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق: يونامي (www.uniraq.org).

تضاف إليها نسبة النمو السكاني بمعدل (8,2%) لكل محافظة سنوياً، بما فيها ثلاثة مقاعد إضافية لمحافظة إقليم كردستان العراق، ومن أصل (15) مقعداً متبقياً تم تخصيص ثمانية مقاعد للأقليات بينما خصصت سبعة مقاعد للأحزاب الصغيرة.

(3). تسنى للعراقيين ممن يقيمون خارج البلاد فرصة للإدلاء بأصواتهم لصالح من يمثلهم في

محافظةاتهم الأصلية، وفقاً لنظام الاقتراع الخاص من خارج البلاد

(4). تم توزيع مقاعد الأقليات على النحو التالي:

خمسة مقاعد للمسيحيين يتم مكونات التنافس عليها داخل منطقة وطنية مخصصة للمسيحيين بالإضافة إلى ذلك، يتم تخصيص مقعد واحد لكل من اليزيديين، والشبك في نينوى، ومقعد واحد للصابئة المندائيين في بغداد.

(5). يجب أن يضم مجلس النواب (82) امرأة على الأقل، ووفقاً لنظام الحصص الذي ينص

على الدستور الحالي الذي يمنح المرأة نسبة (25%) من المقاعد.

ثانياً: ما بعد الانتخابات:

أجريت الانتخابات البرلمانية العراقية في 7 شباط من عام 2010، وكشفت نتائجها النهائية فوز "القائمة العراقية" التي يتزعمها أياد علاوي رئيس، بأغلبية أصوات الناخبين، متقدمة بفارق مقعدين عن أقرب القوائم المنافسة، وهي قائمة ائتلاف دولة القانون التي يتزعمها نوري المالكي رئيس وزراء السلطة الرابعة الأسبق، حيث شكك في نتائج الانتخابات، وطلب إعادة الفرز يدوياً، وقد تمت إعادة الفرز تلبية لطلبه، وجاءت النتائج مطابقة، فلجأ إلى ما يسمى بهيئة العدالة والمساءلة القانونية التي تخصصت في تصفية القيادات المحسوبة على النظام السابق تحت دعوة اجتثاث البعث، وقد وجهت الاتهامات لبعض القيادات التابعة للقائمة العراقية، وطلبت إقصاءهم وعدم استبدالهم بمن يليهم في القائمة، في محاولة لإفقاد تلك القائمة

أغليبتها، وهو ما كان يذّر بأزمة حادة يمكن أن تهدد العملية السياسية برمتها، فقد تدخلت أوساط عديدة عربية وعالمية، وكان للاحتلال الأمريكي دوراً رئيسياً بالتدخل، فألغت الهيئة التمييزية (هيئة قضائية) قرار الاجتثاث تحاشياً من إفشال ما صنعتها مسبقاً على أثر تداعيات إلغاء الانتخابات وسير العملية السياسية في البلاد، جراء التصعيدات التي جرت بين القوائم الرئيسية وما آل إليه (الزيات، محمد مجاهد، 2010، ص 170).

ثالثاً: الإطار التشريعي للانتخابات مجلس النواب 2010:

يستند الإطار التشريعي في عملة لانتخابات مجلس النواب على قانون الانتخابات الصادرة في عام 2005، والذي تم تعديله من خلال قانون الانتخابات الجديد الذي أقر في شهر تشرين الثاني لسنة 2009، والتوضيحات المترتبة على تعديلات قانون الانتخابات التي أقرت في 6/كانون الأول لعام 2009. أما بالنسبة لنظام التمثيل النسبي الذي تم تبنيه فهو قائم على نظام القائمة المفتوحة الذي يسمح للناخبين باختيار مرشح واحد من كيان سياسي واحد في المحافظة التي يقيمون بها، أما بالنسبة للمقاعد المخصصة لمكونات معينة، فقد تم تحديد حصص النساء ومقاعد تعويضية ضمن النظام الانتخابي المتسم بقدر من التعقيد. وعملت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على بناء توافق في الآراء في مجلس النواب حول المسائل الرئيسية في مسودة الدستور الحالي للانتخابات مثل؛ نظام القائمة المفتوحة، وتسمية المرشحين، وقواعد الحملات الانتخابية، والعدد الإجمالي للمقاعد، وتخصص المقعد بحسب المحافظات، وتخصص مقاعد التمثيل للأقليات، والنساء، ووضع أحكام أصلحية صممت من أجل كركوك إذ تعد تلك المسائل النقاط الهامة الرئيسية للأطراف المعنية للانتخابات. ويقسم العراق إلى (18) دائرة انتخابية موازية لعدد المحافظات، إذ تمثل كل محافظة دائرة انتخابية واحدة، وسوف يتكون

مجلس النواب من 325 مقعداً؛ وهو عدد أكبر فيما كان عليه عام 2005، إذ بلغ عدد المقاعد حينها 275 مقعداً، ومن شأن ذلك أن يعكس التغيرات التي حاققت بالسكان العراقيين*.

رابعاً: لجنة الانتخابات

أنشئت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لأول مرة في العام 2004 من قبل سلطة التحالف المؤقتة، وهي المسؤولة عن تنظيم الانتخابات. وهي تتلقى الدعم من قبل الفريق الانتخابي الخاص ببعثة المساعدة التابعة للأمم المتحدة في العراق (UNAMI)، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والعديد من المنظمات الدولية غير الحكومية.

خامساً: تسجيل الناخبين:

في كل الانتخابات التي جرت في العراق بعد العام 2003، استندت قوائم الناخبين إلى نظام توزيع البطاقات التموينية الذي أنشأها نظام صدام حسين، والذي لا يزال قائماً حتى اليوم. جميع الأسر يحق لها الحصول على الحصص الغذائية، والتي يُحدد مقدارها عدد وأعمار أفراد الأسرة. وقد تم استخدام هذه القوائم كأساس لقوائم الناخبين، وثمة نظام معمول به الآن يسمح للمواطنين معرفة ما إذا كانت أسماؤهم تظهر في القوائم أم لا، وطلب إضافتها إذا استطاعوا إثبات سكن مناسب. وقد عمل النظام بشكل جيد إلى حد معقول في معظم أنحاء

*أنظر صحيفة الوقائع العراقية، 2010، 11February، انتخابات مجلس النواب، موقع إلكتروني

<http://www.uniraq.org/documents/Fact%20Sheet%20-%20Council%20of%20Representatives%20Election%20AR.pdf>

*أنظر نص قانون الانتخابات العراقية لعام 2010 المعدل؛ في صحيفة الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية

الثلاثاء 24 ذو القعدة 1430 نوفمبر لعام 2009 العدد 11305، وما نشر في بنوده من قرارات ومواد معدلة.

البلاد، وربما كان أفضل وسيلة لتسجيل الناخبين في ظل الظروف الحالية. بيد أن قوائم الحصص الغذائية لا تساعد على تسوية مشكلة من الذين لهم حق التصويت في كركوك، لأن الخلاف لا يتعلق بمن يقيم في المدينة، بل بمن يملك الحق في الإقامة هناك، وهي مسألة سياسية إلى حد كبير. يُفضل العرب والتركمان استخدام قوائم الناخبين التي وضعت في العام 2004، ما أدى إلى استبعاد الأكراد الذين وصلوا إلى كركوك في الآونة الأخيرة. ويقول الأكراد إن قائمة العام 2004 تعكس وجوداً سكانياً، ويطالبون بقائمة جديدة تعكس الوضع السكاني القائم اليوم. وقد تضمنت التسويات الممكنة التي تمت مناقشتها في أوقات مختلفة، منح أعداد متساوية من المقاعد لكل مجموعة سكانية، أو منح مقاعد تعويضية لبعض المجموعات. على الرغم من أن القانون الجديد يأمر باستخدام القوائم الجديدة للعام 2009، حيث بلغ عدد الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات النيابية العراقية (19,800,00) ناخب والمسجلين في سجل الناخبين المحدث لعام 2009 وفق البطاقة التموينية*.

سادساً: المرشحون والكتل السياسية:

بلغ عدد المرشحين للانتخابات النيابية العراقية (6,198) مرشحاً، وذلك بإضافة (26) مرشح قبلت طعونهم في قرارات ما تسمى المسألة والعدالة، وأعيد إدراجهم إلى قائمة المرشحين وفقاً للقائمة التي أصدرتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بأسماء المرشحين للانتخابات النيابية 2010.

*النص مقتبس من موقع مؤسسة كارنيغي للسلام، 2010، في قلب الانتخابات العراقية لعام 2010. على الرابط: <http://arabi.carnegieendowment.org/publications/?fa=24265>

سابعاً: مراكز الاقتراع:

قدر عدد مراكز الاقتراع بـ(10,000) مركزاً، و(45,000) محطة اقتراع في عموم العراق فضلاً عن افتتاح(160) مركزاً تضم (1000) محطة انتخابية في 16 دولة عربية وأجنبية.

ثامناً: التصويت الخاص:

جرى عملية التصويت الخاص في 4 آذار 2010 (تصويت الجيش والشرطة والمحتجزين والمرضى والمستشفيات التي تشمل على (200)) سرير فأكثر، وبلغت نسبة المشاركين في عملية التصويت الخاص(4%) من مجموع عدد الناخبين في العراق.

تاسعاً: تصويت المغتربين:

قدر عدد الناخبين العراقيين المقيمين خارج العراق، ووفقاً لما أعلنته انتخابات الخارج التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات حوالي(1.400.00) ناخب سيدلون بأصواتهم في (16) دولة عربية وأجنبية ولمدة (10) ساعات في اليوم الواحد.

عاشراً: تثقيف الناخبين:

جرى تثقيف الناخبين بتنفيذ حملات إعلامية قامت بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اعتمدت فيها على أربع رسائل إعلامية رئيسية هي:(طريقة استدلال الناخب على مركز اقتراع والوثائق المطلوبة من الناخب يوم الاقتراع، وطريقة التصويت على ورقة الاقتراع ثم حث الناخبين للكيانات السياسية وآليات التصويت الخاص والمشروط، وتصويت المهجرين فيما اعتمدت أسلوب الاتصال المباشر بالناخبين وإطراف العملية الانتخابية الآخرين عن طريق الندوات التثقيفية في جميع محافظات واقضيه العراق.

الحادي عشر: الحملات الانتخابية:

أعطت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حق لكل مرشح القيام بالحملات الانتخابية، ولكن على الالتزام بضوابط وشروط غير مخلة بالقانون تدعوا إلى إثارة النعرات القومية أو الدينية أو الطائفية أو القبلية أو الإقليمية، وكذلك ممارسة العنف والكرهية أو التخويف إضافة إلى حظر استعمال مرافق الدولة أو الدعم الخارجي.

الثاني عشر: الأقليات والانتخابات:

أعلنت رئاسة طائفة الصابئة المندائيين في العراق بتحديد المحكمة الاتحادية الأول من آذار 2010، موعداً للنظر في الدعوة المقامة بجعل انتخابات طائفتهم في دائرة انتخابية واحدة وفتح صناديق مستقلة لتصويت أبناء الطائفة حصراً.

الثالث عشر: المرأة والانتخابات:

تنافست (1.798) امرأة في الانتخابات النيابية على (82) مقعداً، أي ربع عدد المقاعد البرلمانية بحسب الكوتا المخصصة لهن في الدستور الحالي وقانون الانتخابات، يذكر أن عدد النساء في البرلمان الحالي (69) امرأة، وشكلن كتلة نسوية داخل البرلمان، إلا أن أغلبهن مرتبطات بكتلهن ولن يتمكن من الخروج عما تريده هذه الكتلة (المرصد العربي للانتخابات، 2010، ص 9_12).

الرابع عشر: المشهد الانتخابي:

(1) عدد المتنافسين: يبلغ (6,72) مرشحاً يمثلون (159) كياناً سياسياً و(12) ائتلافاً لشغل (325) مقعداً لمجلس النواب العراقي في محافظات العراق الـ(18) بينما يبلغ عدد الناخبين الذين يمتلكون حق التصويت (19,800,000) ويمثلون المسجلين في السجل الناخبين المحدث في عام 2009 ووفق البطاقة التموينية.

(2). **مقاعد مجلس النواب**: يتكون مجلس النواب من (325) مقعداً يتم توزيعها بموجب القانون الانتخابي، ووفقاً للأتي:

(أ). عدد المقاعد العامة (310) مقعداً.

(ب). عدد مقاعد المكونات (8) مقاعد وطنية مخصصة للمكونات التالية (المسيحيون، الايزيدية، والشبك، والصابئة المندائية).

(ج). عدد المقاعد التعويضية (7) مقاعد على صعيد الوطن.

جاءت التوزيعات ضمن تقسيم النظام الانتخابي لعام 2010 للمحافظات العراقية للنحو التالي:

توزعت المقاعد في المحافظات (أولاً: بغداد (70) منها (1) للمسيح، وللصابئة (1)، ثانياً:

ديالى (13) مقعد، ثالثاً: أربيل (15) منها (1) للمسيح، رابعاً: السليمانية (17)، خامساً: نينوى (34)

منها (1) للمسيح، (1) للشبك، (1) الايزيدية، سادساً: كركوك (13) منها (1) للمسيح، سابعاً: صلاح

الدين (12) ثامناً: كربلاء (10)، تاسعاً: الأنبار (14)، عاشراً: ذي قار (18)، الحادي

عشر: ميسان (10)، الثاني عشر: النجف (12)، الثالث عشر: بابل (16)، الرابع

عشر: البصرة (24)، الخامس عشر: واسط (11)، السادس عشر: دهوك (11) منها (1)

للمسيح، السابع عشر: القادسية (11)، الثامن عشر: المتن (7)). وبذلك يكون المجموع (318)

مقعداً، بالإضافة إلى (7) مقاعد تعويضية على صعيد الوطن، فيصبح مجموع الإجمالي للمقاعد

الانتخابية (325) مقعداً لعام 2010*.

وأكدت المفوضية المستقلة أن الخطوة الأولى في نظام توزيع المقاعد هو (القاسم الانتخابي)

حيث يحتسب القاسم الانتخابي بـ (تقسيم مجموع الأصوات الصحيحة المصوت بها لجميع

*النص مأخوذ من موقع المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2010، ص1، موقع الإلكتروني على الرابط.
<http://iraqcass.com/article.php?id=69>

الكيانات السياسية ضمن الدائرة الواحدة) مطروحاً منها الأصوات الصحيحة التي تم التصويت بها للمكونات) على عدد المقاعد المخصصة للمحافظة. كما استوضحت المفوضية آلية احتساب وتطبيق (القاسم الانتخابي) الذي يحدد عدد المقاعد لكل كيان سياسي فائز من خلال قسمة (العدد الكلي للأصوات الصحيحة الحاصل عليها في الدائرة الانتخابي على القاسم الانتخابي) (المرصد العربي للانتخابات، مرجع سابق، ص 9).

3:5: تغطية الصحف العراقية للحملة الانتخابية:

شهدت الساحة الإعلامية في عراق ما بعد عام 2003 تدفقاً كبيراً في الوسائل الإعلامية منها ما استطاعت أن تستمر ومنها لم تستطع الوقوف أمام التيارات المتحكمة والمنسوبة على الأحزاب، والمؤسسات الحكومية الممولة من المال العام، ومع هذا تعد مسألة الانتخابات بصورة عامة ظاهرة مهمة لأي دولة من الدول باعتبارها منحى من مناحي التحول الديمقراطي، أما من جانب الإعلام فإنه بصورة خاصة يمارس دوراً حيويًا وفعالاً في إيصال المعلومة ونقل الحدث للناخب أولاً بأول عما يدور في أروقة المرشحين، وفي مسيرة العملية الانتخابية.

ويرى (نبيل، 2010، ص 73) أن الإعلام يؤدي دوراً مؤثراً في مستويات العملية الانتخابية كلها، وتقاس حرفية وسائل الإعلام ورسالتها في هذه المرحلة المهمة من السلوك السياسي بمدى توازن التغطية وتنوعها ووقوفها على نقطة واحدة من الأطراف السياسية جميعها. ولا يوجد ما هو ملزم في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان بشأن الإجراءات التي يجب إتباعها لتنظيم دور الإعلام في الانتخابات، ولكن هناك معايير تم استخلاصها من مبادئ قانونية ملزمة، وهذه الممارسات والمعايير تطورت أثناء الممارسات الدولية، ويمكن الاستفادة منها في

تطوير الأطر القانونية في العلاقة ما بين الإعلام والانتخابات، إن دور الإعلام في الانتخابات محكوم في العادة بمبدأين أساسيين أولهما: مبدأ الانتخابات الحرة والمشاركة السياسية والثاني: حرية التعبير، وقد شكل هذان المبدآن ركيزة أساسية في الوثائق والاتفاقات الدولية كافة. وهناك مجموعة من المحددات لدور الإعلام في تغطية الانتخابات منها ضمان حرية الإعلام وتعدديته وحمايته من تدخل وسطوة الجهاز التنفيذي(الحكومة)، وتوافر مقومات استقلال المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة أو التي تمول من المال العام ولا يستثنى من تلك المحددات أو المعايير الإعلام الخاص المطالب بالالتزام بمعايير الدقة والموضوعية مع وجود الحد الأدنى من الالتزام الأخلاقي والقانوني.

تؤدي الصحافة بصفقتها أداة التنمية السياسية في المجتمع مثلها مثل الأحزاب والقوى السياسية دوراً مهماً في دعم المشاركة السياسية أبان الانتخابات؛ فهي تقوم بدور توجيه خطاب مباشر إلى الجمهور لتأكيد أن المشاركة في الانتخابات تعد إحدى أهم الأمور التي تسهم في دعم العملية الديمقراطية في المجتمع(نبيل،مرجع سابق،ص74).

فالعالم الآن يشهد تطوراً سريعاً في اتجاه توسيع نطاق المشاركة السياسية، ويلعب الإعلام دوراً رئيسياً في تدعيم هذا الاتجاه في عصر تتسارع فيه معدلات الاتصال وتنتشر فيه المعلومات، مما يتيح لأعداد أكبر من الناس فرصاً غير مسبقة للمعرفة وإدراك أهمية المشاركة في الحياة العامة، وأصبحت وسائل الإعلام شريكاً أساسياً في حماية الديمقراطية الأمر الذي يتطلب من الإعلام القيام بأدوار وظيفية، ويحمله مسؤوليات تتضمن توفير المعلومات عما يدور في الساحة السياسية بحرية لدعم مصداقيتها لدى الجمهور، والعمل على تأييد تفاعل الرأي العام مع الواقع المجتمعي السياسي، والتحفيز على مشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة، حيث يرتبط الوعي والمشاركة، ومن ثم تحول من قضايا المجتمعات نحو

الحدثة والديمقراطية بقدرة الإعلام على الاقتراب من قضايا المجتمع وتمثيلها من وجهة نظر الجماهير وليس تقديمها عبر منظور النظام القائم(فوزي،2008، ص202-203).

كما تعد وسائل الإعلام في المجتمع الحديث من المصادر الفعالة في مجال التنقيف السياسي من خلال تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين، وتعريفهم بالمشاركة السياسية وأهميتها والسبل التي يمكن المشاركة من خلالها بالإضافة إلى حثهم على المشاركة، وإذكاء دوافعها لديهم عن طريق خلق اتجاهات ايجابية نحو هذه العملية وتهميش معوقاتهما(عمران، حسين،2006، ص1007).

وفي هذا الإطار يلعب الإعلام السياسي دوراً أساسياً في تدعيم مفاهيم المشاركة السياسية من خلال غرس ما يسمى بثقافة المشاركة، والتي تعد إحدى سمات المجتمعات المتقدمة، والتي يؤمن فيها الفرد بأهمية وقيمة اشتراكه في صنع القرار السياسي لخدمة مجتمعه. وبصفه عامة يلعب الإعلام باختلاف مستويات هذه المشاركة، والتي تتحدد في ثلاثة مستويات رئيسية هي: ممارسة النشاط السياسي، والاهتمام بالحياة السياسية، والعلاقة الهامشية بها، وبهذا المستويات فمن الطبيعي أن يكون الإعلام مهماً بالنسبة لمن يمارسون العمل السياسي باعتباره المصدر الرئيسي للمعلومات التي يتخذون على أساسها مواقفهم ووفقاً للموقع الذي يشغلونه على خارطة السياسة، وليوجهون من خلال رسائلهم من ناحية، ولتغطية الأنشطة التي يقومون بها وتعريف الرأي العام من ناحية أخرى(فوزي،مرجع سابق،ص203-204).

3:6: مفهوم المشاركة السياسية:

ويقصد بالمشاركة السياسية: بأنها إعطاء المواطنين الفرص لصياغة شكل الحكم في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، بحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية على النحو الذي يرغبون العيش في الحياة بظله. مع حرص الفرد على أن يكون له دور ايجابي في

الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت والترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا مع الآخرين بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة، كما تعد حجر الزاوية وركيزة أساسية للديمقراطية، يتوقف تطورها ونموها على إتاحة فرص المشاركة أمام الشعب وطبقاته، وجعله حقوقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع كما أن المشاركة السياسية الجادة والهادفة هي التي تخلق معارضة قوية، وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها، وتحولها إلى ممارسة يومية عند الشعب، لأن المشاركة تأخذ معنى إيجابياً قيماً بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة، وغالباً ما يشير اصطلاح المشاركة إلى المساندة الشعبية للقيادة الحكومية المؤثرة في مجال قياداتها وأدائها للعمل السياسي (ألباز، 2000، ص 358).

ويحدد (بن جدي، 2003، ص 3) أشكال وصور المشاركة السياسية التي ترتبط بالحرية الشخصية للمواطن، وسيادة قيم المساواة، وإقرار الحاكمين بحق المحكومين بأن لهم حقوق دستورية وقانونية تمنحهم الحق بالمشاركة في اتخاذ القرار، ولممارسة هذا الحق فإن هناك عدة أشكال أقدمها، وأكثرها شيوعاً: الانتخاب، هذه الصورة من المشاركة السياسية تعرفها الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، وإن اختلفت دلالتها، ودرجة تأثيرها. فهي في (الأولى) آلية للمفاضلة بين المرشحين بدرجة كبيرة من الحرية، وفي (الثانية) أداة للدعاية وكسب الشرعية أكثر منها أداة للاختبار الواعي والتأثير في شؤون الحكم والسياسة. إن التصويت أو الانتخابات ليست هي الصورة أو الشكل الوحيد للمشاركة السياسية، بل إن المشاركة السياسية تتخذ عدة أشكال وصور أخرى قانونية مثل عضوية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الفكرية، وجماعات لمصالح بصفة عامة. بالإضافة إلى صور غير قانونية مثل استخدام المال في العمل السياسي عندما يتجاوز حدوداً معينة تفوق ما يسمح به القانون كالاقتراعات في الأحزاب السياسية أو كتبرعات صغيرة معلنه. كذلك فإن دراسة

المشاركة السياسية لا تقتصر على السلوك السياسي الفردي، وإنما تمتد أيضاً إلى العمل الجماعي.

ويبين (ألباز، مرجع السابق) أهم مراحل المشاركة السياسية في الانتخابات وتتكون من:

- (1) قرار دعوة الناخبين (المشاركين): فيه يقوم الناخب بالمشاركة في المواعيد التي يحددها القرار بدعوة الناخبين. (2) فتح باب الترشيح وإجراءاته ومنازعاته: يساهم في اختيار المواطن قياداته وممثليه في إدارة دفة الحكم (3) إطار الترشيح (الدور الانتخابي): ويقصد به النطاق المكاني الذي يرغب المرشح في تمثيله بالبرلمان. (4) الدعاية السياسية: وسيلة تعريف المواطن بمرشحيهم وبرامجهم السياسية، وفيها يعمل المرشحون على إبراز مزاياه من أجل الحصول على أصوات، أما بالنسبة للإجراءات اللاحقة، فتتمثل إعلان النتائج الاستفتاء والانتخاب.

3:7: أنواع الانتخابات:

يحدد (ديدان، دت، ص100) نوعين من الانتخاب وهما:

- (1) الانتخاب المقيد: طريقة تحصر حق الانتخاب في أصحاب الثروة، وأولئك الذين يتمتعون بمستوى ثقافي معين أي تقرير حق الانتخاب بدون تقييده بشرط نصاب مالي أو شرط الكفاءة.
- (2) الانتخاب العام: هو انتخاب عام وسري ومتساوٍ، وهو حق من الحقوق التي تمارس من قبل كل المواطنين، وهو عكس الانتخاب المقيد لأنه أكثر ديمقراطية، وشروطه خارج النصاب المالي والكفاءة العلمية.

أما (عز الدين، 2010، ص1) فيقسم الأنواع الثانية من الانتخابات إلى أربعة أقسام وهي:

- (1) الانتخاب المباشر وغير المباشر: ويقتصر على انتخاب الممثلين بصفة مباشرة أي اختيار الحاكم دون واسطة، ويكن بواسطة التصويت المباشر.

(2). الانتخاب غير المباشر: ويتم على مرحلتين:

الأولى: تقتصر على انتخاب الناخبين.

والثانية: هؤلاء الناخبون يتولون بدورهم انتخاب مندوبين يقومون باختيار النواب في البرلمان.

(3). الانتخابات بالقائمة: تعتمد على تقسيم الدولة إلى دوائر عددها أقل وحجمها أكثر بحيث

يقوم الناخب في كل دائرة بانتخاب عدد معين من النواب 4 فأكثر، فالانتخابات تعتبر أذن

بالقائمة لأن الناخب في الدائرة لا ينتخب نائباً واحداً بل قائمة من النواب.

(4). الانتخاب الفردي: يعتمد على تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كثيرة العدد، ولكن حجم كل

واحدة صغيرة، ومحدودة، بحيث يتولى ناخبو كل دائرة انتخاب نائب واحد، وهذا في جميع

الدوائر.

3:8: مفهوم الأحزاب السياسية:

ويقصد بمفهوم الأحزاب السياسية: هي عبارة عن تجمع منظم من المواطنين تأسس للدفاع عن

آرائهم ومصالحهم وإعلانها من أجل تنفيذ برنامج الإصلاح بالمشاركة في الحياة السياسية

بواسطة الأنشطة المكتملة (بسيوني، 2000، ص 229).

كما أنها تنظيمات شعبية تستقطب بالرأي العام، وتستهدف تولي السلطة الدولية (الحو، 2005،

ص 292).

3:9: دور الأحزاب في المشاركة السياسية:

أخذت الأحزاب السياسية تلعب دوراً مهماً، إذ عملت على استقطاب الناخبين لكي يصوتوا

لمرشحيهم في الانتخابات بواسطة البرامج الحزبية المنظمة التي تتقدم بها إليهم، وتعبّر عن

مبادئها وأهدافها من ناحية، أما الناحية الأخرى فتقوم باختيار مرشحيها من هذه الانتخابات

وعما الدعاية الانتخابية لهم في مواجهة منافسيهم الذين يمثلون الأحزاب الأخرى، كما أنها

تتصارع سياسياً داخل البرلمان المنتخب عن طريق أعضائه (بسيوني، المرجع السابق، ص322).

3:10: مفهوم الحملة الانتخابية:

أن العملية الديمقراطية لا تقوم بدون انتخابات فهي الوسيلة السلمية، والتي عن طريقها يتم تداول السلطة في المجمع. فلذلك لا يمكن لأية انتخابات أن تتم بدون وجود دعاية انتخابية للأحزاب والمرشحين، وعلى هذا أصبحت علماً قائماً بذاته أخذ يفيد كيما العلوم الأخرى كالإقتصاد والقانون وعلم النفس وغيرها من العلوم (ألباز، 2002، ص111).

فالانتخابات بحاجة إلى حملات والحملة الناجحة: هي تلك التي تستغل في كل الأحوال الوقت لاستهداف الناخب، وتقوم بتطوير رسالة مقنعة، وتتابع العمل وفق خطة معقولة للوصول إلى ذلك الناخب (سليمانى، 2007، ص56).

وهي أيضاً تسلسل مهني من النشاط المقرر تنفيذها لأغراض خاصة (أودي، 2004، ص14). والدعاية الانتخابية تؤثر في معتقدات الجماهير وآرائهم حتى تتخذ اتجاهات معينة نحو الموضوعات السياسية (بدوي، 1985، ص13).

وفي رؤية أخرى؛ أنها مجموعة من الأنشطة والأعمال التي تقوم بها الحزب المرشح لغرض إعطاء صورة جيدة للجماهير أو الناخبين عن برنامجه السياسي وأهدافه لغرض التأثير فيهم بالوسائل والأساليب كلها والإمكانات المتاحة عن طريق قنوات الاتصال الجماهيرية، وذلك بقصد الفوز بالانتخابات (القاضي، 1987، ص117).

يضاف ذلك إلى محاولة التأثير على الجمهور وتتم بطريقة عرض برامج وأهداف الحزب أو المرشح وإطلاع الجماهير على المنجزات التي سوف تتحقق في حالة الفوز في الانتخابات نتيجة تحقيق رغباتهم في حالة مساندتهم في الانتخابات، يضاف إليها قنوات الاتصال ووسائل

الإقناع، وتتم ذلك من خلال استخدام وسائل الإعلام المختلفة سواء عن طريق الاتصال الشخصي أو عن طريق (الصحف، والمجلات، والوسائل المرئية والسمعية، والإنترنت) (مشط، 2007، ص 131-132)، فضلا عن الحصول على أصوات الناخبين باعتبار سمة الفوز في الانتخابات، حيث يتطلب الحصول على أصوات أكبر عدد ممكن من المقترعين الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات التشريعية (بديوي، 2008، ص 72).

وتأسيسا عما تقدمنا به تعد الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2010 متغيراً حديثاً مارسستها الصحافة العراقية أثناء إجراء الحملات الانتخابية من خلال المراحل التي مرت بها العملية الانتخابية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3:1: منهجية الدراسة:

تقع هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية، التي تركز على وصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع معين، أو جماعة أو أفراد. وفي إطار هذا النوع من البحوث أستخدم الباحث **منهج المسح**: "باعتباره جهداً علمياً منظماً"، يساعد في الحصول على بيانات ومعلومات والخصائص التي تتعلق بالظاهرة، "موضع الدراسة" (حسين، 1976، ص127)، وفي إطاره استخدام الباحث أسلوب تحليل المضمون لكون أنسب الأساليب التي يمكن من استخدامها في تحليل الموضوعات المحصورة بفترة الانتخابات التشريعية العراقية في صحف الدراسة خلال المدة الزمنية محددة.

3:2: مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من "كافة الصحف العراقية اليومية الصادرة لعام 2010"، ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة، فقد لجأ الباحث إلى اختيار "عينة عمدية" متمثلة بصحيفتي (الدستور، والصبح)، ولمدة شهر ابتداء من (2010/2/7 ولغاية 2010/3/7) أي محصورة (بفترة إجراء الانتخابات)، وبهذا تصبح عينة الدراسة (60) عدداً من الصحيفتين بمعدل (30) عدداً من كل صحيفة. طبقاً لمعرفته التامة بمجتمع البحث، حيث أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلاً صحيحاً. وقد تم اختيار هاتين الصحيفتين لتكونا عينه ممثلة للصحافة العراقية اليومية في التغطية الإخبارية للانتخابات البرلمانية العراقية لعام (2010)، **للاعتبارات التالية:**

- (1). تمثل الصحيفتان حالة مناسبة للمقارنة وفق معيار الملكية والعلاقة بالسلطة والنظام السياسي. حيث تعد صحيفة "الصبح" الأقرب لخطاب الدولة، السياسي والإعلامي، فالسياسة

التي تتبعها الصحيفة أقرب إلى سياسة الحكومة منها الجمهور العام في التداول الإخباري على جميع المحاور الحساسة. بينما تعود ملكية صحيفة "الدستور" إلى القطاع الخاص.

(2). التعامل الإخباري لكلا الصحيفتين يتميز بالاعتماد على مصادر معلوماتية ذات مصداقية لا بأس بها.

(3). تحاول الصحيفتان ان تظهر بمظهر المحايد بالمظهر الإخباري السليم فضلا عن اعتمادها على مصادر ذات رأي رسمي وشعبي وبرلماني خاص.

(4). جماهيرية توزيعات الصحيفتين مقارنة بالصحف يعد كبيراً.

3:3: أداة الدراسة:

تم استخدام أداة تحليل المضمون كأداة بحثية لتحليل أعداد الصحيفتين: وهي أداة أو وسيلة بحث تستخدم لوصف المحتوى الظاهر للرسالة الاتصالية بشكل موضوعي ومنظم وكمي ويمكن النظر لتحليل المضمون على أنه "أداة للملاحظة ووصف مادة الاتصال وأداة للنتبؤ". (عبد الرحمن، سالم، عبد الحميد، 1993، ص 262_263). وقد احتوت الأداة على الفئات التالية:

أولاً: فئات التحليل والتعريفات الإجرائية:

وهي مجموعة من التصنيفات أو الفصائل، يقوم الباحث بإعدادها طبقاً لنوعية المضمون ومحتواه، وهدف التحليل لكي يستخدمها في وصف المضمون وتصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية والشمول بما يتيح إمكانية التحليل واستخراج النتائج بأسلوب سهل وميسور (حسين، 1983، ص 88). ولتحديد هذه الفئات قام الباحث بأجراء دراسة استطلاعية لعينة من أعداد الصحيفتين بلغت نسبتها 10% التي تصدر يوميا تم اختيارها بشكل عشوائي

وقد توصل إلى صياغة استمارة اشتملت على ستة فئات رئيسية ملحقاً به (27) فرعية تسعى إلى توفير بيانات حول مشكلة البحث وأهدافه ومتطلباته وهي:

(1): **فئة المضامين الانتخابية:** ويقصد بها الباحث الموضوعات الأساسية التي يدور حولها الاتصال أي بمعنى "ماذا قيل" هي الفئة الأكثر استخداماً في دراسات تحليل المضمون. واحتوت هذه الفئة الرئيسية على المضامين الفرعية التالية:

(1:1): **تصريحات خارجية حول الانتخابات:** وتشمل الأخبار والتقارير التي تتناول تصريحات أو أنشطة من مؤتمرات أو غيرها تقام خارج العراق، أو تلك التي يقوم بها مسئولون رسميون أجنب داخـل العراق وخارجة.

(1:2): **التأثيرات الداخلية:** ويقصد بها الأخبار التي تتناول أنشطة أو تصريحات رسمية أو شعبية تؤثر داخـلياً على سير عملية الانتخابات والتي تتصل بها مباشرة، ومن ذلك الأحداث الأمنية والمؤتمرات والاجتماعات والضغطات الحزبية أو الشعبية.

(1:3): **المرشـحون والشعارات:** وشملت الأخبار والتقارير التي تتناول برامج المرشحين الانتخابية، والأنشطة، وأفعال، وأقوال المرشحين أو تلك التي تتعرض لشعاراتهم وباختصار (الدعاية الانتخابية).

(1:4): **الكيانات، والكتل، والأحزاب، والقوائم السياسية:** وهي المواضيع التي تتحدث بصورة مباشرة عن هذه العناوين، سواء أكان المضمون خبيراً أو تقريراً يتناولها.

(1:5): **المعارضة والاحتجاج:** وتشمل الأصوات والتصريحات والشكاوي الصادر من كتل أو أشخاص أو أوساط شعبية أو قانونية أو برلمانية وغيرها.

(1:6): **الكوـتا النسائية:** وهي التي تورد في الأخبار والتقارير، والتي تتحدث عن الحصـة التي خصت للمرأة في العملية الانتخابية.

(1:7): العملية التنظيمية والأمنية والرقابة والمفوضية للانتخابات: ويمتاز محورها بأنها تدور حول الاستعدادات الجارية قبل وأثناء العملية الانتخابية سواء كانت من جهات رسمية أو شعبية أو من قبل مفوضية الانتخابات وما يرافقها من تحوطات أمنية قبل وأثناء الاستعدادات الانتخابية.

(1:8): نزاهة وتشجيع وإنجاح الانتخابات: وتشمل الكثير من الأعمال أو الخطابات التشجيعية التي تدفع نحو ايجابية الحدث الدال على نزاهته أو تلك الأهداف التي تطلق من شخصيات بصرف النظر عن مصدرها إن كان رسمياً أو غير رسمي أو إن كان داخلياً أو خارجياً تطمينيه، والتي تكون تحت يافطة نزاهة وتشجيع وإنجاح الانتخابات التي تورد في الخبر أو التقرير.

(1:9): مخالفات وفساد ومستبعدين: وتشمل ما يمكن أن يوصف فساداً في الإجراءات أو مخالفات من قبل بعض الكتل والمرشحين، أو أخباراً تتصل بمسألة الذين يجري استبعادهم عن العملية الانتخابية (مثل أخبار حزب البعث) أو (من الذي ثبت عليه تزويراً في الشهادة العلمية).

(1:10): شؤون انتخابات الجاليات العراقية: وهي تختص بأخبار ما يتصل بالتحضيرات أو الأنشطة التي تهم الجاليات العراقية في الخارج وصلتها بالعملية الانتخابية.

(2): فئة المصدر: ويقصد بها المصادر الإخبارية التي زودت الصحيفتين بالتغطية الإخبارية للانتخابات البرلمانية في صحيفتي الدراسة، واحتوت الفئة الرئيسية على الفئات الفرعية التالية:

(2:1): مصادر ذاتية (الخاصة) بالصحيفة: ويقصد بها مندوب الصحيفة. أو مصادر حكومية أو بيانات للكتل والأحزاب والشخصيات العراقية، أو مصادر خاصة لم تفصح عنها الصحيفة.

(2:2): **مراسلو الصحيفة في الداخل:** وهم مراسلو الصحيفة في المحافظات العراقية الذين جرى الإشارة إلى أسمائهم في سياق الأشكال الصحفية.

(2:3): **مراسلو الصحيفة في الخارج:** وهم مراسلو الصحيفة الذين تذكر أسماءهم في سياق الموضوعات القادمة من خارج العراق.

(3:4): **أخرى:** وهي المصادر التي زودتا الصحيفتين بالأخبار والتقارير دون أن تكون ضمن هيكلية الصحيفة، ومن هذه المصادر هي: (وكالات الأنباء المحلية، والخارجية، والأجنبية والإذاعات المحلية، والتلفزيون، والعربية، والأجنبية، والخدمات الصحفية الخاصة والإنترنت).
(3): فئة اتجاه كتاب الخبر: وتوضع هذه الفئة تأييد أو معارضة أو حياد الكاتب في المضمون موضع التحليل بالنسبة للمواقف أو القضايا أو الموضوعات المتضمنة فيه وتشمل هذه الفئة الرئيسية على الفئات الفرعية التالية:

(3:1): **إيجابي:** وهو الخبر أو التقرير الذي يعطي القارئ انطباعاً إيجابياً عن الأحداث أو الأشخاص بعد القراءة.

(3:2): **سلبي:** وهو الخبر أو التقرير الذي يعطي القارئ انطباعاً سلبياً عن الأحداث أو الأشخاص بعد القراءة.

(3:3): **محايد:** وهو الخبر الذي يعطي القارئ انطباعاً محايداً فلا هو بسلب ولا هو بإيجابي أي عرض الحقائق فقط دون إدخال العنصر الذاتي أو الشخصي أو التحيز.

(3:4): **مختلط:** وهو الذي تظهر فيه انطباعات إيجابية وأخرى سلبية. وغالباً ما يكون ذلك في التقارير الصحفية.

(4): **فئة الأشكال الإخبارية:** وتتعلق هذه الفئة بالشكل الذي قدم به مضمون المادة المتعلقة

بالانتخابات وتحتوي هذه الفئة على الفئات الفرعية التالية:

وهي في هذه الدراسة حصريه في الشكلين: الخبر والتقارير:

(4:1):الأخبار الصحفية: وصف موضوعي دقيق لحدث أو رأي أو موقف أو قضية تتوافر

فيه قيم إخبارية تجعل الصحيفة تقدمها إلى الجمهور(معوض،عبد العزيز،2000، ص9).

(4:2):التقارير الإخبارية: والمقصود به فن يقع ما بين الخبر والتحقيق الصحفي يقدم مجموعة

من المعارف والمعلومات حول الوقائع في سيرها وحركتها يتميز بالحركة الحيوية، فهو لا

يستوعب الجوانب الجوهرية أو الرئيسية في الحدث فقط، وإنما يستوعب وصف الزمان

والمكان والأشخاص والظروف التي ترتبط بالحدث، ولا يقتصر على الوصف المنطقي

والموضوعي للأحداث، وإنما يسمح في نفس الوقت بإبراز الآراء الشخصية والتجارب الذاتية

في كتابة التقرير (أبو زيد،1986، ص135).

(5): فئة نوع التغطية الإخبارية: ويقصد بها اتجاه المضمون الإخباري المتعلق بالانتخابات

ومدى تغطيتها لعناصر الخبر وجوانبه ومدى مقابلتها لوجهات النظر المختلفة في الحدث هي:

(5:1):التغطية المحايدة: وفيها يقدم المضمون الإخباري الحقائق فقط أي قصصا إخبارية

موضوعية خالية من العنصر الذاتي والشخصي والتحيز، أي يعرض الحقائق الأساسية

والمعلقة بالموضوع، دون التعمق في أبعاد جديدة أو تقديم خلفيات أو تدخل بالرأي أو مزج

الوقائع بوجهات النظر.

(5:2):التغطية التفسيرية: وفيها يجمع الصحفي المعلومات المساعدة، والتفسيرية للحقائق

الأساسية للقصص الإخبارية بهدف تفسير الخبر أو شرحه، وخدمة للقارئ الذي ليس لديهم

وقت للبحث بأنفسهم بشرط إن تكون التغطية منصفة تقدم كل التفاصيل وتتضمن التغطية

وصف الجو العام المحيطة بالحدث أو وصف المكان أو الأشخاص وذكر بعض المعلومات

الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية عن البلد الذي وقع فيه الحدث وتحليل الأسباب والدوافع والنتائج والآثار المتوقعة وعقد المقارنات.

(5:3): **التغطية المتحيزة أو الملونة:** وفي هذه التغطية يركز الصحفي على جانب معين من الخبر، وقد يحذف بعض الوقائع أو يببالغ في بعضها، أو يشوه بعض الوقائع، وقد يخلط وقائع الخبر برأيه الشخصي، وهدف هذه التغطية هو تلوين وتشويه الخبر (صحاص، 2010، موقع إلكتروني).

(6): **فئة العناصر التيبوغرافية:** ويقصد بها المعالجة الطباعية للمادة الإعلامية المتعلقة بالانتخابات وتستخدم لإحداث تأثير على القارئ وإشعاره بأهمية الموضوع، وتحتوي هذه الفئة الرئيسية على الفئات الفرعية التالية:

(6:1): **العناوين الرئيسية:** ويقصد بها التعرف على نوع العناوين التي استخدمت لإبراز مضامين القضايا المحددة بالانتخابات وهي العناوين التي تكتب بالخط الغامق وتمتد على أكثر من عمود من أعمدة الصحيفة.

(6:2): **عناوين الفقرات والعناوين الثانوية:** وعناوين الفقرات هي التي توضع في التقرير أو الخبر لتقطعه إلى أجزاء بعناوين فرعية. والعناوين الثانوية هي العناوين التي توضع فوق الخبر الرئيسي أو تحته بخط أصغر.

(6:3): **الصور والرسوم:** سواء كانت مرسومة بالقلم أو بالكمبيوتر أو سواء كانت صوراً فوتوغرافية. بحيث يعطي تفسيراً إيضاحاً عن موضوع الانتخابات.

(6:4): **الإطارات أو التظليل:** ويقصد بها وضع المضمون الخاص بالانتخابات داخل الإطار لإبرازه أو الظل الذي يوضع في خلفية النص أو العنوان لتمييزه عن سواه من الأخبار والتقارير.

3:4: أسلوب القياس:

استخدم الباحث الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية، ويقصد بها الوحدة الإعلامية المتكاملة والتي يقوم الباحث بتحليلها: وهي الوحدة التي يستخدمها منتج المادة الإعلامية لتقديمها إلى جمهور القراء أو المستمعين أو المشاهدين من خلالها، ومن أمثلتها: الكتاب، الفلم، القصة الصحف، التحقيق، والكاريكاتير (حسين، 2006، ص262): وتعني الوحدة في هذه الدراسة المتكاملة تكرارات أو عدد مرات ظهور الموضوعات في الأنماط الصحافية المستخدمة، في صحيفتي: "الدستور" أو "الصباح"، مثل: الخبر، والتقارير الإخبارية.

3:5: اختبارا صدق الأداة الدراسة:

تم اختبار صدق أداة الدراسة عن طريق عرضها على أهل الاختصاص والخبرة من أساتذة الجامعات المتخصصين في الصحافة والإعلام ومناهج البحث وبعض الخبراء في المجال الصحفي، وبعد تلقي الملاحظات منهم، تم تعديل الاستمارة لتصبح صالحة للتطبيق العملي علماً أنها تكونت من (6) فئات رئيسية ملحق بها (27) فئة فرعية.*

3:6: ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات التحليل في هذه الدراسة من خلال تدريب باحثان (المحللين coder) في تخصص الإعلام على فئات التحليل المختلفة. واختيرت عينة عشوائية من المادة الصحافية من أجل مقارنتها بين الباحث والمحلل بلغت نسبتها (10%) باستخدام معادلة هولستي (Holsti) لتحديد درجة الثبات في دراسات تحليل المضمون وهي تبين في الجدول (1):

* أنظر الملحق رقم (1) يبين التعديلات التي تم الأخذ بها وفق ملاحظة المحكمين.

$$\frac{2M}{N1+N2} = \text{الثبات (Reliability)}$$

حيث M: عدد الحالات التي اتفق عليها المحللان.

حيث N1: عدد الحالات التي يرمزها الباحث الأول.

حيث N2: عدد الحالات التي يرمزها الباحث الثاني (ويمر ودومينك، 1998، ص227).

وقد أفضت هذه المعادلة إلى نسبة توافق وصلت إلى (85.18%) مما يعني أن هناك درجة

عالية من التوافق بين الباحث والمحلل الأخران في التحليل والثبات في النتائج الجدول

رقم (1) يبين ذلك:

الجدول رقم (1) معامل ثبات تحليل الصحيفتين

النسبة المئوية للاتفاق	اتفاق	خلاف	المحلل
85.18	23	4	أ (و) ب
81.48	22	5	أ (و) ج
88.88	66	11	ب (و) ج

عدد الوحدات = (27)

$$\%85.18 = \frac{2 * 23}{27+27} = \text{معامل الثبات بين أ وب}$$

$$\%81.48 = \frac{2 * 22}{27+27} = \text{معامل الثبات بين أ وب}$$

$$\%88.88 = \frac{2 * 24}{27+27} = \text{معامل الثبات بين أ وب}$$

وفي هذا المجال ترى بعض الدراسات انه " إذا تحقق توافق بنسبة (70%-80%) تكون النتائج مقبولة*" (الصرايرة وآخرون، 2003، ص1609).

3:7: المعالجة الإحصائية للبيانات:

سيتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:-

1. التكرارات والنسب المئوية.

2. معادلة هولستي.

3. اختبار مربع كاي لإيجاد الفروق بين الصحفيين حول كل فئة رئيسية، وفرعية من فئات

التحليل.

*المحلان هما:

1. عزام أبو الحمام، ماجستير إعلام ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

2. رقية بكر الحداد، ماجستير إعلام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الجزء من الدراسة نتائج تحليل مضمون صحيفتي الدستور والصبح العراقيين، وسيتم عرض النتائج وفق عرض الدراسة:

4:1: المضامين المتعلقة بالانتخابات في صحيفتي الدراسة:

للإجابة عن السؤال الأول، تم استخدام التكرارات والنسب المئوية حيث تشير النتائج التحليل في الجدول رقم (2) إلى أن الصحيفتين تضمنت 621 رسالة إعلامية تتعلق بالانتخابات خلال فترة التحليل موزعة على الصحيفتين، بلغت تكرارات صحيفة الدستور (266) تكراراً وبنسبة 42.8%، مقابل صحيفة الصباح بلغت تكراراتها (355) تكراراً وبنسبة 57.2%.

جدول رقم (2)

التوزيعات التكرارية والنسب لفئة المضامين والقضايا الانتخابية مرتبة حسب التكرارات

المرتبة	المجموع		الصباح		الدستور		المضامين والقضايا الانتخابية
	%	ك	%	ك	%	ك	
الأولى	25.3	157	31.8	113	16.5	44	العملية التنظيمية والأمنية والرقابة والمفوضية
الثانية	18.0	112	23.7	84	10.5	28	نزاهة وإنجاح الانتخابات
الثالثة	16.7	104	14.9	53	19.2	51	مخالفات وفساد ومستبعبدين
الرابعة	10.1	63	10.4	37	9.8	26	التأثيرات الداخلية
الخامسة	8.5	53	4.5	16	13.9	37	الكيانات والكتل والأحزاب والقوائم السياسية
السادسة	6.3	39	2.8	10	10.9	29	تصريحات خارجية حول الانتخابات
السابعة	5.5	34	7.3	26	3.0	8	شؤون انتخابات الجاليات
الثامنة	4.8	30	1.7	6	9.0	24	المرشحون والشعارات
التاسعة	3.5	22	2.0	7	5.6	15	المعارضة والاحتجاج
العاشرة	1.1	7	0.8	3	1.5	4	الكويتا النسائية
	100	621	100	355	100	266	المجموع

- وعلى مستوى فئة المضامين والقضايا الانتخابية يتبين من نتائج الجدول أن العملية التنظيمية والأمنية والرقابة والمفوضية قد احتلت المرتبة الأولى من بين المضامين والقضايا الانتخابية بنسبة (25.3%) على مستوى المجموع العام. وعلى مستوى الصحف تفوقت صحيفة الصباح على الدستور في نشر هذا الجانب (الصباح 31.8% مقابل 16.5% الدستور).
- وبرز في المرتبة الثانية نزاهة وإنجاح الانتخابات بنسبة (18.0%) على مستوى المجموع العام، وعلى مستوى الصحف تفوقت صحيفة الصباح بنسبة 23.7%، على صحيفة الدستور في نشر هذه القضية بنسبة 10.5% على الترتيب.
- وفي الترتيب الثالث حظي مضمون مخالفات وفساد ومستبعدين بنسبة (16.7%) موزعة على الصحيفتين بنسبة (19.2%) في الدستور (14.9%) في الصباح (أما مضامين التأثيرات الداخلية فقد احتلت المرتبة الرابع بنسبة (10.1%) وعلى مستوى الصحف تفوقت صحيفة الصباح بنسبة (10.1%) على صحيفة الدستور بنسبة (9.8%).
- وفي الترتيب الخامس جاءت المضامين التي عالجت الكيانات والكتل والأحزاب والقوائم السياسية بشكل عام بنسبة (8.5%) وتفوقت صحيفة الدستور على الصباح في نسبة النشر (13.9% الدستور مقابل 4.5% الصباح) .
- إما قضايا التصريحات الخارجية حول الانتخابات فقد احتلت الترتيب السادس بنسبة (6.3%) على مستوى المجموع العام وبرزت هذه التصريحات في صحيفة الدستور بنسبة (10.9%) مقابل (2.8%) في صحيفة الصباح.

- وبخصوص قضايا "المرشحون، والشعارات، والمعارضة، والاحتجاج، والكوته النسائية شؤون انتخابات الجالية العراقية" فقد جاءت في مراتب متأخرة بسببها قليلة على مستوى الاتجاه العام تراوحت بين (5.5%) و(1.1%) .

وللكشف عن الفروق إحصائياً في المضامين والقضايا الانتخابية بين الصحيفتين وفق كل مضمون من المضامين العشرة، تم استخدام مربع كاي لعينة واحدة مكونة من خليتين وتبين هناك فرقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من (0.05) في فئات المضامين والقضايا الانتخابية التي يبينها الجدول رقم (3) التالية:

جدول رقم (3)

نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر الصحيفة على فئة المضامين والقضايا الانتخابية

الرقم	المضامين والقضايا الانتخابية	قيمة مربع كاي	مستوى الدلالة	الفروق لصالح
1.	العملية التنظيمية والأمنية والرقابة والمفوضية	30.324	*.000	الصباح
2.	نزاهة وإنجاح الانتخابات	28.000	*.000	الصباح
3.	مخالفات وفساد ومستبعدين	0.038	.844	لا يوجد فروق
4.	التأثيرات الداخلية	1.920	.165	لا يوجد فروق
5.	الكيانات والكتل والأحزاب والقوائم السياسية	8.321	*.003	الدستور
6.	تصريحات خارجية حول الانتخابات	9.256	*.002	الدستور
7.	شؤون انتخابات الجالية	9.529	*.002	الصباح
8.	المرشحون والشعارات	10.800	*.001	الدستور
9.	المعارضة والاحتجاج	2.909	.088	لا يوجد فروق
10.	الكوته النسائية	0.143	.705	لا يوجد فروق

- تصريحات خارجية حول الانتخابات إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (9.256): وهي دالة إحصائياً وكانت الفروق لصالح صحيفة الدستور لأن تكراراتها أعلى من تكرارات صحيفة الصباح.
- المرشحون والشعارات إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (10.800): وهي دالة إحصائياً كانت الفروق لصالح صحيفة الدستور لأن تكراراتها أعلى من تكرارات صحيفة الصباح .
- الكيانات والكتل والأحزاب والقوائم السياسية إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (8.321) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0.003): وكانت الفروق لصالح صحيفة الدستور لأن تكراراتها أعلى من تكرارات صحيفة الصباح .
- العملية التنظيمية والأمنية والرقابة والمفوضية إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (30.324): وهي دالة إحصائياً، كانت الفروق لصالح صحيفة الصباح لأن تكراراتها أعلى من تكرارات صحيفة الدستور .
- نزاهة وإنجاح الانتخابات إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (28.000): وهي دالة إحصائياً، كانت الفروق لصالح صحيفة الصباح لأن تكراراتها أعلى من تكرارات صحيفة الدستور .
- شؤون انتخابات الجالية العراقية إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (9.529): وهي دالة إحصائياً، كانت الفروق لصالح صحيفة الصباح لأن تكراراتها أعلى من تكرارات صحيفة الدستور. إما باقي الفئات الفرعية في المضامين والقضايا الانتخابية فلم تظهر فيها فروق إحصائية وذلك لأن قيم مربع كاي المحسوبة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05).

4:2: المصادر الإخبارية للقضايا و المضامين الانتخابية في صحيفتي الدراسة:

للإجابة عن السؤال الثاني بالدراسة المتعلق بالمصادر، فقد تم تحديدها في أربع فئات فرعية والجدول رقم (4) يبين ذلك:

جدول رقم (4)

التوزيعات التكرارية والنسب لفئة مصادر الخبر مرتبة حسب التكرارات

المرتبة	المجموع		الصباح		الدستور		مصادر الخبر
	%	ك	%	ك	%	ك	
الأولى	65.2	405	63.4	225	67.7	180	مصادر ذاتية (وخاصة) بالصحيفة
الثانية	29.5	183	31.0	110	27.4	73	مراسل الصحيفة في الداخل
الثالثة	2.9	18	2.8	10	3.0	8	أخرى
الرابعة	2.4	15	2.8	10	1.9	5	مراسل الصحيفة بالخارج
	100	621	100	355	100	266	المجموع

توضيح بيانات الجدول النتائج التالية:

- حظيت المصادر الذاتية كأهم وأول مصدر من مصادر المضامين والقضايا الانتخابية على مستوى المجموع العام بنسبة (65.2%) وجاء الاعتماد عليهما في الصحيفتين بشكل متقارب إذ بلغت نسبة الاعتماد عليهم في الدستور (67.7%) وفي الصباح (63.4%).
- واحتلت بالمرتبة الثانية مراسلو الصحيفة في الداخل بنسبة (29.5%) موزعة على الصحيفتين بنسبة (31.0%) بالصباح، و(27.4%) في الدستور، وهاتان النسبتان تشكلان ما مجموعه (94.7%) من مجموع مصادر المضامين والقضايا الانتخابية.
- إما مراسلو الصحيفة بالخارج والمصادر الأخرى فلم تحظى إلا بنسب ضئيلة جداً على مستوى الاتجاه العام وصلت إلى (5.3%).

وللكشف عن الفروق إحصائياً في مصادر المضامين و القضايا الانتخابية في الصحيفتين وفق كل مصدر، تم استخدام مربع كاي لعينة واحدة مكونة من خليتين، وتبين من نتائج الجدول رقم (5) إن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من (0.05) في مصادر المضامين والقضايا الانتخابية التالية:

جدول رقم (5)

نتائج اختبار مربع كاي لبيان اثر الصحيفة على فئة مصادر الخبر

الرقم	مصادر الخبر	قيمة مربع كاي	مستوى الدلالة	الفروق لصالح
1.	مصادر ذاتية (وخاصة) بالصحيفة	5.000	*.025	الصباح
2.	مراسل الصحيفة في الداخل	7.480	*.006	الصباح
3.	أخرى	0.222	.637	لا يوجد فروق
4.	مراسل الصحيفة بالخارج	1.666	.169	لا يوجد فروق

- فئة المصادر الذاتية الخاصة بالصحيفة إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (5.000): وهي دالة إحصائياً، كانت الفروق لصالح جريدة الصباح لأن تكراراتها أعلى من تكرارات جريدة الدستور.
- فئة مراسلو الصحيفة في الداخل إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (7.480): وهي دالة إحصائياً، كانت الفروق لصالح صحيفة الصباح لأن تكراراتها أعلى من تكرارات صحيفة الدستور.
- إما الفئتان المتمثلتان بمراسل الصحيفة بالخارج والمصادر الأخرى فلم تظهر فيها فروق إحصائية حيث كانت قيم مربع كاي غير دالة عند مستوى (0.05).

4:3: اتجاهات كتاب الإخبار والتقارير الإخبارية في صحيفتي الدراسة:

للإجابة عن السؤال الثالث المتعلق باتجاهات كتاب الإخبار والتقارير الإخبارية فقد تم تحديدها

في أربعة فئات فرعية، والجدول رقم (6) يبين ذلك:

جدول رقم (6)

التوزيعات التكرارية والنسب لفئة اتجاه الخبر مرتبة حسب التكرارات

المرتبة	المجموع		الصباح		الدستور		اتجاه الخبر
	%	ك	%	ك	%	ك	
الأولى	32.8	204	34.9	124	30.1	80	محايد
الثانية	25.9	161	29.9	106	20.7	55	ايجابي
الثالثة	22.5	140	22.5	80	22.6	60	مختلط
الرابعة	18.8	116	12.7	45	26.8	71	سلبي
	100	621	100	355	100	266	المجموع

تشير بيانات الجدول إلى النتائج التالية:

- حصلت فئة محايد على المرتبة الأولى بنسبة (32.8%) على مستوى المجموع العام. وبرزت الاتجاهات المحايدة في صحيفة الصباح بنسبة (34.9%) بينما بلغت في الدستور (30.1%) بفارق (3.8%).
- وفي المرتبة الثانية جاءت فئة ايجابي بنسبة (25.9%) على مستوى المجموع العام وتوزعت هذه النسبة على الصحيفتين بواقع (29.9%) للصباح ، و(20.7%) للدستور.
- حصلت فئة الاتجاهات المختلطة على المرتبة الثالثة بنسبة (22.5%) وكانت الاتجاهات المختلطة متقاربة في الصحيفتين (22.6%) في الدستور، و(22.5%) في الصباح.

- وأخيراً جاءت فئة سلبية في الترتيب الرابع بنسبة (18.8%)، وكانت أكثر بروزاً في صحيفة الدستور (26.8%) مقابل (12.7%) في صحيفة الصباح.

للكشف الفروق إحصائياً في اتجاهات كتاب الإخبار والتقارير الإخبارية تم استخدام مربع كاي لعينة واحدة مكونة من خليتين، وتبين من نتائج الجدول رقم (7) أن هناك فرقاً ذو دلالة إحصائية عند مستوى اقل من (0.05) في اتجاهات كتاب الإخبار والتقارير الإخبارية التالية:

جدول رقم (7)

نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر الصحيفة على فئة اتجاه الخبر

الرقم	اتجاه الخبر	قيمة مربع كاي	مستوى الدلالة	الفروق لصالح
1.	محايد	9.490	*.002	الدستور
2.	ايجابي	16.155	*.000	الصباح
3.	مختلط	2.847	.090	لا يوجد فروق
4.	سلبية	5.827	*.015	الدستور

- فئة الاتجاه الايجابي إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (16.155): وهي دالة إحصائياً كانت الفروق لصالح صحيفة الصباح، لأن تكراراتها أعلى من تكرارات صحيفة الدستور.
- فئة الاتجاه السلبي إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (5.827): وهي دالة إحصائياً كانت الفروق لصالح صحيفة الدستور، لأن تكراراتها أعلى من تكرارات صحيفة الصباح.
- فئة الاتجاه المحايد إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (9.490): وهي دالة إحصائياً كانت الفروق لصالح صحيفة الدستور، لأن تكراراتها أعلى من تكرارات صحيفة الصباح.
- إما فئة مختلط فلم تظهر فروق دالة إحصائياً فيهما في الصحيفتين، لان قيمة مربع كاي غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05).

4:4: الأشكال الإخبارية المستخدمة في صحيفتي الدراسة:

للإجابة عن السؤال الرابع المتعلق بالإشكال الإخبارية المستخدمة، فقد تم تحديدها حصرياً في

فئتين فرعيتين هما: الخبر، والتقارير، والجدول رقم (8) يبين ذلك:

جدول رقم (8)

التوزيعات التكرارية والنسب لفئة الإشكال الإخبارية مرتبة حسب التكرارات

المرتبة	المجموع		الصباح		الدستور		الإشكال الإخبارية
	%	ك	%	ك	%	ك	
الأولى	62.2	386	64.9	230	58.7	156	الإخبار الصحفية
الثانية	37.8	235	53.1	125	41.3	110	التقارير الإخبارية
	100	621	100	355	100	266	المجموع

تشير بيانات الجدول النتائج التالية:

- حظيت الإخبار الصحفية المتعلقة بالانتخابات العراقية على المرتبة الأولى بنسبة (62.2%) على مستوى المجموع العام توزعت هذه النسبة على الصحيفتين (64.9%) في الصباح، و(58.75%) في الدستور.
- في المرتبة الثانية جاءت التقارير الإخبارية كشكل صحفي بنسبة (37.8%) على مستوى المجموع العام، واستخدم هذا الشكل في صحيفة الصباح بنسبة (53.1%)، وهو أعلى من صحيفة الدستور (41.3%).

وللكشف عن الفروق إحصائياً في الشكلين الصحفيين التي استخدمها الصحيفتان تم استخدام مربع كاي لعينة واحدة مكونة من خليتين، وتبين من نتائج الجدول رقم (9) إن هناك فروقاً

ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من (0.05) في هذين الشكلين على النحو التالي:

جدول رقم (9)

نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر الصحيفة على فئة الإشكال الإخبارية

الرقم	الإشكال الإخبارية	قيمة مربع كاي	مستوى الدلالة	الفروق لصالح
1.	الإخبار الصحفية	14.186	*.000	الصباح
2.	التقارير الإخبارية	0.957	.328	لا يوجد فروق

- فئة الإخبار الصحفية إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (14.186): وهي دالة إحصائياً وكانت الفروق لصالح صحيفة الصباح، لأن تكراراتها أعلى من تكرارات صحيفة الدستور
- فئة التقارير الإخبارية فلم تظهر فيها فروق إحصائية بين الصحيفتين، لان قيمة مربع كاي غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05).

4:5: نوع التغطية الإخبارية في صحيفتي الدراسة:

للإجابة عن السؤال الخامس المتعلق بنوع التغطية الإخبارية في صحيفتي الدراسة المستخدمة فقد تم تحديدها ثلاث فئات فرعية: ويقصد بنوع التغطية الإخبارية، اتجاه المضمون الإخباري المتعلق بالانتخابات، ومدى تغطيتها لعناصر الخبر وجوانبه، ومدى مقابلتها بين وجهات النظر المختلفة، والجدول رقم (10) يبين ذلك:

جدول رقم (10)

التوزيعات التكرارية والنسب لفئة نوع التغطية الإخبارية مرتبة حسب التكرارات

المرتبة	المجموع		الصباح		الدستور		نوع التغطية الإخبارية
	%	ك	%	ك	%	ك	
الأولى	46.9	291	45.9	163	48.1	128	التغطية التفسيرية
الثانية	31.1	193	23.9	117	28.6	76	التغطية المحايدة
الثالثة	22.0	137	21.2	75	23.3	62	التغطية المتحيزة أو الملونة
	100	621	100	355	100	266	المجموع

يتبين من نتائج الجدول رقم (10) ما يلي:

- حصلت فئة التغطية التفسيرية على المرتبة الأولى على مستوى الاتجاه العام بنسبة (46.9%)، وبرزت هذه التغطية في صحيفة الدستور بنسبة (48.1%) في حين بلغت في صحيفة الصباح (45.9%).
- وفي الترتيب الثاني جاءت التغطية المحايدة بنسبة (31.1%) على مستوى الاتجاه العام وكانت هذه التغطية أكثر ظهوراً في صحيفة الدستور بنسبة (28.6%) مقابل (23.9%) في صحيفة الصباح أي بفارق (4.7%) لصالح صحيفة الدستور.
- إما في الترتيب الثالث فجاءت التغطية المتحيزة أو الملونة بنسبة (22.0%) على المجموع العام موزعة بين الصحيفتين (23.3%) صحيفة الدستور، و(21.2%) صحيفة الصباح .
وللكشف عن الفروق إحصائياً في نوع التغطية الإخبارية في صحيفتي الدراسة، تم استخدام مربع كاي لعينة واحدة مكونة من خليتين وتبين من نتائج الجدول رقم (11) أن هناك فرقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من (0.05) في هذا الجانب على النحو التالي :

جدول رقم (11)

نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر الصحيفة على فئة نوع التغطية الإخبارية

الرقم	نوع التغطية الإخبارية	قيمة مربع كاي	مستوى الدلالة	الفروق لصالح
1.	التغطية التفسيرية	4.209	*.040	الصباح
2.	التغطية المحايدة	8.709	*.003	الصباح
3.	التغطية المتحيزة أو الملونة	1.233	.266	لا يوجد فروق

ويبين الجدول رقم (11) النتائج التالية:

- فئة التغطية المحايدة إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (8.709): وهي دالة إحصائياً وكانت الفروق لصالح صحيفة الصباح، لأن تكراراتها أعلى من تكرارات صحيفة الدستور.
- فئة التغطية التفسيرية إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (4.209): وهي دالة إحصائياً كانت الفروق لصالح صحيفة الصباح، لأن تكراراتها أعلى من تكرارات صحيفة الدستور.
- إما فئة التغطية المتحيزة أو الملونة فلم تظهر فيها فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) إذا بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (1.233) ومستوى دلالتها (0.266).

4:6: العناصر التيبوغرافية المستخدمة في صحيفتي الدراسة:

للإجابة عن السؤال السابع في أسئلة الدراسة، والمتعلق بالعناصر التيبوغرافية من حيث استخدام الصور والرسوم، والإطارات والتظليل، والعناوين، يبين الجدول رقم (12) ذلك:

جدول رقم (12)

التوزيعات التكرارية والنسب لفئة العناصر التيبوغرافية مرتبة حسب التكرارات

المرتبة	المجموع		الصباح		الدستور		العناصر التيبوغرافية
	%	ك	%	ك	%	ك	
الأولى	57.0	354	60.3	214	52.6	140	عناوين الفقرات والعناوين الثانوية
الثانية	25.1	156	14.6	52	39.1	104	العناوين الرئيسية
الثالثة	12.4	77	19.4	69	3.0	8	الصور والرسوم
الرابعة	5.5	34	5.6	20	5.3	14	الإطارات والتظليل
	100	621	100	355	100	266	المجموع

تبين من الجدول ما يلي:

- تستخدم الصحيفتين عناوين الفقرات والعناوين الثانوية بالمرتبة الأولى من بين كافة العناصر التيبوغرافية بنسبة (57.0%) على مستوى المجموع العام، وكانت الصباح الأبرز في استخدام هذه العناوين إذ بلغت نسبتها (60.3%) مقابل (52.6%) في صحيفة الدستور.
 - في الترتيب الثاني جاء استخدام العناوين الرئيسية بنسبة (25.1%) على مستوى الاتجاه العام، وبرزت هذه العناوين أكثر في صحيفة الدستور بنسبة (39.1%) مقابل (14.6%) في صحيفة الصباح .
 - في الترتيب الثالث جاء استخدام الصور والرسوم بنسبة (12.4%)، وكانت صحيفة الصباح الأبرز في استخدام الصور بنسبة (19.4%) مقابل (3.0%) في صحيفة الدستور.
 - وجاء استخدام الإطارات والتظليل في المرتبة الرابعة بنسبة ضئيلة بلغت (5.5%) على مستوى الاتجاه العام، وجاءت نسبها متقاربة في الصحيفتين (5.6%) في الصباح و(5.3%) في الدستور.
- وللكشف عن الفروق إحصائياً في استخدام العناصر التيبوغرافية في صحيفتي الدراسة، تم استخدام مربع كاي لعينة واحدة مكونة من خليتين، وتبين من نتائج الجدول رقم (13) أن هناك فرقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من (0.05) في هذا الجانب والتي ظهرت الفروق في الصور والرسوم وفي العناوين الرئيسية وفي عناوين الفقرات والعناوين الثانوية كانت تلك الفروق واضحة في الصحيفتين الدستور والصباح على النحو التالي:

جدول رقم (13)

نتائج اختبار مربع كاي لبيان أثر الصحيفة على فئة العناصر التيبوغرافية

الرقم	العناصر التيبوغرافية	قيمة مربع كاي	مستوى الدلالة	الفروق لصالح
.1	عناوين الفقرات و العناوين الثانوية	15.469	*.000	الصباح
.2	العناوين الرئيسية	17.333	*.000	الدستور
.3	الصور والرسوم	48.324	*.000	الصباح
.4	الإطارات والتظليل	1.058	.030	لا يوجد فروق

- فئة الصور والرسوم إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (48.324): وهي دالة إحصائياً كانت الفروق لصالح صحيفة الصباح لأن تكراراتها أعلى من تكرارات صحيفة الدستور.
- فئة العناوين الرئيسية إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (17.333): وهي دالة إحصائياً كانت الفروق لصالح صحيفة الدستور، لأن تكراراتها أعلى من تكرارات صحيفة الصباح.
- فئة عناوين الفقرات والعناوين الثانوية إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (15.469): وهي دالة إحصائياً، وكانت الفروق لصالح صحيفة الصباح، لأن تكراراتها أعلى من تكرارات صحيفة الدستور.
- إما فئة الإطارات والتظليل فلم تظهر فيها فروق إحصائية بين الصحيفتين، لان قيمة مربع كاي غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5:1: مناقشة تساؤلات الدراسة:

أوضح الباحث في الفصل السابق نتائج تحليل المضمون الخاص بدراسة (التغطية الإخبارية للانتخابات البرلمانية في الصحافة العراقية اليومية لعام 2010). وفي هذا الفصل تناول في ضوءها مناقشة التساؤلات الواردة في مشكلة البحث، ومن ثم أقترح التوصيات اللازمة بشأنها. السؤال الأول: ماهي المضامين والقضايا التي حظيت باهتمام صحيفتي الدراسة لدى تناولها موضوع الانتخابات البرلمانية العراقية؟ وهل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى 0.05 حول المضامين؟ ينقسم هذا السؤال إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الموضوعات الانتخابية على المستوى العام:

للإجابة على السؤال حظيت كافة المضامين والقضايا الانتخابية باهتمام في الصحيفتين، ولكن كانت بنسب متفاوتة تبعت مستوى الموضوعات بالتقدم برزت على الترتيب في التغطية التي سلطت عليها الصحيفتين من خلال الأخبار والتقارير التي تناولتها بشكل مكثف، حيث شكلت الرسائل الإعلامية من خلال تحليل النتائج لصحيفتي الدراسة بلغ مستواها الإجمالي الكلي للإخبار والتقارير (621) رسالة إعلامية تتعلق بالانتخابات خلال فترة التحليل توزعت على الصحيفتين بنسبة 42.8% للدستور، مقابل بنسبة 57.2% لصحيفة الصباح، وهذا مما يشير إلى الاختلاف المتباين الوضوح بين الصحيفتين من خلال توزيع التكرارات التي ظهرت في صحيفة الدستور تكراراتها بلغ (266) مرة، مقابل (355) مرة للصباح.

أولاً: لتفسير التفاوت بين الصحيفتين في المضامين التي خصصت لموضوع الانتخابات، يعود السبب إلى أن صحيفة الصباح كانت هي الأبرز في التغطية للإمكانية التي تشغلها ما بين

الصحف بالترتيب كصحيفة أولى رسمية على مستوى القطر، أتاح ذلك إلى نسبة الإخبار التي وردت في الصباح أعلى من التي وردت في صحيفة الدستور، بينت جراء تحليل المضامين في صفحات الصحف. يعود ذلك للمفاضلة في عدد الطبع بين الصباح وبقية الصحف بنسبة (20) ألف نسخة للصباح مقارنة بالصحف الأخرى تصل ما بين (3_5) ألف نسخة (مثلما علمنا من مصادرها).

(ثانياً): التمويل والدعم اللوجستي الذي تقدم لكلا الصحيفتين (فالتحليل)؛ يبين لصالح صحيفة الصباح أكثر مقارنة بالدعم والتمويل الذي يتقدم إلى صحيفة الدستور، لأن صحيفة الصباح صحيفة (حكومية) لسان حال الحكومة، بينما صحيفة الدستور صحيفة (مستقلة) لسان حال كتابها، وهذا ما يميز الصباح بأن تكون هي الأقرب إلى قلب الحدث نظراً لما يتقدم إليها من تسهيلات على مدار الانتخابات أكبر حجماً وأتساعاً وبالتالي فأن أخراجها سيكون من حيث المكان والموقع والكم في التغطية أوسع من صحيفة الدستور، وهذا مما يعطي إليها الدفع في الأولوية للتغطية الإخبارية مقارنة بالصحف العراقية الأخرى.

القسم الثاني: نتائج الفئات على المستوى العام:

أولاً: حققت فئة العملية التنظيمية والرقابية والأمنية والمفوضية المرتبة الأولى بلغ تكراراتها (157) مرة بنسبة 25.3%، وفي ترتيب الثاني تلتها نزاها وإنجاح الانتخابات بلغ تكراراتها (112) مرة بنسبة 18.0%، وعلى الترتيب الثالث حظيت المخالفات والفساد والمستبعدين توزعت على الصحيفتين بلغ تكراراتها (104) مرة بنسبة 16.7%، وجاءت التأثيرات الداخلية في الترتيب الرابع بلغ تكراراتها (63) مرة بنسبة 10.1%، وتسلسلت فئة الكيانات والكتل والأحزاب والقوائم السياسية بالمستوى الخامس بلغ تكراراتها (53) بنسبة 8.5%، وبلغ تكرارات التصريحات الخارجية (39) مرة بنسبة 6.3% فكانت نصيبها

الترتيب السادس، أما بقية الفئات مثل المرشحون والشعارات، والمعارضة والاحتجاج، وشؤون الجاليات العراقية، فجاءت بمراتب متأخرة بلغت نسبتها تراوحت ما بين 5.5%، 1.1%.

ثانياً: لتفسير النتائج على المستوى العام التي حصلت عليها فئات الصحفيتين يتبين ذلك:

أن هذه الفئات أخذ حيزاً كبيراً في الصحفيتين واهتمام واسعاً باعتبار هذه المضامين هي الخطوات الأولى التي بُنيت عليها بداية سير العملية الانتخابية، فكان اتجاهات تسليط الضوء من قبل الصحفيتين مكثف، ولكن بنسب مختلفة، تعود حسب سياقات إجراءات المشهد الانتخابي التي غطت به على حدة كل صحيفة، وجاء هذا التفاوت في التغطية بين الصحفيتين تعود إلى التوجيهات الذي قدمت من قبل الجهات المتفذه التي تقف وراء هذا التوجه، إضافة إلى المساحة وعدد الأعمدة التي حضت باهتمام كبير في موقع صفحات الصحيفة، وحجم المؤسسة الصحفية التي تتميز بتنوع مصادرها المتعاونة والمتصلة بها وعدد محرريها ومندوبيها وكوادرها التي تعتمد عليهم في التغطية، ومقدار التنافس بين الصحفيتين، والموقع الذي تحتله بين الصحف، وعدد الأخبار الواردة إلى كل صحيفة، جميعها عوامل تعزز من مكانه الصحيفة في التفوق في هذه الجوانب عن مثيلاتها، وهذا ما لوحظ في الفئات الأولى والثانية وغيرها إلى تفوق الصباح على الدستور نظراً لحجم التغطية والعوامل الأساسية التي كرستها حول الموضوع.

ثالثاً: ولتفسير نتائج الفئات على مستوى الصحف:

(1). حصلت فئة العملية التنظيمية والرقابية والأمنية والمفوضية تفوقاً في صحيفة الصباح على صحيفة الدستور بلغت تكراراتها (113) مرة بنسبة 31.8%، وبالمرتبة الثانية نراهة أنجاح الانتخابات بلغت تكراراتها (84) مرة بنسبة 23.7%، والتأثيرات الداخلية بالمرتبة الرابعة لصالح الصباح بلغت تكراراتها (37) مرة بنسبة 10.4%.

(2). يُستدل بأن هذه الفئات التي جاءت بمراتب أعلى في صحيفة الصباح متفوقة على صحيفة الدستور، لأنها برزت في تغطيتها الإخبارية أكثر، ويتضح أيضاً بأن صحيفة الصباح سلطت أهدافها على هذه الفئة بشكل مركز فاق حجم التغطية في الدستور، معتبرتها الحلقة الأبرز المتكاملة لمسيرة العملية الانتخابية، وأيضاً لتبيان لدى القارئ بأن الصحيفة اتخذت الجانب المهم في الفئات الأشد أهمية، موضحة ماذا تشكل ودورها اللاعب في الانتخابات برمتها فأبرزت على أولويات أجنداتها الإخبارية تلك المضامين بشطريها الخبر والتقارير.

(3). فمن خلال عملية تحليل صحيفة الصباح ظهرت السمة البارزة في التغطية تلك الفئات التي وردت في إخبار وتقارير الصحيفة، معتبرتها أهم مرتكزات التنظيم الانتخابي، ومفاصل رئيسية في البرامج الانتخابية، ففي أي دولة عندما تقام الانتخابات العامة على الغالب تشاع في صحفها تلك الأنماط باعتبارها أهم المراحل في البناء الديمقراطي، فاتبعت الصحيفة ذلك الأسلوب في ممارستها.

(4). وذلك لأن صحيفة الصباح في تركيزها على هذه الفئة وبهذه النسبة إنما تؤكد الخطاب الرسمي الحكومي إلي رفع شعاراً في الانتخابات والذي كان يؤكد دوماً على الانجاز الأمني وابرارة كانجاز كبير بل الانجاز الأهم مما يؤكد انعكاس الخطاب الحكومي في الصحيفة والتي تعاملت معها الحكومات المتعاقبة على أن الصحيفة يجب أن تكون حاملة المشروع الحكومي. (وهذه الدراسة تتفق مع دراسة (ماضي، 2009): حملت في طياتها مفهوماً عن الانتخابات الديمقراطية والياتها ونظمها التي تتعامل معها، تميزت الدراسات في شرط الفاعلية ويعني أن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق غاية أعلى منها هي الديمقراطية والعلاقة مع نظام الحكم والصراع السياسي ومبدأ الحكم وحقوق المواطنين الرئيسية، وخلصت

الدراسة إضافة إلى الشرط الجوهري الفاعلية شرطان يتكاملان معه، ويشكلان ضماناً لتحقيق مقاصد الانتخابات الديمقراطية، وهما شرطا الحرية والنزاهة.

ثانياً: أما الفئات التي تفوقت فيها صحيفة الدستور في تغطيتها هي: فئة الكيانات، والكتل، والأحزاب والقوائم السياسية بلغت تكراراتها (37) مرة بنسبة 13.9%، والتصريحات الخارجية حول الانتخابات بلغ تكراراتها (29) مرة بنسبة 10.9%.

(1). يتبين من ذلك بأن صحيفة الدستور كرست تغطيتها في القضايا والمضامين الانتخابية على هذه الفئات، لإظهار الجانب التي كانت أقرب إليه من الحدث، معتدتها الموضوعات الأشد أهمية في خطوات العملية الانتخابية وما مدى انعكاساتها على القارئ.

(2). العامل الثاني: مثلما علمنا من مصادر الصحيفة بأنها أفردت في تغطيتها مساحة واسعة إلى إعلانات، وأخبار المرشح (محمود المشهداني) المدفوعة الأجر باعتباره كرئيس كتلة، وأخرى كيان سياسي، وثالثة قائد حزب، وتارة أخرى رئيس قائمة، حيث وظفت الدستور هذه المسميات في صفحات تغطيتها، إضافة إلى تحركاته، وأقواله، ولقاءاته، والتصريحات التي كان يطلقها من الخارج أو أي نشاط أو اجتماع قام المشهداني بها و"كتلته" كانت الصحيفة سباقة في النشر، دون إغفال المضامين الأخرى من التغطية.

(3). العامل الثالث: وظفت الصحيفة مندوبيها ومراسليها الاهتمام بتغطية التصريحات الخارجية أو الداخلية التي تطلقها شخصيات خارجية حول الانتخابات فبرزت فيها.

(4). العامل الرابع: لتوجيه أنظار الكتل والكيانات والقوائم نحو الصحيفة بعرض برامجها الانتخابية فيها ولترويج حملتهم واستقطاب إعلاناتهم، ولاعتبارات ثانية منها كدعاية للدستور كمؤسسة مستقلة يحكمها القطاع الخاص غير خاضعة للرقابة، ومنبر للرأي وحرية التعبير. ولهذا فقد حققت الدستور في هذه الفئات نسبة أعلى. (وتتفق هذه النتائج مع

دراسة (ياسين، 2007) التي استندت إلى محاولة التعرف بشكل مقارن على قدرة هذه النظم الانتخابية على تمثيل الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة بالمجلس، والمنهج الثاني لأجراء المقارنات بين النظم الانتخابية المختلفة التي طبقت بمصر، وحجم التمثيل الأحزاب والتيارات السياسية المتنوعة بالمجلس في ظل النظم المختلفة، وختتمت الدراسة نتائجها أن توضع الضمانات التي تكفل حرية الانتخابات ونزاهتها ومنع تشويه نتائجها أو التأثير فيها)).

القسم الثالث: هل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى 0.05 حول المضامين؟

أولاً: للإجابة على هذا السؤال: ظهرت فروق من خلال نتائج مربع كاي بين صحف الدراسة، ففي صحيفة الدستور حظيت التصريحات الخارجية بلغت قيمتها (9.256) بمستوى الدلالة (0.002) والمرشحون والشعارات بلغت قيمتها (10.800) بمستوى الدلالة (0.001) والكيانات، والكتل، الأحزاب، والقوائم السياسية بلغت (8.321) بمستوى الدلالة (0.003) **فروقاً لصالحها.** ((أما فئة العملية التنظيمية والرقابية والأمنية والمفوضية بلغت قيمتها (30.324) بمستوى الدلالة (0.000)، ونزاهة وإنجاح الانتخابات بلغت قيمتها (28.000) بمستوى الدلالة (0.000)، وشؤون انتخابات الجاليات العراقية بلغت قيمتها (9.529) بمستوى الدلالة (0.002)، فقد كانت الفروق لصالح الصباح.

يُستدل من هذه الفروق والتفاوت في التفوق بين الصحيفتين للفئات التي برزت فيها، يعود إلى اتجاهات التغطية الإخبارية التي حددت من وجهة نظر كل صحيفة، والتي تعتبرها هي السمات الأبرز أثارة وتأثيراً على الرأي العام، والعامل الثاني وسيلة إعلانية للترويج ناحية ملكيتها للجهات التي تقف ورائها، وبالتالي يبين أطر الاهتمام البالغ للصحيفتين بالفئات التي مالت إليها أكثر من الأخرى وأهميتها التي تم نشرها في الانتخابات.

ثانياً: أما الفئات التي ظهرت بمراتب متأخرة في التغطية الإخبارية للانتخابات وبنسب متفاوتة بين الصحيفتين. كل من فئة المرشحات والشعرات، والمعارضة والاحتجاج، الكوتا النسائية، وشؤون انتخابات الجالية العراقية؛ (لأن التجربة جديد على الساحة العراقية، والمعلومات التي كانت في حوصلتهما قليلة التغطية وغير كافية، والدور الإعلامي في هذا الجانب لم يسلط الضوء على هذه الفئات الفرعية بشكل متوازي مع بقية الفئات الأخرى، والحياد في مساحات تغطية الصحيفتين لم يظهر في هذه الفئات بشكل متوازن وأن كان تفاوت تكرارات ونسب البروز بين الصحيفتين متباين، إلا أنه لم يلفت النظر مثلما لفت تلك الفئات التي تسلسلت بالمراتب العليا. فجاء التناول فيها بمراتب متأخرة. تراوحت بين: (5.5%، 1.1%).

(وهذه الدراسة تتفق مع دراسة (مركز بيو للأبحاث، 2008) (حيث خلصت الدراسة إلى القصور في التغطية الإعلامية لانتخابات عام 2008 في جوانب مهمة، التي أوضحت نتائجها أن 76% من الأمريكيين يبحثون عن مزيد من المعلومات عن موقف المرشحين، 54% من الأمريكيين يبحثون عن مزيد من المعلومات عن المرشحين وخلفياتهم).

ولا تتفق مع دراسة (رؤى الشبخلي، 2010) (لأن دراستها أفرزت بقضاياها ومضامينها بالمرتبة الأولى فئة المرشحين وعلى حدها فئة الأحزاب السياسية) بينما في دراستنا كانت التغطية لتلك الفئات بالمراتب المتأخرة.

السؤال الثاني: ماهي المصادر التي اعتمدت عليها صحيفتي الدراسة في تغطية الانتخابات العراقية؟ وهي توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى 0.05 حول المصادر؟ يتفرع السؤال إلى ثلاثة فروع:

الأول: على المستوى العام: للرد على هذا السؤال: المصادر التي اعتمدت عليها صحيفتي الدراسة على نتائج التحليل هي أربعة مصادر، فقد احتلت على المستوى العام المصادر الذاتية

والخاصة بالصحيفة المرتبة الأولى بلغت تكراراتها (405) مرة بنسبة 65.5%، بينما جاءت بالمرتبة الثانية من نصيب المراسلين في الداخل بلغت تكراراتها (183) مرة بنسبة 29.5%، ونالت مراسلو الخارج، وأخرى، بالمرتب المتأخرة بنسب ضئيلة على المستوى العام وصلت إلى 5.3%.

(1). يُستدل بأن المصادر الأساسية للصحافة العراقية في تغطيتها البرلمانية كانت مصادر ذاتية وخاصة بالصحيفة باعتبار الانتخابات شأن داخلي، اعتمده بالدراجه الأولى على تلك المصادر المحلية أكثر من المصادر الخارجية والأخرى التي بينت في الأخبار والتقارير التي نُشرت في الصحيفتين من خلال التحليل، ويعزو أيضا أن الانتخابات العراقية هي موضوع محلي بحت، ولذلك ركزت الشخصية المرشحة(المسئول) أن يتم إعطاء الأولوية في تغطية أحداث تلك الانتخابات إلى المصادر المحلية أكثر من أي مصادر أخرى خارجية أو دولية، وبما أن معظم المصادر محلية، فمن الطبيعي أن يكون اعتماد الصباح، والدستور على تلك المصادر بالدرجة الأولى دون الأخرى.

الثاني: على مستوى الصحف بينت نتائج التوزيعات التكراريه والنسب المئوية:

أولاً: تفوقت المصادر الذاتية والخاصة بالصحيفة المرتبة الأولى بين بقية المصادر في صحيفة الصباح بلغت تكراراتها(225) مرة، وفي صحيفة الدستور بلغت تكراراتها (180) مرة ومراسل بالداخل بلغت تكراراتها بلغت تكراراتها (110) مرة مقابل (73) مرة والمصادر الأخرى جاءت بالترتيب الأخير موزعة الصحيفتين لم تظهر فيها فروق إحصائياً.

(1). يتضح بأن المصادر الذاتية ومراسلو الصحيفة بالداخل التي تمتلكها صحيفة الصباح أعدادها أشمل من صحيفة الدستور، وبالتالي فإن كمية الأخبار والتقارير التي تم تغطيتها من قبل المنديبين والمصادر الخاصة بالصحيفة والمراسلين بالداخل حصتها كانت أكبر من حصة

الدستور يُستنتج من ذلك "التحليل" الذي أفرز عدد المرات التي تناولتها الصباح مقابل عدد المرات في الدستور وصل الضعف عن تغطية الدستور، يرجع السبب إلى المساحات التي أعطيت في صحيفة الصباح مقابل المساحة التي خصصتها الدستور.

(2). التمويل العام والدعم الكبير الذي تتلقاه الصباح من جانب الحكومة باعتبارها صحيفة رسمية لسان حال الحكومة خلق لها عوامل وخواص ذات جاذبية خاصة في استقطاب أعداد ليست بقليلة من المندوبين والمراسلين في الصحيفة عززت من مكانتها في حجم التغطية مقارنة بصحيفة الدستور كصحيفة مستقلة لسان حال كتابها يعتمد توسعها في حدود إطار دعم قطاعها الخاص المحدود. لذا تقتصر على أعداد محدودة من ومندوبيها ومراسليها في تغطية الحدث يعطي مساحة محدودة بتناول الأخبار.

الفرع الثالث: هل توجد فروق دالة إحصائية بين الصحيفتين :

(1). وللإجابة على هذا السؤال: ظهرت فروق دالة إحصائية من خلال نتائج مربع كاي في مصادر الصحيفتين، حيث حظيت فئة المصادر الذاتية الخاصة بالصحيفة فريقيا بلغت قيمتها (5.000) بمستوى الدلالة (0.025)، وفئة مراسلو بالداخل بلغت قيمتها (7.480) بمستوى الدلالة (0.006) لصالح صحيفة الصباح جاءت نتيجة مؤشرات المصادر في التحليل كانت أعلى.

(2). المكانة التي تتمتع بها صحيفة الصباح حسبما أوردت من مصادرنا، فهي تحتل الطليعة الأولى من بين جميع الصحف لتكامل المقومات التي تتميز بها الصحيفة السرعة في تغطية أي حدث خلافاً لنظيرتها الصحف الأخرى، وتعد أيضاً الواجهة الإعلامية للحكومة في قضاياها الداخلية والخارجية يمنحها ميزة التفرد بإخبار الحكومة ويجعلها بعيد عن التنافس في هذا المجال عن باقي الصحف الأخرى، كما تمتلك شبكة الاتصال والتواصل بين القراء والمتلقيين يخلق لها مصادر خاصة تجعلها حواضن لنقل الأخبار بيسر وسهولة عن طريق

المراسلة. مميزات رفعت من شأن صحيفة الصباح في مستوى المصادر الذاتية والخاصة والمراسل بالداخل للوسائل التي تتحلى بها فاقت صحيفة الدستور وبقية الصحف العراقية يستند ذلك للأرقام التي سجلتها من خلال تحليل الرسائل الإعلامية التي احتذت بها في هذا الجانب.

(3). وتفسير فئة المراسلين في الخارج وأخرى لماذا جاءت على المستوى العام وعلى

مستوى الصحف بالمرتبة المتأخرة دون أن تظهر فروق إحصائية عند مستوى 0.05؟

والسبب يعود، لأن الصحفيين قد انشغل تركيزهما بتغطيتها للانتخابات بواسطة المصادر الذاتية ومراسلو الدخل، لأن كما أشرنا بأن الحدث محلي وشأنه داخلي تبرز فيه الأدوات الداخلية في كيفية التعامل مع طبيعة القضية في الداخل، مما جعل النسبة في المصادر الخارجية ومراسلو الخارج في الصحيفتين تغطيتهما ضئيلة، وذلك لأنها لم تعول عليهم بشكل أساسي في المشهد الانتخابي فجاءت تكراراتهما قليلة.

السؤال الثالث: ما موقف كتاب الصحيفة فيما يتعلق بالتغطية الإخبارية للانتخابات، وهل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى 0.05 حول هذه المواقف؟ يتفرع السؤال إلى ثلاثة إجابات:

الأولى: على المستوى العام من خلال التوزيعات التكرارية والنسب لفئة اتجاه الخبر تشير البيانات بأن فئة المحايد حصلت على المرتبة الأولى بلغت تكراراتها (204) مرة بنسبة 32.8% بالمرتبة الأولى، وجاءت فئة الإيجابي بالمرتبة الثانية حصلت تكراراتها (161) مرة بنسبة 25.9%، ثم تلتها فئة المختلط بلغت تكراراتها (140) مرة بنسبة 22.5%، وجاءت فئة الاتجاه السلبي بالمرتبة الأخيرة بلغ تكراراتها (116) مرة بنسبة 18.8% يعزو إلى ذلك:

(1). بأن الاتجاهات السائدة في الصحافة العراقية تتضح بأنها تعاملت بنوع من الحيادية تميل إلى الإيجابية بشيء ضئيل في تناولها موضوع الانتخابات البرلمانية، يعود ذلك إلى النتائج التي دلت إلى الفئة التي حازت الترتيب الأول، والثاني، ولتعريف القارئ والمطالع بأن

الصحف العراقية أردت أن تترك انطباعاً توضيحاً، بأنها تتمتع بشيء من الحرية النسبية في النشر والتغطية. ويعزو أيضاً هذا النوع من التغطية على أن الفترة القادمة ما بعد الانتخابات ستؤسس مرحلة مهمة في مسيرة العراق، نظراً لما سيقطفه البرلمان من حكومة تكنوقراط منتخبة بأغلبية الأصوات من أهمية كبيرة في صنع القرار، خصوصاً في المرحلة القادمة لما ستشهده من تحولات مهمة في تحديد هوية العراق الجديد، وطوي صفحة الطائفية التحصينية.

الإجابة الثاني: على مستوى الصحف بينت نتائج التوزيعات التكرارية والنسب المئوية:

أولاً: حصلت فئة محايد على المرتبة الأولى في صحيفة الصباح بلغ تكراراتها (124) بنسبة 34.9%، مقابل للدستور بلغ تكراراتها (80) مرة بنسبة 30.1%، يتبين من ذلك:

(1). المضامين التي تناولتها كتاب الصحيفة من خلال تحليل الإخبار والتقارير أضفت عليها صبغة العقلانية والتوازن والإجابة "الوسطية" مبتعدة عن التشنجات والكيل بمكيالين لحساب طرف على طرف آخر ارتسمت في سياساتهم التحريرية من خلال تغطيتهما للحدث بملامح، وخطوات شبة مفهومة ومقروءة المنهجية تارة وأخرى تشوبها شيء من الغموض والوضوح دون أن تعطي دلائل واضحة الدليل التي سرت عن طريقها فترة الحملة الانتخابية بأريحية.

(2). لأن مواقف كتاب الصحيفة كانت اتجاهاتها في الأخبار والتقارير حيادية اعتمدت على عرض الوقائع الحقائق فقط دون أظهار خلفيات أو آراء أخرى مؤثرة في المسائل الانتخابية من التغطية عزز ذلك إلى خلق شيء من الاتزان والمصادقية.

(3). العامل الثالث فهي تؤكد قربها من النمط المحافظ الأقرب إلى التوجه الرسمي.

ثانياً: جاءت فئة سلبية أكثر بروزاً في صحيفة الدستور بلغ تكراراتها (71) مرة بنسبة 26.8% مقابل للصباح بلغت (45) مرة بنسبة 12.7%. يتبين ذلك:

- (1). لأن مواقف كتاب الصحيفة كانت اتجاهاتها في الأخبار والتقارير أكثر سلبية نتيجة مزج الواقع بالرأي الشخصي غالبت عليها طابع المحاصصة ولغة المصالح في المسائل الانتخابية من التغطية أثر في اتجاه الصحيفة انحرافاً نحو السلبية من اتجاه انحراف صحيفة الصباح.
- (2). أشاعت الاتجاه السلبي في الدستور من صحيفة الصباح لأنها تعاملت مع الأخبار أكثر حدية وهي لسان حال كتابها لا تخضع للرقابة (حارس البوابة)، مما يشعرها بأنها تفعل ما تشاء وتكتب ما تشاء في حدود الانتقاد دون ذلك.
- (3). النزعة التحريرية لدى كتابها تميل للتجديد وطرح القضايا الإشكالية ولفت الانتباه إلى مجالات غير تقليدية، وذلك بالتمتع إلى تطعيم الأخبار وتلوين وقائعها وحقائقها بأشياء سلبية لجذب انتباه جمهورها المستهدف للأخبار التي تناولتها كمحطة أنظار.
- (4). عدم التقيد والالتزام بأي قواعد أو حدود لنقل المعلومات ونشرها، والمستوى التقني لديها يتسم بالضعف.

الإجابة الثالثة: هل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دالة 0.05 حول هذه المواقف؟

أولاً: الصباح بلغت قيمتها (16.155) بمستوى دلالة (0.000) في فئة الاتجاه الايجابي، تفوقت على صحيفة الدستور يعود إلى:

- (1). أن صحيفة الصباح كانت تسعى التوجه في أخبارها وتقاريرها أبراز الجانب الايجابي للمشهد الانتخابي لكافة القضايا المطروحة من ناحية الموضوعات والمضامين التي كرسست اهتماماتها اتجاهها في العملية الانتخابية، الغاية من ذلك تطلعاتها كانت تتمحور إلى إنجاز الانتخابات أولاً، وثانياً كدعاية انتخابية تدخل ضمن برنامج توجهات الحكومة لضمان حزمة من الأصوات، وثالثاً كونها انتخابات عامة جديدة على الساحة العراقية سعت الصحيفة في تغطيتها بشفافية تدلل على أن مؤشرات ذات مناخ ديمقراطي.

(2). لان الصباح دوما كانت تسعى الحصول على تفاصيل الإخبار من مكان الحدث أي مأخوذ من الواقع الحي كأن تكون أخبار غير متوقعة ثانياً، ومبدعة مأخوذ من مصادر حية كالتصريحات الهامة لكبار المسؤولين وغيرها المتعلقة بالانتخابات.

ثانياً: أما في صحيفة الدستور أظهرت نتائج مربع كاي فروق في اتجاه الخبر في الاتجاه السلبي كان لصالحها بلغت قيمتها (5.827) بمستوى الدلالة (0.015). مما يتضح ذلك:

(1). بأن الدستور أردت أن توصل رسالتها بأن مواقفها لا تحيد ولا تتواني على أي جانب من الجوانب السلبية التي ظهرت في العملية الانتخابية دون التعمد على حجبها من بقية الصحف، فكانت الفئة الأبرز في الصحيفة.

(2). لان التغطية لدى الدستور كانت أحداثها معروفة مسبقاً للصحفي ومعروف مكانها وتاريخها مثل الندوات والأنشطة أو الاحتفالات أو المهرجانات.

وخلاصة القول (أن هذا الفرق الذي ظهر بين الدستور والصباح في الاتجاهات والمواقف وغيرها يعود بالأساس إلى اختلاف السياسة التحريرية لكلتا الصحيفتين، في معالجة القضايا والمضامين الانتخابية، حيث يحرص كل من الصحيفتين على وجود سمة عامة تميزها، وتنسجم مع اتجاهات جمهورها.

السؤال الرابع: ما الأشكال الإخبارية المستخدمة في صحيفتي الدراسة لدى تناولها القضايا المتعلقة بالانتخابات البرلمانية؟ وهل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى 0.05 حول الأشكال الإخبارية؟ للإجابة على هذا السؤال يتضمن إلى ثلاثة مضامين:

المضمون الأول: على المستوى العام بينت التوزيعات التكرارية والنسب لفئة الأشكال: أولاً: تشير البيانات بأن الأخبار الصحيفة حظيت بالمرتبة الأولى بنسبة 62.2%، وفي المرتبة الثانية جاءت التقارير الإخبارية كشكل صحفي بنسبة 37.8% وهذا يُستدل:

(1). بأن الرسائل الإعلامية التي تم تغطيتها في الانتخابات البرلمانية العراقية لكلا الصحيفتين وضحت من جراء جمع أرقام التحليل بأنها قد أعطت في صفحاتها مساحات واسعة للإخبار اعتمدت عليها في التغطية أكثر من التقارير، استُدل ذلك من نتيجة الأرقام التي كانت لصالح الإخبار بلغت تكراراتها (386) مرة مقابل فئة التقارير بلغت (235) موزعة على الصحيفتين.

(2). يحتاج الخبر إلى سرعة في النقل من الحدث، وبشكل مختصر دون تقديم تفاصيل مفصلة عميقة عزز من مكانة في الصحف.

(3). نطاق الخبر كان أضيق، وبشكل موجز قد تكون في محال من الصحف عبارة عن فقرة أو فقرتين من نطاق التقرير مكنة من التداول بشكل أكثر من التقرير في الصحيفتين.

(4). لا يرتبط بعامل الوقت في تغطيته مجريات أحداثه. الأمر الذي عزز الخبر من حظوته في الصحيفتين عن التقارير، لان التقارير يحتاج إلى وقت في كتابته، من خلال بيانات وجهة نظر القائمين عليها من مفكرين وباحثين، نحو التفسير من خلال تقديم المعلومات عن خلفيات الحدث والظروف المحيطة به والأشخاص الذين اشتركوا به، الذي يعتمد على الجمع بين المادة الإخبارية الحديثة والمنظور التاريخي والرؤية التحليلية للكاتب. فكانت حظوظه أقل من سقف الخبر.

المضمون الثاني: على مستوى الصحف بينت نتائج توزيع التكرارات والنسب المئوية:

أولاً: جاءت فئة الأخبار في صحيفة الصباح بلغت تكراراتها (230) مرة بنسبة 64.9% مقابل صحيفة الدستور بلغت (156) مرة بنسبة 58.7%، واحتلت فئة التقارير في صحيفة الصباح بلغ تكراراتها (125) مرة بنسبة 53.1%، مقابل صحيفة الصباح بلغ (110) مرة بنسبة 41.3% بترتيب أعلى في صحيفة الصباح يتحدد ذلك:

(1). تتمتع صحيفة الصباح بصفحات أعدادها أكثر من أعداد صفحات الدستور، أهلها ذلك في جمع أخبار أكثر وتوزيعها في أكثر من صفحة مكنها من رفع رصيدها من الأخبار والتقارير واحتلالها مرتبة أعلى.

(2). في صحيفة الصباح لا تتحدد بكمية الأخبار والتقارير في صفحاتها بالمقابل في الدستور فهي تتحدد بكمية الأخبار في صفحاتها. ناتج عن الكفة الموجودة في الصباح مقابل الكفة الموجودة في الدستور كانت أعرض مساحة بالأخبار والتقارير.

(3). قربها من الحدث ومدعومة من قبل الحكومة جعلها الأقرب والأقدر في التنافس، فعزز من مكانتها وأزاحت أي صحيفة طامحة أمامها في تغطية الأخبار بالشكل الكامل.

(4). أعداد كتابها مؤسسة الصباح أكثر من أعداد كتاب مؤسسة الدستور، يُتاح لها أن تحتل مرتبة أعلى في جانب كتابة التقارير بشكل أوسع وكبير من صحيفة الدستور.

(5). توفر في خبر الصباح صفتين التشويق والإيجاز أكثر من مثيلتها الدستور.

(6). الاختصار والتركيز كانت السمة الغالبة في أخبار الصباح من الدستور.

المضمون الثالث: الفروق التي ظهرت بين الصحيفتين من خلال نتائج مربع كاي:

أولاً: ظهرت الفروق إحصائياً في الشكليين اللذين استخدمتهما الصحيفتين فكانت البيانات تشير لصالح صحيفة الصباح بلغت قيمتها (14.186) بمستوى الدلالة (0.000). ومما يعزو إلى ذلك:

أن صحيفة الصباح كانت السبابة في التغطية الإخبارية من ناحية الأخبار نظراً لما تتمتع به من مقومات تفوق عن صحيفة الدستور في جوانب عديدة:

الجانب الأول: لا تحمل عناء دور التنافس في تغطية أخبار الحكومة فهي في هذا الجانب، تمثل الواجهة الإعلامية في تفردتها بالتغطية للمجريات الأعمال التي قامت بها الحكومة طيلة فترة الانتخابات. إضافة إلى تصدرها الصدارة بين الصحف يتبع إلى عوامل عديدة أهمها:

(1). صحيفة رسمية لسان الحكومة مكنها التواجد في قلب الحدث، أفردتها في التنوع بأخبارها السياسية المتعلقة بالانتخابات.

(2). توزيعاتها أكثر مقارنةً بتوزيعات الصحف الأخرى ومنها الدستور.

(3). تتنوع بأخبارها اليومية الطازجة يضيف إليها رصيد من الجمهور في قراءتها.

(4). انتشارها في العراق عريض ناتج عن الثقة التي تتحلى بين قراءها والمصادقية بأخبارها.

الجانب الثاني: تتمتع الصحيفة بكوادر من مندوبين ومخبرين بأعداد كبيرة ، ناهيك عن المصادر الخاصة المتصلة بالصحيفة ونفقاتها الكثيرة، مقارنة بصحيفة الدستور والصحف الأخرى نفقاتها أقل، الأمر الذي يرحج كفة الصباح عن باقي الصحف في هذا الجانب الذي يميزها بكم وافر من الأخبار الدخلة إليها يعزز من تفوقها برتب أعلى.

الجانب الثالث: تتمتع الصحيفة بامتلاك وسائل إعلامية وأجهزة ومعدات حديثة عزز من قدراتها على نقل الإخبار وتحريرها في صفحاتها بالسرعة الميسرة يعطيها الدفع في التربع على مراتب عليا في استسقاء الخبر من خلال تغطية الحدث.

الجانب الرابع: المساحة وعدد الأعمدة التي خصصت للأخبار المنشور في صفحات صحيفة الصباح بينت من خلال نتائج التحليل فاقت المساحة والعدد التي وجدناها في صحيفة الدستور.

السؤال الخامس: ما نوع التغطية الإخبارية المنشورة في صحيفتي الدراسة حول الانتخابات العراقية؟ وهل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى 0.05 حول الأنواع الإخبارية؟

يتفرع السؤال إلى عدة فروع:

الفرع الأول: على المستوى العام: حصلت التغطية التفسيرية على المرتبة الأولى، حيث بلغت

تكراراتها(291) مرة بنسبة 46.9%، وجاءت التغطية المحايدة بالمرتبة الثانية بلغ (193)

مرة بنسبة 31.1%، بينما جاءت التغطية المتحيزة أو الملونة بالمرتبة الأخير بلغ تكراراتها
(137) مرة بنسبة 22.0% يتحقق من ذلك:

أولاً: بأن التغطية التفسيرية المتعلقة بقضايا الانتخابات جاءت بالمرتبة الأولى:

(1). لأن القراء والمتابعين للإخبار والتقارير لا يقتنعون ولا يرضون فقط بمعرفة ماذا حدث؟ بل هم يريدون أن يعرفوا لماذا حدث؟ وماذا يعني ما حدث؟ وماهي النتائج والآثار المتوقعة لما حدث والتغطية التفسيرية تعني أن يوسع المخبر أو (الصحفي) الذي يقوم بتفسير الحدث أفق الخبر تعني أن يشرح ويفسر ويصف البحث والتقيب.

(2). أما فئة المحاييد التي جاءت بالمرتبة الثانية، لأن قد تكون سببها اعتقاد بعض الإعلاميين العاملين في الصحف أن الانتخابات ستؤدي إلى ملامح غير واضحة في تشكيل للنخب الحاكمة العراقية فكتفت بعرض الحقائق دون إضافات أخرى تفسر.

(3). أما التغطية المتحيز أو الملونة التي قد جاءت بالمرتبة الأخيرة، يتضح بأن المستوى العام في التغطية كانت النمط الأسمى هو وصفي وتفسيري للأخبار الخاصة بالانتخابات لإعلام القارئ بالأحداث الجارية بالتفاصيل الكاملة، دون التمسك بجانب واحد من الخبر والتركيز عالية أو خلط الوقائع بالرأي الشخصي أو حذف بعضها، ليبرز انحيازية الطرف هذا على ذلك الطرف. مثل مسائل الاستبعاد، والمخالفات، والفساد. بهدف التأثير على القارئ وبالتالي يفقد الخبر موضوعيته كما في التغطية المتحيزة أو الملونة.

الفرع الثاني: على مستوى الصحف بينت نتائج توزيع التكرارات والنسب المئوية:

أولاً: حظيت فئة التغطية التفسيرية على المرتبة الأولى في صحيفة الدستور بلغت تكراراتها (128) مرة بنسبة 48.1%، مقابل صحيفة الصباح بلغت (163) مرة بنسبة 45.6%. وفي

الترتيب الثاني جاءت فئة المحايدة تفوقاً لصحيفة الدستور بلغ (67) مرة بنسبة 28.6% ، مقابل الصباح بلغ (117) مرة 23.9%. ويعود السبب إلى ذلك:

أن الصحيفة مملوكة للقطاع الخاص، سياستها تتبع اتجاهات كتابها المبنية على رصد ما حجب إظهاره، وبداية ما انتهت من الصحف الأخرى المدعوم بخلفية من المعلومات والبيانات التي تشرح تفاصيل الحدث وأبعاده ودلالاته المختلفة دون أن يفقد موضوعيته، وبالتالي:

- (1). إنها وزعت مساحات واسعة في صحيفتها أكثر من الصباح في هذا الجانب.
- (2). أفردت العديد من الأعمدة في أماكن مختلفة من صفحاتها للتغطية التفسيرية.
- (3). أختص تغطية كتابها بهذا النوع بشكل مكثف ميزها عن اتجاهات تغطية كتاب الصباح.
- (4). دور التنافس مال لكفة الدستور عن الصباح نتيجة النتائج التي أظهرت من تحليل المادة.
- (5). كان ممكن في الصحيفة ذلك نظراً لتوفر المادة من الوكالات عبر الإنترنت، ووجود مترجمين متميزين عزز الأمر الذي أدى على ارتفاع نسبة التغطية التفسيرية في الصحيفة.
- (6). الدور الذي لعبته في استقطاب أعداد لا بأس بها من القارئ إلى صف الصحيفة من الذي ليس لديهم وقت للبحث بأنفسهم شجع كتابها البحث والتقصي لتفسير الخبر بدلائل واقعية.
- (7). جذب انتباههم قرائها وشدهم لها بهذا الجانب من التغطية على أنها في موقع الحدث.

ثانياً: جاءت فئة التغطية المتحيزة أول الملونة بالترتيب الثالث موزع على الصحيفتين والسبب يعود أن الصحيفتين تتمتع بمكانة متميز في الصحافة العراقية، لا تريد أن تظهر في صفحاتها جوانب التحيز والتشويه في تغطيتها الإخبارية تضر بطابع المسيرة الانتخابية، قد يتسبب خسارة من سمعتها في الأوساط الإعلامية وحضورها بين قرائها التي تحتفظ بها. فكان هدف أوجهها الأولى تفسيرية. أي توضيح الصورة للمطالع والقارئ من خلال كتابة الأخبار والتقارير. مبتعدة عن أهداف الإخبار المتحيزة أو الملونة هو: تشويه الخبر أو تلوينه.

الفرع الثالث: الفروق التي ظهرت في صحيفتي الدراسة من خلال نتائج مربع كاي؟

أولاً: ظهرت الفروق في فئتي المحايد لصالح صحيفة الصباح بلغت قيمتها (8.709) بمستوى

الدلالة (0.003)، وفئة التغطية التفسيرية بلغت قيمتها بنسبة (4.209) بمستوى الدلالة (0.040).

(1). أن صحيفة الصباح كانت قد اتخذت الإخبار التقارير الأكثر توضيحية والتفسير تتناسب

سياقات مرحلة جديدة طرأت على العراق بانتخابات عامة جديدة.

(2). لقربها من الحدث باعتبارها صحيفة رسمية وارتباطها بشبكة الإعلام العراقي مكنها من

تداول مضامين الأخبار المتعلقة بالانتخابات بأسلوب توجيهي سياسي ناعم بعيدة عن

المهاترات ومناخات الصحف الصفراء.

(3). اعتمدت في تغطيتها على عرض الحقائق فقط خالية من العنصر الشخصي ساعية إلى

تفسير الخبر أو شرحه، وخدمة للقارئ في تنويره بكافة التفاصيل. (وهذا مفاده أن التغطية

الإخبارية للصحافة العراقية لموضوع الانتخابات اتخذت لا بأس بها من الانضباط

والموضوعية بالقياس إلى نسبة التغطية المتحيزة أو الملونة التي جاءت بالمرتبة الأخيرة.

السؤال السادس: ما العناصر التيبوغرافية المستخدمة في تغطية القضايا الانتخابية من

حيث الصور والرسوم، والإطارات، والألوان، والعناوين، وهل يوجد فروق دالة إحصائياً عند

مستوى 0.05 حول العناصر؟ للإجابة على هذا السؤال فإنه يتكون من ثلاثة إجابات:

الإجابة الأولى: على مستوى العام: أولاً: فقد حظيت فئة عناوين الفقرات والعناوين الثانوية

على المرتبة الأولى بلغ تكراراتها (354) مرة بنسبة 57.0%، وجاءت بالمرتبة الثانية العناوين

الرئيسية بلغ (156) مرة بنسبة 25.1% يضع إلى ذلك:

(1). لأنها أردت أن تبرز أدوارها عن بقية الصحف العراقية الأخرى بعناوين المواضيع

المختلفة المتعلقة بالانتخابات البرلمانية العراقية.

(2). أردت أن تُشعر القارئ من خلال العناوين المتنوعة بمدى أهمية الموضوع من خلال تغطية الكم الهائل من إخبار الانتخابات في صُحفها.

(3). أعطت لكتابها وصُحفها ومراسليها المجال الكافي للتعبير في صُحفها.

(4). نظراً لأعداد الصحف المحلية الكثير التي ساهمت بالتغطية، والتي خلقت روح التنافس بين الصُحف العراقية، جعل من الصحفيتين التسابق مع الصحف الأخرى في مواضيعها وعناوينها.

(5). ميزة هذه العناوين أنها عوامل مؤثرة لدى الجمهور المستهدف، الأمر الذي عزز الصحفيتين على أبرزها بالشكل والكم المطلوب التأثير.

ثانياً: احتلت الصور والرسوم بالمرتبة الثالثة بلغ (77) مرة بنسبة 12.4%، وجاءت بالمرتبة الأخيرة الإطار والتضليل بلغ (34) مرة بنسبة 5.5%. يستنتج من ذلك:

(1). أن الصحفيتين لم تهتم ببعض الشيء بجانب الصور والرسوم، بقدر ما كانت تهتم بجمع المادة الإخبارية وتقييمها وتحريرها بأسلوب صحفي مناسب، لأنها تمثل لديهما الواجهة الأهم ضمن أولويات سياساتها التحريرية لتلقي بظلالها رواجاً وانتشاراً محلياً أكثر في أسواق الصحف العراقية المتعددة.

(2). لأن المادة المجموعة التي تم تحليلها لم تكن صحف رسمية من الأرشيف، توضح كل معالمها بوضوح، وإنما هي عبارة عن مواد مطبوعة جمعت عن طريق الإنترنت. الأمر الذي شوه معالمها في التضليل وغيرها من العناصر الملزمة.

(3). غالبية الصحف العراقية المحلية في الداخل تستقي الإخبار والمعلومات من الوكالات والقنوات الفضائية، دون تمحيص أو تدقيق أو بذل جهد للبحث في الأغلب، وبالطبع هناك استثناءات؛ فالصحفي الذي لا يذهب إلى مواقع الأحداث والذي يعتمد على الأخبار الجاهزة

ما زال النموذج السائد، يرجع إلى قلة في كوادرها، والظرف الأمني غير المستتب شكل غياب حضور الصحفي في ميدان الحدث، مما أثر في هذه العناصر الإعلامية وجودتها في الصحف.

(4). قصور الصحيفتين بالجوانب الحرفية والتقنية والفنية كان موجوداً وملموساً.

**للتعليق على هذا الجانب كما يقول (سنجاري، مرجع سابق، ص522).

أن الصحافة العراقية عموماً تعتمد مصادر أخبارها على الوكالات العالمية وخصوصاً، وكالتي الأنباء(الفرنسية، الألمانية) الناشطتين في العراق، واللّتين تقدمان خدمات متطورة بأسعار معقولة؛(وهو ما يؤدي إلى نشر الإخبار نفسها وبالصيغة نفسها في معظم الصحف العراقية التي أصبح الاعتماد على المراسل الخاص فيها فقط من أجل إجراء اللقاءات والتحقيقات (القليلة أصلاً)، وما يحدث مع الإخبار يتكرر مع الصور أيضاً، فالصورة نفسها يتكرر في الصحف، لأن المصدر هو "الوكالة الأجنبية" ذاتها، فيما تغيب بشكل شبة كامل الصورة الملتقطة بكاميرا المصور أو المراسل الخاص.

الإجابة الثانية: على مستوى الصحف تبين التوزيعات التكرارية والنسب المئوية:

أولاً: كانت الصباح الأبرز في فئة عناوين الفقرات والثانوية بلغ تكراراتها(214) مرة بنسبة 60.3% يُستنتج ذلك:

(1). لأن تكراراتها في الرسائل الإعلامية لصحيفة الصباح مراتها كان أكثر من الدستور يعود إلى كثافة التغطية الإخبارية التي قامت بها الصباح كانت أوسع نتاج بمردود كمي أكبر في صفحاتها.

(2). السبب الثاني رغبة الصحيفة في تقديم وسائل أُنواع للقارئ بالتمهيد وتجزئة الموضوع

إلى عناوين فرعية، إضافة إلى عنصر جذب القارئ وتسهيل تناول الموضوع.

ثانياً: كانت الدستور الأبرز في فئة العناوين الرئيسية بلغت تكراراتها (104) مرة بنسبة 39.1%. يُستفهم من ذلك:

(1). لأن الدستور حصلت على تكرارات أعلى في هذه العناوين معتبرة الجزء الأساسي للخبر الذي يحتوي على أهم المواضيع للقارئ المحلي لشدة المتابع على قراءة العناوين فهناك الكثير من القراء هم قراء عناوين.

ثالثاً: كانت الصباح الأبرز في الصور والرسوم بلغت تكراراتها (69) مرة بنسبة 19.4% عن صحيفة الدستور يُدلل إلى:

(1). أن الصباح خصصت في صحيفتها أماكن لا بأس بها للصور والرسوم باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تغطية الخبر.

(2). أن كثرة الصور والرسوم في الصحيفة تعطي مؤشرات للقارئ بأن تغطية الصحيفة قريبة من الحدث.

(3). تعطي دلالات ثابتة وصور واضحة توضحه عن الحدث وزيادة بالثقة للصحيفة من قبل الجمهور المستهدف.

(4). لشدة انتباه وجذب القراء إليها من خلال الصور والرسوم.

(5). باعتبارها جزء من الحملات الإعلانية والدعائية للانتخابات الحكومية.

رابعاً: بالمقابل جاءت الصور والرسوم قليلة في صحيفة الدستور، يعزو إلى ضعف في القسم الفوتوغرافي بجناحية الفني والتنسيق.

الإجابة الثالثة: هل توجد فروق دالة حول العناصر التيبوغرافية عند مستوى 0.05؟

أولاً: للكشف عن الفروق الدالة إحصائياً تم استخدام مربع كاي في فئة العناصر التيبوغرافية

وجدت فروق في الصور والرسوم لصالح صحيفة الصباح بلغ قيمتها (48.324) بمستوى

الدلالة (0.000)، وفي فئة عناوين والفقرات والعناوين الثانوية كانت لصالح الصباح بلغ قيمتها (15.469) بدلالة (0.000) ويُستنتج من ذلك إلى:

(1). لأنها جمعت الصباح أكثر من صحيفة الدستور بهذا النوع من العناوين عن طريق كتابها ومراسليها بينت من جراء التحليل.

(2). عامل استقطاب للقارئ للتعقب الخبر وقراءته حتى نهاية.

(3). هذه الفئة من العناوين لها جمهور عريض من القراء لذلك سعت الصحيفة على جذب أكبر عدد ممكن من المطالعين عن طريق تغطيتها الإخبارية.

(4). التسهيلات التي قدمت إليها من الحكومة باعتبارها الواجهة الإعلامية وارتباطها بشبكة الإعلام العراقي منحها المقدمة في استعراض الخبر وحرية تصويره بواسطة تغطية أحداث الانتخابات ساعدها الترتيب بمراتب أعلى في تلك العناصر.

ثانياً: على مستوى العناوين الرئيسية ظهرت الفروق لصالح الدستور بلغت قيمتها (17.333) بدلالة (0.000)

(1). تميزت الصحيفة بهذا العناوين يرجع إلى سياسة التنظيم التي يتمتع بها القسم الفني لمؤسسة الدستور رجح من كفتها.

(2). لأنها تمثل خطوة منها لكسب الأنظار في تنوع شكل الصفحة والمادة الإخبارية.

ثالثاً: وقد جاءت بالمرتبة الرابعة في الإطار والتضليل النسب متقاربة موزعة بين الصحيفتين أولاً: لأن الصحف العراقية الحالية غالبيتها تفنقد إلى مهنية التغطية الإخبارية الحقيقة والتعامل معها وفق أسس وضوابط المهنية الصحفية الجادة للأسباب التالية:

(1). قلة الخبرة أو تكاد تختفي في الصحف والسبب لأنها تستوعب صحفيين كما وليس نوعاً.

(2). الاعتماد على الإخبار الجاهزة كان لها الدور البارز في حقول الصحف أفقد من أهميتها وشهية قراءتها لأنها مكررة.

(3). ضعف في الصحيفتين جهاز المتابعة والتصميم باعتباره عصب الصحيفة في التعامل مع نوعية المضامين لشد انتباه القارئ بأهمية الخبر من ناحية التأطير أو التضليل.

5:2:التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

(1). ضرورة إعطاء مساحة واسعة في التغطية الإخبارية لكافة المضامين والقضايا المتعلقة بالانتخابات لكلا الصحيفتين بشكل مقبول دون التفريق أو التفاوت في الرسائل الإعلامية.

(2). التوصية بإيلاء صحيفتي (الدستور، والصبح) بعض المضامين التي جاءت توزيعاتها التكرارية قليلة اهتماماً متوازناً وبشكل أعمق وأشمل عند تغطيتها لدورة انتخابية أخرى.

(3). التوصية بأن يكون هناك توازٍ في الاعتماد على المصادر العربية والعالمية بغية تنوع الصحف بمضامينها ومصادرها، مقارنة مع المصادر المحلية التي ركزت في الصحيفتين عند تناولها الحدث الانتخابي.

(4). الابتعاد عن التوجه نحو الكتابة الحيادية في النشر، وضرورة إبراز الرأي والرأي الآخر عند الكتاب نحو القضايا والمضامين الانتخابية، فعلى الغالب تعتمد الصحف العراقية الحالية على "الأخبار الجاهزة" مرتبطة بعوامل أهمها (نقص الخبرة، وأعداد الكوادر الصحفية المهنية) تحسنه من خلال التشابه المتقارب التي ظهرت في أنماط الإخبار للصحيفتين.

(5). التوصية بالتوسع في استخدام كافة الأشكال الصحفية بشكل أساسي، وتوظيفها في تغطية الحملة الانتخابية البرلمانية لأربع سنوات قادمة على مساحة وأعمدة صُحُفها بشكل ملحوظ.

- (6). ضرورة التوازن في نوع التغطية الإخبارية، بحيث تشمل كافة الأنواع الميسرة المطلوبة في التغطية، مما يؤدي إلى معرفة الجوانب التي لم تسلط عليها الضوء.
- (7). أيلاء الصحفتان العناصر التيبوغرافية اهتماماً كبيراً في صُحفها، وبخاصة في الوسائل التي ظهر فيها ضعف في التصميم والتنسيق.
- (8). تنظيم دورات لرفع كفاءة وتأهيل الصحفيين العراقيين في مجال تغطية الانتخابات العامة أو الانتخابات المحلية أو الانتخابات القطاعات المهنية والفعاليات الشعبية بهدف تعزيز المعايير المهنية (الدقة، والموضوعية، والتوازن) في التغطية الإعلامية للانتخابات.
- (9). تأسيس صفحات للأرشفة في موقعي صحيفتي الصباح والدستور الإلكترونية كمرجع ثانوي للاستعانة بأي عدد من أعداد الصحف في حالة حصول تلف مستقبلاً.
- (10). تخصيص مكافأة مالية أو ترقية للمندوب أو المخبر أو للمرسل الكُفء الذي تفوق في كتاباته وتغطيته للإخبار الانتخابية أو كسبق صحفي مهم، كمكافأة لاجتهاده، فضلاً عن ذلك لإبراز دور التنافس والحماس بين الصحفيين، ولتحذو حذوهما بقية الصحف العراقية ضمن إطار هذا السياق.
- (11). ضرورة تعاون الصحف مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات المعنية من أجل التنقيف والمساهمة بدور فعال في الانتخابات القادمة.
- (12). التوصية بإجراء دراسة من قبل باحثين إعلاميين آخرين من الذي لديهم اهتمام بالشأن الانتخابي العراقي لمعرفة القضايا والاتجاهات المفصلية المهمة التي تتناولها الصحف المطبوعة الأخرى بجوانب مختلفة.

(13) ضرورة تخصيص الصحيفتان ملاحق مستقبلاً بالصحف تبين الأنظمة والقوانين والتعليمات والبرامج الخاصة بالنظام الانتخابي، وحقوق المرشح والناخب، والكيانات والأحزاب وغيرها في فترات الانتخابات القادمة.

(14). ضرورة تكثيف الدراسات النظرية والعلمية الخاصة بمراقبة الإعلام أثناء الانتخابات كجزء مهم في إشاعة ثقافة مراقبة وسائل الإعلام أثناء الانتخابات.

5:3: قائمة المراجع:

أولاً: القران الكريم:

ثانياً: الكتب:

1. أبو أصبع، صالح، (1999)، الاتصال الجماهيري، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
2. أبو أصبع، صالح، (2006)، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، ط5، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
3. أبو زيد، فاروق، (1986)، فن الكتابة الصحفية، ط1، القاهرة، عالم الكتب.
4. إسماعيل، محمود حسن، (2003)، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، ط1، الأهرام، الدار العالمية للنشر والتوزيع.
5. أودي، براني، (2004)، دليل أعداد الحملات السياسية، ط1، لبنان: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية.
6. ألباز، داود، (2000)، حق المشاركة في الحياة السياسية، ط1، القاهرة، دار الفكر الجامعي.
7. ألباز، داود، (2002)، حق المشاركة في الحياة السياسية، ط2، القاهرة، دار النهضة العربية.
8. الحديدي، محمد الفضل، (2006)، نظريات الإعلام اتجاهات حديثة في دراسة الجمهور والرأي العام، ط1، القاهرة، مكتبة ومطبعة نانسي.
9. الحلو، ماجد راغب، (2005)، القانون الدستوري، ط1، الإسكندرية، منشأ المعارف.

10. الحميد، شهاب أحمد، (1976)، تاريخ الطباعة في العراق، الجزء الأول، بغداد، مطابع القطاع الخاص 1830-1975.
11. الخياط، صلاح، (2008)، معجم الدبلوماسية والإتيكيت الدبلوماسية، ط1، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع .
12. الراوي، خالد حبيب، (1978)، من تاريخ الصحافة العراقية: سلسلة دراسات رقم 158، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، مطابع الأديب للنشر والتوزيع .
13. المهدي، مجدي صلاح طه، (2007)، الصحافة وقضايا التعليم، جامعة المنصورة، دار الجامعة الجديدة.
14. الفهد، ياسر، (1981)، عالم الصحافة العربية والأجنبية، ط1، دمشق، طبعت بموجب موافقة وزارة الإعلام السورية ذات الرقم 8287.
15. القاضي، محمد كمال، (1987)، الدعاية الانتخابية والنظام البرلماني، دط، القاهرة، مكتبة مديبولي.
16. الكاظم، صالح جواد، العاني علي غالب، (1991)، الأنظمة السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد.
17. إلهيتي، هيثم هادي، (2010)، الإعلام السياسي والإخباري في الفضائيات، ط1، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع.
18. الوردي، علي، دت، لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث من عام 1876_1914، ج3، بغداد، دن.
19. بسيوني، عبد الغني (2000)، النظم السياسية، ط4، الإسكندرية، منشأ المعارف.

20. بطي، فائق، (2006)، *الصحافة العراقية في المنفى*، ط1، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر.
21. بطي، فائق، (1976)، *الموسوعة الصحفية العراقية*، بغداد، مطبعة الأديب.
22. تريب، تشارلز، ترجمة: إدريس، زينة جابر (2006) ، *صفحات من تاريخ العراق*، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم.
23. جاسم، نبيل، (2009)، *سطور من تاريخ الصحافة العراقية بعد عام 2003*، ط1، بغداد، دن.
24. حسين، سمير محمد، (2006)، *دراسات في مناهج البحث العلمي: بحوث الإعلام، القاهرة، عالم الكتاب*.
25. حسن، حمدي، (1991)، *الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام*، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي.
26. حسين، سمير محمد، (1967)، *بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ*، القاهرة، عالم الكتب.
27. حسين، سمير محمد، (1983)، *تحليل المضمون*، ط1، القاهرة، عالم الكتب.
28. حسون، فيصل، (1973)، *صحافة العراق ما بين 1945-1970*، د.ط ، القاهرة، دن.
29. خليل، صابات، (1985)، *وسائل الاتصال نشأتها وتطورها*، ط4، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية .
30. ديدان، مولود، د.ت، *القانون الدستوري والنظم السياسية*، ط1، الجزائر، دار بلقيس.
31. ديلفين، ملفين، روكيتش، ساندر، ترجمة: عبد الحميد، محمد (1989)، *نظريات وسائل الإعلام*، ط1، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع .

32. سنجاري، حسين، (2006)، الإعلام العربي في عصر المعلومات، ط1، الإمارات-أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، د.ن.
33. سليمان، ناتالي، (2007)، دليل تدريبي للأحزاب السياسية، دط، لبنان: المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية.
34. شكر، مليح إبراهيم صالح، (2010)، تاريخ الصحافة العراقية في العهد الملكي والجمهوري، ط1، لبنان-بيروت، دار العربية للموسوعات.
35. عبد الرحمن، عواطف. وسالم، نادية وعبد المجيد، ليلي (1993)، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، ط1، القاهرة، مطابع دراسات.
36. عبد الحميد، محمد، (1997)، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط1، القاهرة، عالم الكتب.
37. عبد الحميد، محمد، (2004)، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط3، القاهرة، عالم الكتب.
38. عبد الفتاح، إسماعيل، (2008)، معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية، ط1، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع .
39. عبده، عزيزة، (2004)، الإعلام السياسي والرأي العام: دراسة في ترتيب الأولويات، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.
40. عويس، خير الدين علي، عبد الرحيم، عطا حسن، (1998)، الإعلام الرياضي، ط1، القاهرة، مركز الكتاب للنشر والتوزيع .
41. معوض، محمد، بركات عبد العزيز، (2000)، الخبر الإذاعي والتلفزيوني، ط2، القاهرة، دار الكتاب الحديث.

42. مكاي، حسن عماد، السيد، ليلي حسين، (1998)، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط1، القاهرة، دار المصرية اللبنانية.

الرسائل والدراسات:

1. أبو عياش، حافظ علي حافظ، (2008)، "دور الصحافة المحلية المطبوعة في التحول الديمقراطي في الضفة الغربية؛ جريدة القدس نموذجاً (2004-2007)"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، الدولة الفلسطينية العربية.
2. إدريس، فائزة محمد أحمد، (2007)، "مجالات لتغطية الإخبارية في الصحافة السودانية: دراسة تحليلية: بالتطبيق على حرب أفغانستان، أغسطس 1998 - يوليو 2002م"، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة أم درمان الإسلامية للدراسات العليا، الخرطوم، الجمهورية العربية السودانية.
3. الدليمي، كامل كريم عباس، (2008)، "اتجاهات التغطية الإخبارية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
4. الشخلي، رؤى عبد الهادي محمد، (2010)، "تغطية الصحافة الإلكترونية العراقية لانتخابات مجالس المحافظات: دراسة تحليلية لصحيفتي الدستور والزمان"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان المملكة الأردنية الهاشمية.
5. بديوي، حاتم، (2008)، "الدعاية الانتخابية عبر الملصقات أجداريه لانتخابات مجلس النواب العراقي"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الإعلام - جامعة بغداد، جمهورية العراق.
6. بن جدي، خالد، (2003)، "المشاركة السياسية نموذج انتخابات 1997"، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية القانون - جامعة الجزائر، الجمهورية العربية الشعبية الجزائرية.

7. عريقات، أحمد علي محمد (2008)، "دور التلفزيون الأردني في توعية الشباب أثناء الانتخابات البرلمانية لعام 2007م"، (رسالة ماجستير غير منشور)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

8. مشط، كريم، (2007)، "الحملات الانتخابية في انتخابات مجلس النواب الدائم لعام 2005: دراسة مقارنة وحصر شامل لإعلانات صحف البيان والاتحاد والمشرق"، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الإعلام-جامعة بغداد، جمهورية العراق.

المجلات والدوريات:

1. أحمد، يوسف أحمد، مسعد، نيفين، (2007)، "العراق سياقات الوحدة والانقسام: النصر أم الهزيمة! في: حالة الأمة العربية 2006_2007": أزمات الداخل وتحديات الخارج، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

2. الزياد، محمد مجاهد، (2010)، "العراق بعد الانتخابات المعادلة السياسية بلا تغيير"، السياسة الدولية، الأهرام، مجلد 46، العدد 181.

3. الصرايرة، محمد وآخرون، (2003)، "قضايا السكان والصحة الإنجابية في الصحافة الأردنية اليومية: دراسة تحليلية تتبعه خلال أعوام 74-97-2000"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 19، العدد (3_ب).

4. راشد، سامح، (2010)، "مخاطر المشهد العراقي ودواعي الحضور العربي"، القاهرة، شؤون عربية، العدد 141.

5. شعبان، عبد الحسين، (2009)، "صراع أم جدل الهويات في العراق"، المستقبل العربي، بيروت، مجلد 32، العدد 369_370.

6. عمران، أميمه، حسين، أحمد، (2006)، "موقف الصحفيين المصريين من تغطية وسائل الإعلام المصرية للانتخابات البرلمانية 2005: دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين في الصحف القومية والحزبية" في: المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر: الإعلام وتحديث المجتمعات العربية، كلية الإعلام_ جامعة القاهرة، 2-4 مايو 2006، ج3.
7. عبد اللطيف، إرواء فخري، (2010)، "مبادئ النظام الانتخابي في العراق لعام 2010"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، تكريت، جمهورية العراق السنة الثانية، العدد 5.
8. فوزي، صفا، (2008)، "تأثير كل من الاتصال الجماهيري والشخصي على الانتماءات الحزبية والمشاركة السياسية لطلاب الجامعات المصرية بالتطبيق على انتخابات المجالس المحلية (أبريل 2008): دراسة مسحية على عينة من طلاب جامعة القاهرة"، الإعلام، كلية الإعلام-جامعة القاهرة، العدد 30.
9. محمد، نبيل جاسم، (2010)، "تغطية الصحف العراقية لحملة الانتخابية أثناء الانتخابات التشريعية 2010"، الباحث الإعلامي، كلية الإعلام - جامعة بغداد، العدد 9 - 10.
10. ماضي، عبد الفتاح، (2009)، "الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
11. ياسين، أشرف عبد الله، (2007)، "النظام الانتخابي وتمثيل الأحزاب والتيارات السياسية في مجلس الشعب (1984 - 2005)"، النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، المجلد الثامن، العدد الثالث.
12. ICG، التقرير رقم (33) للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات الشرق الأوسط، (2004)، العراق: هل يستطيع الحكومة المحلية إنقاذ الحكومة المركزية، بغداد.

- 1-AMY BUSER (2006), **Framing Hillary Clinton: A Content Analysis of The New York Times News Coverage of The 2000 New York Senate Election, Unpublished M.A Thesi: Georgia state University**,(Available,At:)<http://etd.gus.edu//theses/available/etd-04282006110950/unrestricted/buser Amy 200606mast.pdf>.
- 2-Holsti, Ole,(1969), **Content Analysis for Social Science and Humanities**, Wesley Publishing, Co.
- 3-Palmgree, Philip, Clark Pater,(1977). **Communication Theories Origins Method, Uses**, New York: Hosting House Puplisheres.Of, Cit.
- 4-Pew Research Center (2008). "**Iraq war, 2008 Election Media Coverage Lacking, Research Suggests**", (On-Laine), available At:www.associatedcontent.com /article/292346/iraq_war_2008_election_media_coverage.html.
- 5-Mira Sotirovic and Jack M. McLeod, (2004). "**Knowledge as Understanding: The Information Processing Approach to Political Learning**" In Handbook of Political Communication Research, Ed Lynda L. Kaid (Mah wah, NJ: Eribaum, 357-94.

6-Winner, J.S, And Taukaud, J,(1982). Communication Theories

Origins Method, Uses, New York: Hosting House Puplicheres.

7-Young Jun Sonad Sung Taekim (2001)."Do the Media Matter to

Voters? An Analysis of Presidential Campaing, 1984-1996"(Paper

Presented at the Annual Meeting of the International Communication,

Association, Washintgon, DC,).

المواقع الإلكترونية

1. اللامى، جبار جمعة،(2005)، دراسة حول قانون الانتخابات العراقي الجديد:

www.achr.nu/art72.htm

2. البيصري، عائشة،(2010)، نقاش ديمقراطي حول قانون الانتخابات الجديد:

http://www.uniraq.org/FileLib/misc/For_Iraq_August_2010_AR.pdf

3. (الحضارية): معهد الأبحاث والتنمية الحضارية:

عبد اللطيف، سامر مؤيد،(2010)، التعديل في قانون الانتخابات العراقي: الدواعي والدلالات

والأبعاد:

<http://www.alhadhariya.net/dataarch/dr->

[alhadharawalnahdha/index123.htm](http://www.alhadharawalnahdha/index123.htm)

4. الفتية، عبد الله،(2010)، النظم الانتخابية:

http://dralfaqih.blogspot.com/2010/01/blog-post_05.html

5. المعرفة، سياسة العراق، الموسوعة الحرة:

www.marefa.org/index.php/العراق _سياسة

6. المرصد العربي؛ شبكة الانتخابات في العالم العربي؛ نشرة المراقب الانتخابي لشهر

شباط/فبراير 2010، (2010)، العراق؛ الانتخابات النيابية 7 آذار/مارس 2010:

<http://www.arabew.org/images/stories/bulletin/2010/Feb2010.pdf>

7. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق: دائرة الاتصال الجماهيري قسم الكيانات

السياسية:

<http://www.ihec-iq.com/ar>

8. بوابة نركال:

http://www.nirgalgate.com/asp/v_news.asp?id=9286

9. بوابة المرأة:

إسماعيل، فريد غلام، (2010)، النظم الانتخابية - التبعات والاعتبارات الخاصة:

<http://www.womengateway.com/NR/exeres/77388B3F-D3E4-40A3-B790-8ED7E3BB3AE3.htm>

10. راشد، سامح، (2010)، مخاطر المشهد العراقي ودواعي الحضور العربي: شؤون

عربية:

<http://arabaffairs.org/ArticleViewer.aspx?ID=ca1f8f15-bc6b-41f1-afcf-8eeba6a3a8f7>

11. شبكة البتول؛ المكتبة الإسلامية:

الحمداني، حامد، (2006)، إقرار القانون الأساسي، وقانون السلطة التشريعية:

<http://www.anwar5.net/albatoul/index.php?id=565>

12. صحيفة الصباح:

<http://www.alsabaah.com/>

13. فهمي، أحمد، (2010)، النموذج العراقي خطر يهدد النظام العربي (1-2):

البيان، العدد 271:

<http://www.albayan.co.uk/MGZarticle.aspx?ID=170>

14. منتدى طلبة الإعلام:

الردماني، الأمير، (2009)، نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام:

<http://i3lam.ahlamountada.com/t65-topic>

15. مدونة التحرير الصحفي:

صحاح، الأمير، (2010)، مراحل التغطية الإخبارية في الصحافة:

<http://elameer.elaphblog.com/posts.aspx?U=4021&A=50706>

16. منتديات الوحدة العربية:

العلاف، إبراهيم خليل، (2009)، هياكل صنع القرار السياسي في العراق بعد 9 نيسان 2003

ومصادره وآلياته:

<http://www.arab-unity.net/forums/showthread.php?t=5411>

17. منتدى أبن العراق:

بصراوي، (2009)، الحكومات المتعاقبة على العراق بعد احتلاله:

www.u-iraq.org/vb/showthread.php?t=1170

18. منتديات النيل الشاملة:

عز الدين، أحمد، (2010)، المشاركة السياسية:

<http://forum.alnel.com/thread-5728.html>

19. واحد، مصطفى ناجي، (2008)، الوظيفة التمثيلية للبرلمان العراقي:

<http://www.pogar.org/publications/legislature/2008/studies/sum-representation-iraq-a.pdf>

20. واحد، مصطفى ناجي،(2009)، الوظيفة التمثيلية للبرلمان العراقي:

<http://www.pogar.org/publications/other/undp/legis/pogar-ipalmo-a.pdf>

21. ويكيبيديا، جريدة الوقائع العراقية ، الموسوعة الحرة:

ar.wikipedia.org/wiki/الوقائع_العراقية

22. ويكيبيديا، مجلس النواب العراقي، الموسوعة الحرة:

ar.wikipedia.org/wiki/مجلس_النواب_العراقي

23. ويكيبيديا، الحكومة الانتقالية، الموسوعة الحرة:

ar.wikipedia.org/wiki/الحكومة_العراقية_الانتقالية

4:5: الملاحق:**ملحق رقم (1)****كشاف تحليل المضمون****أولاً: فئة المضامين والقضايا الانتخابية وتشمل:**

(1/1): تصريحات خارجية حول الانتخابات.

(1/2): التأثيرات الداخلية.

(1/3): المرشحون والشعارات.

(1/4): الكيانات والكتل والأحزاب والقوائم السياسية.

(1/5): المعارضة والاحتجاج.

(1/6): الكوتا النسائية والنساء.

(1/7): العملية التنظيمية والأمنية والرقابة والمفوضية.

(1/8): نزاهة وتشجيع وإنجاح الانتخابات.

(1/9): مخالفات وفساد ومستبعبدين.

(1/10): شؤون انتخابات الجاليات العراقية.

(1/11): أخرى تذكر.

ثانياً: فئة مصادر الخبر:

(2/1): مصادر ذاتية (والخاصة) بالصحيفة.

(2/2): مراسل الصحيفة في الداخل.

(2/3): مراسل الصحيفة بالخارج.

(2/4): أخرى.

ثالثاً: فئة اتجاه الخبر:

(3/1): إيجابي.

(3/2): سلبي.

(3/3): محايد.

(3/4): مختلط.

رابعاً: فئة الأشكال الإخبارية:

(4/1): الأخبار الصحفية.

(4/2): التقارير الإخبارية.

خامساً: فئة نوع التغطية الإخبارية:

(5/1): التغطية المحايدة.

(5/2): التغطية التفسيرية.

(5/3): التغطية المتحيزة أو الملونة.

سادساً: فئة العناصر التيبوغرافية:

(6/1): الصور والرسوم.

(6/2): الإطارات والتضليل.

(6/3): العناوين الرئيسية.

(6/4): عناوين الفقرات والعناوين الثانوية.

ملحق رقم (3)

أسماء المحكمين

جرى تحكيم كشاف تحليل المضمون الخاص (بالتغطية الإخبارية للانتخابات البرلمانية في

الصحافة العراقية لعام 2010) كل من:

1: الأستاذ الدكتور عبد الرزاق الدليمي (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا).

2: الدكتور كامل خورشيد (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا).

3: الدكتور رائد البياتي (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا).

5: الدكتور محمد ألمجالي (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا).

5: الدكتور عبد الكريم الدبيسي (جامعة البتراء).